

المركب الاسمي
دراسة نحوية تحليلية

إعداد

أ.م / شريفة زيادة دسوقي البغدادي
الأستاذ المساعد بقسم اللغويات والقائم بأعمال رئيس القسم
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ناطقاً بالحكمة وفصل الخطاب، ووعد قارئه أعظم الثواب، وجعل متبّعه سالكاً طُرُق السُّداد والصَّواب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً سالمةً من الارتياب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المرسل بأفضل كتاب، صلى الله عليه ، وعلى آله، وسائر الأصحاب ما هطل سحابٌ، ولمع سرابٌ.

وبعد ،،،،

فمن المعروف أنّ المركب من أقسام الاسم ، والمركبات الاسميّة كثيرة منها : المعرب لفظاً كالمركب الإضافي، والمركب المزجي غير المختوم بـ(ويه) ، أو المختوم بها عند من منعه من الصّرف ، وعجز العدد المركب العددي(١٢) للمذكّر والمؤنث ، ومنها: المعرب تقديراً كالمركب الإسنادي(الجملة المحكيّة) ، ومنها: المعرب محلاً: كالمركب المزجي المختوم بـ(ويه) في اللّغة المشهورة ، وغير المختوم بها مبنياً على فتح الجزأين في إحدى اللّغات ، والظُّروف ، والأحوال، والأعداد المركبات .

فضلاً عن تناثر الحديث عن المركبات الاسميّة في ثنايا السُّطور في بعض الأبواب النحويّة، لذا آثرت أن أجمع ما تناثر عنها في بحث يخصّها؛ ولأجل ذلك استعنت بالله - تعالى - على البحث في هذه المركبات ، في أطروحة تحت عنوان:

((المركب الاسمي دراسة نحوية تحليلية))

**** وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدّمة ، وتمهيد ، وخمسة فصول ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع ، وفهرس للموضوعات ، وقد جاءت على النحو التالي:**

*** المقدمة :** وقد ضمّنتها أهم أسباب اختياري للبحث، والمنهج المتبّع في إعداده .

*** التمهيد:** وعنوانه: **(الاسم مركباً)**، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل : الاسم المركب بين التّمَام وعدمه.

المبحث الثّاني : الاسم المركب بين الإفادة وعدمها.

ثم جاء البحث في خمسة فصول ، وهي كما يلي:

الفصل الأول : المركب المزجي

- المبحث الأول : نوعا المركب المزجي .
- المبحث الثاني : المركب المزجي مثني ومجموعاً .
- المبحث الثالث : المركب المزجي منادى ومرخماً .

الفصل الثاني: المركب الإضافي

- المبحث الأول : نوعا المركب الإضافي .
- المبحث الثاني : المركب الإضافي مثني ومجموعاً .
- المبحث الثالث : المركب الإضافي منادى ومرخماً .

الفصل الثالث : المركب الإسنادي

المبحث الأول : من الأعلام المنقولة المركب الإسنادي ، وما يمتنع

فيه .

المبحث الثاني : موقف النحاة من ترخيم المركب الإسنادي .

الفصل الرابع : المركب الظرفي والحالي

- المبحث الأول : المركب الظرفي .
- المبحث الثاني : المركب الحالي .

الفصل الخامس : المركب العددي

المبحث الأول : المركب العددي بين البناء والإعراب

المبحث الثاني : الأمور المتعلقة ببعض المركبات العددية .

- * ثم جاءت الخاتمة ، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .
- * ثم ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث مرتباً ترتيباً ألفاً بائياً ، بعد ترتيب الفنون التي تتدرج تحتها تلك المصادر بذات الطريقة .
- * ثم فهرس الموضوعات : وقد نبهت فيه على الفصول ، والمباحث ، وأرقام الصفحات .

التمهيد

الاسم مركباً

المبحث الأول : الاسم المركب بين التمام وعدمه

أولاً : الاسم بين الأفراد والتركيب

لما كان موضوع البحث منصّباً على الاسم المركب ، وما له من أحوال نحوية كان من الأحرى التمهيد له بالحديث عن المركبات الاسمية بشكل عام ، ثم يرد التفصيل في ثنايا الدراسة عنها ، وسيوضح فيما يلي بيان ذلك:

نبدأ بذكر الاسم المفرد ؛ إذ كان هو الأصل ؛ لأنّ التّركيب إنّما هو ضمّ مفرد إلى مفرد^(١).

***أمّا عن الاسم : فقد اختلفت عبارات النّحويين في حدّ الاسم، وسيبويه لم يصرّح له بحدّ، فقال ابن السّراج: "الاسم: ما دلّ على معنى مفرد"، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشّخص نحو: (رجل ، و فرس، و حجر، و بلد ، و عمر، و بكر) ، وأمّا ما كان غير شخص فنحو: (الضّرب، والأكل، والظنّ، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة)"^(٢).**

وقال الزّمخشريّ: "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"^(٣) ، وقال العكبريّ: "قال بعضهم : الاسم: " ما استحقّ الإعراب في أوّل وضعه"، وقال آخرون: "ما استحقّ التّنوين في أصل وضعه"^(٤).

***وأما عن المفرد فهو: " ما لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه"^(٥).**

وفي اصطلاح المحقّقين من النّحاة: هو: " الملفوظ بلُفْظٍ وَاِجْدٍ بِحَسَبِ الْعُرْفِ"^(٦).

والمفرد: " لفظ منفرد يدلّ على معنى واحد مفرد، يقال له: (الكلمة)"^(٧)، صالح لأن يُراد به جميع الجنس، وأن يُراد به بعضه إلى الواحد، وقد يُطلق المفرد ويُراد به ما يُقابل المثني

(١) الأصول في النحولابن السراج ٢ / ١١١.

(٢) السابق ١ / ٣٦.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٢٣.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبريّ ص ١٢١ مسألة رقم ٢ بعنوان: [حد الاسم].

(٥) شرح شذور الذهب للجوجري ١ / ١٣٩.

(٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي ص ٨٢٩.

(٧) التعريفات للشريف الجرجاني ص ٢٢٣، وينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي ص ١١٨.

والمجموع... وقد يطلق ويُراد به ما يُقابل المضاف يُقال: هذا مُفرد أي: ليسَ بمضاف.

* وقد يطلق على ما يُقابل المركب، وهو أن لا يدخل جزؤه على جزء معناه بأن لم يكن للفظ أو للمعنى جزء كهمزة الاستفهام، وقد يطلق على ما يُقابل المركب والجملة فيقال: هذا مُفرد؛ أي: ليسَ بجملة.

* والمفرد الحقيقي هو أدنى الجنس، والحكمي جميع الجنس... ويُراد بالمفرد في "باب الكلمة" ما يُقابل المركب، وفي باب "الأعراب" ما ليسَ مثني، ولا مجموعا، ولا من الأسماء الستة، وفي باب "المبتدأ والخبر" ما ليسَ بجملة ولا شبهها، وفي باب "المنادى" ما ليسَ مضافا ولا مشبها به^(١).

* وأما عن الاسم بين الأفراد والتركيب فاللفظ العربي الموضوع للمعنى إما مُفرد، وإما مركب^(٢)، والمُفرد: هو المذكور وحده من اسم، وفعل، وحرَف^(٣).

* والتركيب: إثبات الشيء في الشيء كتركيب الفص في الخاتم، والنصل في السهم، ونحو ذلك^(٤).

* والمركب^(٥): هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه^(٦)، وقيل: "هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الإنعقاد"^(٧)، وقيل: "جسم تألف من أجسام مختلفة الطبائع"^(٨)، وقيل: "اللفظ يتركب من كلمتين أو أكثر"^(٩) لفائدة، سواءً أكانت الفائدة تامة، مثل "النجاة في الصدق"، أم ناقصة، مثل: "نور الشمس"، "الإنسانية الفاضلة"، "إن تثقن عمالك"^(١٠).

(١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي ص ٨٢٩.

(٢) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية لسيد مير شريف ص ٤١.

(٣) رسالة الحدود للرماني ص ٦٨، وينظر: نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٤١.

(٤) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لسعيد بن نشوان الحميري ٤ / ٢٦١٨.

(٥) جاء في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٣٤: "إذا قيّدنا اللفظ بأنه مركب، فأخرج من اللفظ أمرين: المفرد والأعداد المسرودة، فالمفرد كزيد وهو لفظ لكنه ليس بكلام، والأعداد المسرودة كواحد اثنين، ثلاثة، أربعة، هذه وإن أفادت إلا أنها ليست بكلام لانتهاء التركيب".

(٦) التعريفات ص ٢١٠.

(٧) الحدود في علم النحو للأبدي ص ٧٠.

(٨) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص ١٣٢.

(٩) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٧.

(١٠) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ١ / ١٢.

* **وقيل** : "جعل الأشياء المتعددة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد"^(١).
* **والمركبات**: " كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة أصلاً"^(٢).

* **وقد ورد في نحو هذا المعنى (التركيب) مصطلح (الضم)**، حيث أشار المبرّد إلى أن (إمّا) هي (إن) ضمت إليها (ما)^(٣).

وقد استخدم - أيضًا - مصطلح (الجمع) للدلالة على التركيب حيث قال الخليل بن أحمد عن (حَيْعَل) : " فهذه كلمة جمعت من (حَيّ)، و(عَلَى)"^(٤) إذا (ف) (الضم، والجمع) مصطلحان يستخدمان في مرادف (التركيب). اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو مختلفين، وجعلهما كلمة واحدة، ليس بينهما نسبة أصلاً.

* **والتّركيب** فرع ما لا تركيب فيه، فالأصل في الاسم عدم التّركيب، فإذا جاء الاسم مركّبًا ، فقد وجدت فيه علة فرعية ، وهي كونه مركّبًا^(٥) ، وهو فرع على الإفراد ؛ لأنّه ضمّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسمًا لشيء واحد^(٦).

* **وكلّ مركّب فله اعتباران: الكثرة والوحدة**، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة ، والأجزاء الكثيرة تسمى : "مادة" ، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى : "صورة"^(٧).

* **والمركّب أعم من المؤلف** ؛ إذ لا بُد في التّأليف من نسبة تحصل فائدة^(٨) تامّة مع التّركيب^(٩).

(١) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ١/٢٣٣٤.

(٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص ٨٥.

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد ٣/٢٨.

(٤) معجم العين باب العين مع الحاء .

(٥) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٩٣١ بتصرف.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص ٣٢١ .

(٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي ص ٨٢٨.

(٨) **الفائدة لغة**: ما استفيد من خير، أو مال، أو جاه، وإصطلاحًا : ما أفاد فائدة - التثوين هنا للكمال يعني فائدة تامّة- يحسن السكوت عليها من المتكلم، وهذا الأصح، وهو أنّ السكوت من المتكلم، وقيل: من السامع، وقيل: من السامع والمتكلم معا فائدة- يحسن السكوت عليها ، وهذا إنّما يحصل عند النحاة بوجود الفعل وفاعله، أو المبتدأ والخبر . ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٣٤.

(٩) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص ٨٢٩.

ثانياً: المركبات من حيث التمام وعدمه

أ. المركب التام: ما يصح السكوت عليه ؛ أي لا يحتاج في الإفادة إلى لفظ آخر ينتظره السامع، مثل احتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به، وبالعكس سواء، وأفاد إفادة جديدة، كقولنا: السماء فوقنا^(١) ، والمركب إن صحَّ السُّكُوتُ عَلَيْهِ فَكَلَامٌ^(٢) .
*** والمركب التام:** ما يدل كل لفظ منه دلالة تامة^(٣) .

*** والمركب التام، المحتمل للصدق والكذب، يسمّى من حيث اشتماله على الحكم:** قضية، ومن حيث احتمال الصدق والكذب: جزءاً، ومن حيث إفادة الحكم: إخباراً، ومن حيث إته جزء من الدليل: مقدمة، ومن حيث يطلب من الدليل: مطلوباً، ومن حيث يحصل من الدليل: نتيجة ، ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه: مسألة، فالذات واحدة، فاختلف العبارات باختلاف الاعتبارات.

ب. المركب غير التام: ما لا يصح السكوت عليه^(٤) ، وقيل: " هو الذي إذا سكت عليه القائل، لا يحصل للسامع خبر أو طلب"^(٥) .
فإن دلّ على طلب الفعل أو الترك مع الاستعلاء فأمرٌ أو نهْيٌ، أو لا معه، فإن طلب من الله - تعالى- فدعاء ، أو لا منه مع التواضع فالتماس، أو أعم منهما فسؤال ، وإن لم يدلّ فباقي الإنشاءات كالتمني ، والترجي ، والقسم ، والنداء^(٦) .

*** والمركب غير التام إما تقيدي،** إن كان الثاني قيدياً للأول، كالحيوان الناطق، **وإما غير تقيدي،** كالمركب من اسم وأداة، نحو: "في الدار"، أو كلمة وأداة، نحو: "قد قام" من: قد قام زيد^(٧) .

- (١) التعريفات ص ٢١٠ .
- (٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص ٨٢٩، وفي تعريفه للكلام أشار الحريري في شرح ملحّة الأعراب ص ٤ بقوله: "ما أفاد المُسْتَمِعُ نحو: سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو".
- (٣) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص ١١٨ .
- (٤) التعريفات ص ٢١٠، ٢١١ بتصرف.
- (٥) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٤١ .
- (٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ص ٨٢٩ .
- (٧) التعريفات ص ٢١٠، ٢١١ .

المبحث الثاني: الاسم المركب بين الإفادة وعدمها

أولاً: المركب المفيد

*اعلم أن الجملة الخبرية: ما يتصف قائلها بالصدق أو الكذب ، وهي نوعان :

الأول: ما كان جزءه الأول اسماً، فتسمى جملة اسمية، مثل: «زَيْدٌ عَالِمٌ» ؛ جزءه الأول مسند إليه ويسمى مبتدأ، وجزءه الثاني مسند ويسمى خبراً.

والثاني : ما كان جزؤه الأول فعلاً، فتسمى جملة فعلية، مثل: (ضَرَبَ زَيْدٌ) ؛ جزؤه الأول مسند ويقال له : الفعل، وجزءه الثاني مسند إليه ويقال له : الفاعل^(١).
والمفيد يسمى كلاماً لوجود الفائدة ، ويسمى جملة لوجود التركيب الإسنادي^(٢).

*والمعروف أن الأعلام على ضربين: منقول ومرتل، والغالب عليها النقل، ومعنى النقل: أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة، فننقله إلى حقيقة أخرى خاصة، وليس لها أن تُسمى به في الأصل ، وهو على ثلاثة أضرب: منقول عن اسم، ومنقول عن فعل، ومنقول عن صوت^(٣).

*والمركب الإسنادي^(٤) المفيد أحد الأعلام المنقولة، كـ(شَمَّرَ ، وأبان ، ويشكر ، ويحيى، واجذم ، وقم) ، وإما عن جملة كـ(جاد الحق، وتأبط شراً)^(٥).

ثانياً: المركب غير المفيد

تتعدد أقسام المركب غير المفيد ، وهي:

الأول: المركب الإضافي: هو أكثر المركبات ؛ لأن منه الكنى وغيرها^(٦) ، مثل: «عَلَامٌ زَيْدٌ» ؛ جزءه الأول ؛ أي «عَلَامٌ» مضاف وجزؤه الثاني: «زَيْدٌ» مضاف إليه وهو مجرور دائماً^(٧).

(١) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٧.

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ص ٣١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٩.

(٤) جاء في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٣٥: "المركب الإسنادي من حيث هو ثلاثة أقسام: الأول: مركب إسنادي مسمى به، كالجملية الفعلية... الثاني: المركب الإسنادي غير التام نحو: إن قام زيد... الثالث: المركب الإسنادي المفيد فائدة تامة".

(٥) جامع الدروس العربية ١ / ١٢١ بتصرف.

(٦) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص ٣٠.

(٧) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٨.

* **والمركب الإضافي مفيد لا على وجه التمام**، وهو ما كانت فيه النسبة تقييدية، لذا قال: إسناد اسم إلى غيره لتنزيل الثاني منزلة التثوين من الأول^(١).

والثاني: مركب منع الصرف (المركب المزجي): وهو ما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً، ولا يتضمّن الاسم الثاني حرفاً، مثل: «بَعْلَبُكُ»، و«حَضَرَ مَوْتُ»، فالجزء الأول منهما مبني على الفتح على مذهب أكثر العلماء، والجزء الثاني معرب^(٢)، وقد أطلق عليه: "إِمْتِزَاجِي"^(٣).

* **والمركب المزجي**: "كل كلمتين امتزجتا فركبتا، وجعلتا كلمة واحدة"^(٤).

* **والممنوع من الصرف هو**: "الذي يختزل عنه الجرّ والتثوين"^(٥)، وقيل: "الممنوع من الصرف"؛ يعني: الذي لا يدخله تنوين الصرف فقط^(٦).

* **وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين**: وهما أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين، وهما: أنه لا ينون، وأنه يجزّ بالفتحة نحو: (جَاءَنِي أَفْضَلُ مِنْهُ، ومررت بأفضل منه، ورأيت أفضل منه)^(٧).

* **فإن أضيف أو دخلته الألف واللام فأمن فيه التثقل دخله الجرّ في موضع الجرّ"^(٨).**

وعنه يقول ابن يعيش: "وأما الضرب الثاني، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: "حَضَرَ مَوْتُ"، و"قَالِقْلًا"، و"مَعْدِيكَرْب"^(٩)، ونحوها من الأعلام المركبة، فهذا

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٦٣٢ بتصرف.

(٢) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٨.

(٣) السابق ص ٤١.

(٤) اللباب في علل البناء والاعراب ص ١٢.

(٥) اللمع في العربية ص ٩٥.

(٦) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ١٨٦.

(٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ص ٤٧.

(٨) اللمع في العربية ص ١٣.

(٩) معد يكرّب: جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٦٤/٣: "في "معد يكرّب" شذوذان: أحدهما:

إسكان الياء في موضع الفتح، والآخر: قولهم "مَعْدِي" والقياس "مَعْدَى" بالفتح؛ لأن

"المَفْعَل" من المعتل اللام، سواءً كان من الواو أو من الياء بأبّه الفتح، نحو: "المَغْزَى"

و"المَرْمَى"، وسواءً في ذلك الحدّ والزمان والمكان، فلما جاء "مَعْدِي" مكسوراً كان

خارجاً عن مقتضى القياس، واشتقاق "مَعْدِي" من "عداه يَعْدُوهُ" إذا تجاوزه، و"كرب" من

"الكَرْب"، وهو الغمّ، وتفسير "معد يكرّب": "عداه الكَرْب".

وعن إعلال مرمي يقول المرادى في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

للمرادى ٣/١٦١٣: "إذا بني المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو

واو، فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال، والإدغام، وتحويل الضمة كسرة نحو: مرمي =

أصله لو او - أيضاً- حُذفت من اللفظ، ولم تُرد من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان، وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبني الاسم الأول؛ لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يُعرب؛ لأنه كالصوت، وأُعرِب الثاني؛ لأنه لا يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته؛ لأنّ العلم إنّما هو وَضْعُ لفظ بإزاء مسمّى من غير إفادة معنى من اللفظ^(١).

وجاء عن العرب: **"بعلمك في لغة"**^(٢) بالبناء على فتح الجزأين.

***والمركب المزجي إن كان غير علم كان مبني الجزئين على الفتح**، مثل: "زرني

صباح مساءً" أي: دائماً، و"أنت جاري بيت بيت" ^(٣)؛ أي: ملاصقاً^(٤).

***وما ختم بـ(ويه) كـ(سيبويه) يُبنى آخره على الكسر**^(٥)، على الأشهر^(٦)، وهو قول سيبويه وأجمهون^(٧)، وليس من الممنوع من الصّرف^(٨)؛ لأنه من باب المُبنيّ، والصّرف وَعَدَمُهُ إنّما يقالان في المعرب^(٩)، وسيرد الحديث عنه في موضع من البحث.

والثالث: المركب الإسنادي: والإسناد هو الحكم بشيءٍ، والمحكوم به يُسمى

"مُسنداً"، والمحكوم عليه يُسمى "مُسنداً إليه"، فالمُسند ما حكمت به على شيءٍ، والمُسند إليه ما حكمت عليه بشيءٍ، ويُسمى: جُملةً أيضاً^(١٠).

=الأصل: مرئوي، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء".

(١) يقصد: الزمخشري.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٩٣.

(٣) جامع الدروس العربية ١ / ١٥، والنحو الوافي د عباس حسن ١ / ٣١٣ بتصرف منهما.

(٤) النحو الوافي ١ / ٣١٣.

(٥) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ص ٢٩ بتصرف.

(٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢ / ٨٣٤، وجاء في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ٨٢: "وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت، ويليهما الإعراب ممنوع الصّرف".

(٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ١١٧.

(٨) النحو المصفي د. محمد عيد ص ٤٥ بتصرف.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ص ٣١٣.

(١٠) جامع الدروس العربية ١ / ١٣ بتصرف.

***والمركب الإسنادي يكون مُفيداً** كقام زيد - وقد سبق تناوله في قسمي المركب المفيد - **وغير مُفيد نحو:** (إن قام زيد) ، **وغير المُفيد يُسمى "جملة" فقط^(١).**
و(عبد الله) ونحوه من المركبات الإضافية ، و(بعلبك) ونحوه من المركبات المزجية ، و(تأبط شراً) ونحوه من المركبات الإسنادية مركبات - وإن كانت أعلاماً- لكونها أكثر من كلمة واحدة عرفاً^(٢).

والرابع: المركب العددي : المركب العددي من المركبات ، وهو: "كلّ عددين كان بينهما حرف عطف مُقدّر"^(٣) ، جعل الاسمان فيه اسماً واحداً، ويتضمن الاسم الثاني حرفاً واحداً، مثل: «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» ؛ وكان في الأصل «أحد وعشر» ، و «تسعة وعشر» ، حذف الواو وجعل الاسمان واحداً ، ويكون الجزآن مبنيين على الفتح إلا «اثني عشر» ، فجزؤه الأول معرب^(٤) ، والتركيب فيه من جهة اللفظ فقط^(٥).

***وهو مركب مبني ، والمركب المبني :** "كلّ اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة"^(٦) ، والتركيب من جهة اللفظ فقط... يجب فيه بناء الاسمين معاً ؛ وذلك لأنّ الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان، كلّ واحد منهما منفرد بشيء من المعنى، فلما كانت الواو مرادة ؛ تضمنها الاسم الثاني، وبني لذلك، وبني الاسم الأول ؛ لأنه صار بالتركيب كعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، فهما علتان ، وكذلك باقي هذا الضرب من نحو : "كفة كفة" ، و"خاز باز"^(٧).

***فكلّ هذه المركبات التي من نوع الأعداد، والظروف، والأحوال - مبنية على فتح الجزأين في**

محل رفع، أو نصب، أو جرّ، على حسب حالتها من الجملة^(٨) ؛ إذ ليس بينهما نسبة، أي ليس أحدهما محكوما عليه بالآخر، ولا عاملاً فيه، وما كان من تركيب هذا شأنه فهو موجب للبناء فيخرج مثل : (غلام زيد، وتأبط شراً)، ونحوهما لوجود النسبة

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ص ٣١ بتصرف.

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ٢ / ٦٠٨ بتصرف.

(٣) جامع الدروس العربية ١ / ١٦.

(٤) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ٨.

(٥) شرح المفصل ٣ / ١٤٤.

(٦) الكناش في فني النحو والصرف لإسماعيل بن علي الملك المؤيد ١ / ٢٧٩.

(٧) شرح المفصل ٣ / ١٤٥ بتصرف يسير.

(٨) النحو الوافي ١ / ٣١٣.

فيهما، و(تأبط شراً) وإن كان مبنياً، فليس بناؤه للتركيب، بل لكونه محكياً على أصله، وما كان من تركيب هذا شأنه فهو موجب للبناء فيخرج مثل: (غلام زيد، وتأبط شراً)، ونحوهما لوجود النسبة فيهما، و"تأبط شراً" وإن كان مبنياً، فليس بناؤه للتركيب، بل لكونه محكياً على أصله^(١).

والخامس: المركب البياني: كل كلمتين كانت ثانيتهما موصحة معنى الأولى، وهو ثلاثة أقسام:

* **مركب وصفي:** وهو ما تألف من الصفة والموصوف، مثل: "فاز التلميذ المجتهد"، أكرمت التلميذ المجتهد، طابت أخلاق التلميذ المجتهد"^(٢)، ممّا لا يُعدّ في المركبات السابقة، فالأشهر أن يقال في جمعه: ذو "محمد الفاضل"، فلا يجمع مباشرة، وإنما يتوصل إلى جمعه بكلمة "ذو" رفعاً، و"ذوي" نصباً وجرّاً^(٣).

وقد أطلق عليه: التوصيفي التقييدي؛ وسمّى "مركباً تقييدياً"^(٤).

* **ومركب توكيدي** وهو: ما تألف من المؤكّد والمؤكّد، مثل: "جاء القوم كلهم، أكرمت القوم كلهم، أحسنت إلى القوم كلهم".

* **ومركب بدلي** وهو: ما تألف من البدل والمبدل منه، مثل: "جاء خليل أخوك، رأيت خليلاً أخاك، مررت بخليل أخيك".

وحكم الجزء الثاني من المركب البياني أن يتبع ما قبله في إعرابه.

والسادس: المركب العطفی: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، يتوسط حرف العطف بينهما، مثل: "ينال التلميذ والتلميذة الحمد والتناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد"، وحكم ما بعد حرف العطف أن يتبع ما قبله في إعرابه^(٥).

ويبدو لي أنّ في عدّ النوعين الأخيرين (الخامس، والسادس) ضمن الأسماء المركبة تجوّزاً وتوسّعاً، مع الإقرار بأنّ المركب البياني (النوع الخامس) بأنواعه الثلاثة، وكذا المركب العطفی (النوع السادس) من التّوابع.

(١) الكناش في فني النحو والصرف ١ / ٢٧٩.

(٢) جامع الدروس العربية ١ / ١٥.

(٣) النحو الوافي ١ / ١٤٦.

(٤) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ص ٣٥ بتصرف.

(٥) جامع الدروس العربية ١ / ١٥ بتصرف يسير.

الفصل الأول: المركب المزجي

المبحث الأول: نوعا المركب المزجي

أولاً: المركب المزجي غير المختوم بـ(ويه) (المعرب)

المركب المزجي المعرب هو غير المختوم بـ(ويه) ، وهو قسمان :

أ- المركب المزجي الذي صحّ آخر جزئه الأول

لقد ورد عن العرب في المركب المزجي غير المختوم بـ(ويه) ثلاث لغات:

*اللغة الأولى: وهي أفصحها، إعرابه إعراب ما لا ينصرف بغير تنوين ، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتّركيب المزجي، مثل: (بعلبك بلدة طيبة الهواء، ورأيت بعلبك، وسافرت إلى بعلبك^(١)) ، ويبني جزؤه الأول على الفتح دائماً على مذهب أكثر العلماء^(٢) فينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التّانيث ؛ لذلك التزم فيه فتح آخر الصدر^(٣) ، وجعلا بمنزلة اسم واحد كعوضوموز^(٤)، وعتريس^(٥).

*وهما بمنزلة حروف الاسم، ليس يراد بكل واحد منهما في التسمية به معنى مفرداً من الآخر^(٦).

*ولا يمنع الإمع العلمية^(٧)، والتعريف ، ولا اعتراض بأنّ المركب العدديّ ، والمختوم بويه ، والمركب من الأحوال والظروف مركبات مزجية ، مع أن التعريف لا يصدق عليه^(٨).

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٨ / ٤٠٥٠ ، جامع الدروس العربية ١ / ١٥ بتصرف.

(٢) شرح شذور الذهب ٢ / ٨٣٤ ، و جامع الدروس العربية ١ / ١١٥ ، و نحو مير ص ٨.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٥١.

(٤) عوضوموز: العجوز الكبير. ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة ع.ض.م.ز ، وينظر: تهذيب اللغة مادة للأزهرى ع.ض.م.ز .

(٥) الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٩٦ ، و عتريس: العتريس: الداهية. وهذا كله مما زيدت فيه التاء، وإنما هو من عرس بالشّيء، إذا لازمة والنون -أيضاً- زائدة في العتريس. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٣٦٦ مادة ع.ر.س .

(٦) المسائل الحليّيات لأبي عليّ الفارسي ص ٣١٨.

(٧) شرح شذور الذهب ص ٥٨٦.

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٣٦٦ بتصرف .

*وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبُ الْإِضَافَةِ كـ (امرئ القيس)؛ لأنَّ الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجرِّ بالفتحة، وَلَا تَرْكِيبُ الْإِسْنَادِ كـ (شاب قرناها، وتأبط شراً)، فإِنَّهُ من بَابِ المحكى، وَلَا التَّرْكِيبُ المَزْجِيّ المَخْتُومَ بِـ (ويه) مثل: (سَيَبُويهِ، وعمرويه)؛ لأنه من بَابِ المَبْنِيّ، وَالصَّرْفُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يَقَالَانِ فِي المَعْرَبِ، وَالْمُرَادُ التَّرْكِيبُ المَزْجِيّ الَّذِي لَمْ يَخْتَمَ بِـ (ويه) كـ (عبلك)، وحضرموت، ومعد يـكرب^(١)؛ لأنَّ الإعراب على آخر العجز وحده يدلُّ على أَنَّ اللَّفْظَ مَرْكَبٌ مَزْجِيٌّ^(٢).

*وَالْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ المَزْجِيّ لَا يَنْصَرَفُ فِي التَّعْرِيفِ، وَيَنْصَرَفُ فِي التَّنْكِيرِ^(٣).

*فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ سَبَبٌ يُوَثِّرُ مَنَعَ الصَّرْفِ، كـ (هُرْمَز) فِي (رَامَ هُرْمَز) ، فَإِنَّ فِيهِ الْعِجْمَةَ^(٤) مَعَ التَّعْرِيفِ^(٥) ، فَيُجْرَى بِالْفَتْحَةِ وَيُعْرَبُ الْأَوَّلُ بِمَا تَقْتَضِيهِ الْعَوَامِلُ نَحْوُ: "جاء رامُ هُرْمَزٌ" ، و"رأيت رامَ هُرْمَزٌ" ، و"مررت بـرامَ هُرْمَزٌ"^(٦) ، و يُعْتَبَرُ كَالكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ فَيَعَامَلُ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِعْرَابِ مَعَامِلَةَ الْمَفْرَدِ، فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ جَمَلْتِهِ... فَتَتَغَيَّرُ حَرَكَةُ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ وَحَدَهُ تَبَعًا لِحَالَةِ الْإِعْرَابِ، وَيَبْقَى غَيْرُهُ عَلَى حَالَتِهِ الْأَوَّلَى^(٧) ، وَكَذَلِكَ (مَارَ سَرْجِسُ) ، قَالَ بَعْضُهُمْ:

مَارَ سَرْجِسُ لَا قِتَالًا^(٨)

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣١٢، ٣١٣.

(٢) النحو الوافي ١/ ١٩٦.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٥١ بتصرف.

(٤) العجمة: هي كون الكلمة من غير أوزان العرب، وتكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد - صلى الله عليه وسلم - وصالح، وشعيب، وهود - صلوات الله وسلامه عليهم - أجمعين .
ويشترط لا اعتبار العجمة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثلنا، فلو كانت عندهم اسم جنس، ثم جعلناها علما وجب صرفها، وذلك بأن تسمى رجلا بلجام أو ديباج، الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف، فلهدا أنصرف نوح ولوط "ينظر: ينظر: التعريفات ص ١٤٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى ص: ٣١٣.

(٥) شرح شذور الذهب ٢/ ٨٣٤.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ١٥١، وينظر: فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل.

(٧) النحو الوافي ١/ ٣١١ بتصرف.

(٨) الكتاب ٣/ ٢٩٦ جزء من عجز بيت من بحر الوافر، وكذا في المقتضب ٤/ ٢٤، وتامامه في المحكم والمحيط الأعظم مادة س. ر. ج. س. لقيتم بالجزيرة خيل قيس، فقلت مـارَ سَرْجِسُ لَا قِتَالًا لجرير، ولسان العرب مادة س. ر. ج. س.، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥١، والبيت في ديوانه ص ٣٦٢ وروايته: قَالَ الْأَخِيْطُ، إِذْ رَأَى رَايَاتِهِمْ يَا مَارَ سَرْجِسَ لَا أُرِيدُ قِتَالًا، =

****اللغة الثانية:** أن يعرب إعراب المتضايقين، ويكون ثاني جزأيه كالمستقل^(١)؛ فيكون صدره- وهو المضاف- معرباً على حسب حالة الجملة، ويكون عجزه - وهو المضاف إليه- مجروراً أبداً؛ تقول: (هذه بعلبك، إن بعلبكاً جميلة، لم أسكن في بعلبك).

***وفي هذه الحالة - وحدها- يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه، وعدم وصلهما خطأ بخلاف أكثر الحالات الأخرى^(٢).**

وأضاف بعضهم (رام) إلى (هرمز)، وكذلك (مار سرجس)^(٣)، لكنه بعد الإضافة لا يسمى مركباً مزجياً؛ لأنه شبيه ببناء "درديس"^(٤).

وبعضهم يقول في بيت جرير:

نقيتم بالجزيرة خيل قيس
فقلتم مار سرجس لا قتالا^(٥)

أنشده على قول من يضيف الأول إلى الثاني^(٦)، و(سرجس) في كل ذلك غير منصرف^(٧).

***والمركب المزجي في اللغتين السابقتين يعرب إعراباً لفظياً، وقد أطلق عليه: "الصريح" وعُرف بـ" أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل"^(٨)، وهو الإعراب الأصلي الذي يجري على معظم كلام العرب الذي تتوفر في آخره الحروف**

= وجمهرة أشعار العرب لمحمد بن أبي الخطاب القرشي ص ٧١٦، المعجم المفصل في

شواهد العربية للدكتور إميل بديع يعقوب ٦/ ٤٤.

ومار سرجس: موضع ينظر: المحكم والمحيط الأعظم مادة س.ر.ج.س، ولسان العرب مادة

س.ر.ج.س.

والشاهد فيه: مار سرجس أنه أضاف الاسم الأول إلى الثاني، إلا أن سرجس لا ينصرف،

ففتح وهو في موضع جر، وهذا على مذهب من أضاف معدي إلى كرب.

(١) شرح شذور الذهب ٢/ ٨٣٤.

(٢) النحو الوافي ١/ ٣١٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٩٦.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٣٦٦، ودرديس: العجوز

المسترخية، والدرديس: الذاهية، وهي العجوز الكبيرة ينظر: العين باب الخماسي من

السنين، وينظر: أساس البلاغة للزمخشري ١/ ٢٨٣ مادة د.ر.س.

(٥) السابق نفسه.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٦٣.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم مادة س.ر.ج.س، وينظر: لسان العرب مادة س.ر.ج.س.

(٨) ينظر: لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٧.

الصَّحِيحة، والذي لا يمنع حركات الإعراب من الظهور على أواخره مانع، وهذا يعني أن من شروط الكلمة العربية التي تستحق الإعراب اللفظي أن تتوفر فيها صفتان : الأولى : أن تكون معربة، والثانية : أن تكون صحيحة الآخر، ومعظم الكلام من هذا النوع^(١).

***وإذا ختم صدر المركب المزجي بواو، وأريد إضافة الصدر إلى العجز - اتباعا للرأي السالف- فإن الحركات كلها تقدر على الواو ؛ مثل: "نهرو هنود" ، و"مجدو ملوك".**

والحكمة في عدم ظهور الفتحة هو الحرص على بقاء الاسم على حالته الأصلية ؛ ليبقى دالاً على صاحبه، دلالة العلم، لا دلالة المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الإضافة هنا ظاهرة شكلية فقط^(٢).

****وإلى إعرابه في الحالتين أشار الناظم بقوله:**

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَعِيرٍ (وَيْهِ) تَمَّ أَعْرَابًا^(٣).

****اللغة الثالثة:** أن يبني الجزآن على الفتح ، وهو في هذه اللغة مشبه بـ(خمسة عشر)^(٤) ، وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وقد نقلها الأثبات^(٥). قال أبو حيان : " وفي بناء المركب تركيب المزمج خلاف ، فليس يطرد عند عامة البصريين والكوفيين، والصحيح جوازه^(٦).

ب- المركب المزجي الذي اعتل آخر جزئه الأول.

هذا هو النوع الثاني من المركب المزجي الذي يختم صدره بحرف علة ، قال ابن هشام : "فإن كان آخره ياء سكون، نحو: (معدى كرب) ، و(قالي قلا) "^(٧) ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التانيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكونوا ياء (معدى كرب) ونحوه^(٨) ، والتزم سكونه تأكيدا للامتزاج^(٩).

(١) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي د جميل علوش ص ١٦ .

(٢) النحو الوافي ١ / ١٩٧ .

(٣) ألفية ابن مالك ص ١٤ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢ / ٨٣٤ بتصرف .

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٥٢ .

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٢ / ٨٦٦ ..

(٧) شرح شذور الذهب ٢ / ٨٣٤ .

(٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٥١ .

(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨ / ٤٠٥٠ .

*** وفيه لغات نصّ عليها سيبويه فقال: "وأما (معد يكرّب) ففيه لغات: ** "منهم من يقول: معد يكرّب فيضيف" (١)، وإن أعرب الأوّل وقد ثبت أنّ الثّاني لأبّد من إعرابه لم يجر أن يعربا جميعاً من وجهٍ واحدٍ، فوجب أن يكون الأوّل في الصّورة كالمضاف إلى الثّاني، فيعرب الأوّل على حسب ما تقتضيه العوامل، ويكون الثّاني مخفوضاً (٢) تشبيهاً "ب(عبد الله) (٣).**

*** لكنّه بعد الإضافة لا يسمّى "مركّباً مزجياً" (٤).**

*** وإذا صنع ذلك فهل يكون الثّاني منصرفاً أو غير منصرف؟**

لأصحاب هذه اللغة لغتان: **أحدهما:** إعرابه ما لا ينصرف، **ومنهم من يصرفه**، فيقول المانعون: (جاءني بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت بعلبك)، ويقول الذين يصرفون: (جاءني بعلبك، ورأيت بعلبكاً، ومررت بعلبك) بالتّنين (٥).

**** ومنهم من يقول: معد يكرّب فيضيف ولا يصرف، يجعل (كرب) (٦) اسماً مؤنثاً (٧)، فيستصحب سكون ياء، والثّاني من الجزأين إذا أضيف الأوّل إليه يعامل معاملة لو كان مفرداً (٨) في اللّغة المشهورة (٩).**

*** فمن صرف فلانّ لفظه لفظ مذكّر، فحمله على أصل الأسماء من الصّرف، ومنهم من لا يصرف لأنّه اعتقد في (كرب) أنه مؤنث (١٠).**

**** ومنهم من يقول: (معد يكرّب) فيجعله اسماً واحداً (١١)، ومن قال: "هذا معد يكرّب"، ففتح على كلّ حال، فيحتمل أمرين:**

- (١) الكتاب ٣ / ٢٩٦، و٢٩٧.
- (٢) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥١٤، ٥١٥ إملاء [١٣]، وعنوانه: [إعراب الاسم المركّب تركيباً مزجياً].
- (٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢ / ٣٢٩.
- (٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٣٦٦.
- (٥) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥١٤، ٥١٥ إملاء [١٣]، وعنوانه: [إعراب الاسم المركّب تركيباً مزجياً].
- (٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨ / ٤٠٥٠، وجاء في حاشية الصبان ٣ / ٣٦٨: "قال الخبيصي: من قدر "كرباً" اسماً للكربة منع صرفه، ومن قدره اسماً للحزن صرفه، ومن قدر "بكاً وقلاً" في "بعلبك وقالى قلاً"، ونحو ذلك اسماً للبقعة منعه من الصّرف، ومن قدره اسماً لموضع أو مكان صرفه".
- (٧) الكتاب ٣ / ٢٩٦، و٢٩٧.
- (٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٣٦٦.
- (٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨ / ٤٠٥٠.
- (١٠) علل النحو ص ٤٦٦، وينظر: شرح المفصل ٣ / ١٦٤.
- (١١) الكتاب ٣ / ٢٩٦، و٢٩٧.

أحدهما: أن يكون "معدى" مضافاً إلى "كرب"، وتجعل "كرب" علماً مؤنثاً، فتمنعه الصرف، فيكون الاسمان معرّبين على هذا.

والأمر الثاني: أن يكونا مركّبين مبنيّين على حدّ "خمسة عشر"، كأنه ركّبهما، وبناهما قبل التسمية على إرادة الواو، ثم سمى بهما بعد التركيب، وحكى حالهما في البناء قبل التسمية.

فإن قيل: فإذا كان مضافاً، فهلاًّ فتحت ياءه في النصب، فقلت: "رأيت معدى كرب"، كما تقول: "رأيت قاضي واسط"؟

فالجواب: أنها لما أسكنت في حال التركيب، نحو: "هذا معدى كرب"، وهو موضع يفتح فيه الصحيح، نحو: "حضر موت"، أسكنت لأنه في حال الإعراب؛ للزوم السكون لها في حال البناء، **ووجه ثان:** أنهم أسكنوا الياء في حال، وهو حال الإضافة، ليكون دليلاً على أنّ لها حالاً تسكن فيه، وهو حال التركيب، كما فتحو الراء في "أرضون"، ليكون ذلك دليلاً على أنّ لها حالاً تُفتح فيه، وهو الجمع المؤنث، نحو: "أرضات"^(١).

***والعلم المركّب تركيب المزج ممّا لا ينصرف معرفة،** نحو: (بعلبك) و(حضر موت) و(معدى كرب)؛ لأنه لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب^(٢).

***وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف (إبراهيم وإسماعيل)**^(٣)؛ لأنهما لم يجينا على مثال ما لا يصرف في النكرة ك(أحمر)، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو: (مساجد ومفاتيح)، وليس بزيادة لحقت لمعنى كالف (حبل)، وإنما هي كلمة كهاء التانيث، فتقلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد؛ لأنّ المعرفة أثقل من النكرة، كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرّفوها في النكرة^(٤).

(١) شرح المفصل ٣/ ١٦٣، ١٦٤ بتصرف.

(٢) اللوحة في شرح الملحّة لابن الصانع ٢/ ٧٦٨ بتصرف.

(٣) عن إبراهيم وإسماعيل، ونحوهما: جاء في الكتاب ٣/ ٢٣٥: "وأما إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء، فإنّها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حدّ ما كانت في كلام العجم، ولم تمكّن في كلامهم كما تمكّن الأول، ولكنّها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية، فاستنكروها، ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كنهشل وشعثم، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكلّ شيء من أمة، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم".

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨/ ٤٠٥٠.

***ولم يحفظ الأخفش الإضافة في (قالى قلا)**، وفي ((البسيط)): وقال الأخفش: «ومن العرب من يضيف هذا كله»، وزعم السيرافي أنك إذا أضفت في (قالى قلا)، وجعلت (قلا) اسم موضع نونتته قال: «والأكثر ترك التثوين»^(١).

***وإذا كان المركب أعجمياً نحو: (فناخسرو)**، **فقبيل**: يجوز فيه أوجه بعلبك، وإذا أضيف (خسرو) منصرف، وترك اللفظ على استعمال العجم هو الوجه عند سيبويه إلى أن يستعمل تغييره في لسان العرب، فيتبع في ذلك^(٢).

ثانياً: المركب المزجي المختوم بـ(ويه) (المبنى)

***من المركب المزجي: ما ختم بـ(ويه)** كـ(سيبويه)، وهذا مبني على الأشهر^(٣)، ونحو: عمرويه، ونفطويه، وراهويه، لئيس فيهنّ إلا الأكر، وهو قول سيبويه وأجمهور^(٤)؛ لأنه من باب المبني والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب^(٥).

قال الجوهرى: فأما (سيبويه) ونحوه من الأسماء، فهو اسم بني مع صوت فجعل اسماً واحداً، وكسروا آخره كما كسروا (غاق)^(٦)؛ لأنه ضارع الأصوات، وفارق (خمسة عشر)؛ لأن آخره لم يضارع الأصوات فيننون في التثنية^(٧)، مثل: "سيبويه عالم كبير"، و"أرى سيبويه عالماً كبيراً"، و"قرأت كتاب سيبويه"، وهو في محل رفع، أو نصب، أو جر، كما يقتضيه مركزه في الجملة^(٨).

تقول: (سيبويه) بغير تنوين إذا أردت معيّنًا؛ فهو - حينئذٍ - معرفة بالعلمية^(٩)، فيرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالفتحة، من غير تنوين في الحالات الثلاث؛ مثل: (سيبويه إمام نحوي كبير، عرفت سيبويه، وتعلمت من سيبويه)^(١٠).

- (١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٨٦٥.
- (٢) السابق ص ٢ / ٨٦٦، ٨٦٧.
- (٣) شرح شذور الذهب ٢ / ٨٣٤.
- (٤) شرح شذور الذهب ص ١٧ بتصرف يسير.
- (٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٣١٣.
- (٦) غاق: حكاية صوت الغراب، فإن نكرته نونت ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة غ.ق.
- (٧) جامع الدروس العربية ١ / ١١٥، ١١٤.
- (٨) تاج العروس للزبيدي مادة س.ي.ب.
- (٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٥١.
- (١٠) النحو الوافي ١ / ٣١٥.

*وَزَعَمَ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِنَّ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١).

*هذا إذا كان المركب المزجي مختوماً به (ويه) معرفة ، أما إذا نُكِرَ فقد دخله تنوين
يسمى "تنوين التَّنْكِيرِ" ، وتنوين التَّنْكِيرِ هُوَ: "الَلَّاحِقُ لِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ فَرَقًا بَيْنَ
مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرَتِهَا" ، وَيَقَعُ فِي بَابِ اسْمِ الْفِعْلِ السَّمَاعِ كـ(صِهٍ ، وَمِهٍ ، وَإِيهِ) ، وَفِي الْعِلْمِ
الْمَخْتُومِ بُوَيْهِ بِقِيَاسِ نَحْوِ: (جَاءَنِي سَبَبِيَّوِيهِ وَسَبَبِيَّوِيهِ آخِرُ)^(٢).

(١) شرح شذور الذهب ص ١١٧.

(٢) معني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ص ٤٤٥.

المبحث الثاني: المركب المزجي مثني ومجموعاً.

المطلب الأول : التثنية والجمع وشروطهما

أولاً: التثنية وشروطها

التثنية في اللغة: التثنية: الأمر الذي يُعاد مرتين (١).

والتثنية في الاصطلاح: "ضم اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين" (٢).

والتثنية: "جعل الاسم القابل لدليل اثنين متفقين في اللفظ غالباً ، وفي المعنى على رأي

زيادة ألف في آخره رفعاً وياء مفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً" (٣).

والمثني: " ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة ؛ ليدل على أن

معه مثله من جنسه" (٤) ، **وقيل:** " كلُّ اسمٍ زيدٍ في آخره علامة التثنية عوضاً عن

ذكر اسم آخر معه" (٥).

وللتثنية شروط أبيتها فيما يلي:

***الشرط الأول:** الإفراد، فلا يثنى المثني، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي

لا نظير له في الأحاد اتفاقاً ، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع ، ولا اسم

الجنس ، **وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر،** فقال : **مقتضى الدليل ألا**

يثنى ما دل على جمع ؛ لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف

واحد على واحد ، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما

منع في نحو: (مساجد ومصايح) ، وفي المثني والمجموع على حده مانع آخر، وهو

استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة (٦).

***الشرط الثاني:** الإعراب، فلا يثنى المبني عند جمهور البصريين (٧).

***الشرط الثالث:** عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد ، ولا يجمع اتفاقاً نحو:

تأبط شراً (٨) ، ولهذا لا يثنى لفظ (تأبط شراً) و(ذرى حباً) ؛ لاستحالة تثنية الجملة ،

وكذلك الأصوات (٩) ، ويتوصل إلى تثنية المركب إسناداً بـ(ذوا) ، وإلى جمعه

(١) مجمل اللغة لابن فارس ١/ ١٦٣ مادة ث.ن.ى .

(٢) التحفة الوسيمة شرح على الدرّة اليتيمة للشيخ باي بلعالم ص ١٩ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٢ ، وينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد

القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/ ٣٠٥ .

(٤) الكافية في علم النحو لابن الحاجب ١/ ٣٩ .

(٥) إنباس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس لحازم أحمد حسني خنفر ص ٢٠ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ص

١٥٤، ١٥٥ .

(٧) الحدود في علم النحو ص ٤٦٠ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ١/ ٧٢ .

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٥٤، ١٥٥ .

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٩٧، ٩٨ بتصرف .

بـ(ذو)، فَيُقَالُ : جَاءَنِي (ذُوا تَأْبَطُ شَرَا وَذُوو تَأْبَطُ شَرَا) أَي صَاحِبَا هَذَا الْإِسْمِ وَأَصْحَابَ هَذَا الْإِسْمِ (١)، وَلَا يَتْنَى تَرْكِيبُ مَزْجِ عَلَى الْأَصْح (٢) وَسِيرِدُ تَفْصِيلِ الْحَدِيثِ عَنْهُ وَعَنِ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِيِّ.

****الشَّرْطُ الرَّابِعُ: التَّنْكِيرُ فَلَا يَتْنَى الْعَلَمُ بَاقِيًا عَلَى عِلْمِيَّتِهِ (٣)، فَإِذَا تَنَيْتَ الْإِسْمَ الْعَلَمُ تَنَكَّرَ، وَزَالَ عَنْهُ تَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ، لِمَشَارَكَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِي اسْمِهِ، وَصَيَّرَ وَرْتَهُ بِلَفْظٍ لَمْ يَقَعْ بِهِ التَّنْسِيَةُ فِي الْأَصْلِ (٤) ؛ لِيَكُونَ كَالْعَوُضِ مِنَ الْعِلْمِيَّةِ (٥)، فَتَعْرِيفُهُ بَعْدَ التَّنْيَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ تَعْرِيفِهِ قَبْلَ، فَإِذَا لَا تَكُونُ التَّنْيَةُ إِلَّا فِيمَا يَصِحُّ تَنْكِيرُهُ (٦)، وَكُلُّ مَا تَنَكَّرَتْ مَعْرِفَتُهُ أَوْ تَعَرَّفَتْ نَكَرْتَهُ صَحَّتْ تَنْيَتُهُ (٧).**

وَلِهَذَا لَا تُتْنَى الْكِنَايَاتُ عَنِ الْأَعْلَامِ نَحْوُ: فُلَانٌ، وَفُلَانَةٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّنْكِيرَ (٨)، وَلَا تُجْمَعُ (٩).

****وَمَنْعُ الْمَازِنِيِّ تَنْيَةَ الْعِلْمِ الْمَعْدُولِ نَحْوُ: "عُمَرُ" وَجَمْعُهُ جَمْعُ سَلَامَةٍ، أَوْ تَكْسِيرِ، وَقَالَ: أَقُولُ: (جَاءَنِي رَجُلَانِ كِلَاهُمَا عَمْرٌ وَرَجُلَانِ كِلَاهُمَا عَمْرٌ)، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافَقَهُ عَلَى الْمَنْعِ مَعَ قَوْلِ الْعَرَبِ: "الْعُمَرَانُ"، فَإِذَا تَنَّى عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ فَمَعَ اتَّفَاقَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْلَى.**

****الشَّرْطُ الْخَامِسُ: اتَّفَاقُ اللَّفْظِ (١٠)، فَلَا يَتْنَى وَلَا يَجْمَعُ الْأَسْمَاءُ الْوَأَقْعَةُ عَلَى مَا لَا تَأْنِي لَهُ فِي الْوُجُودِ كـ(شَمْسٍ، وَقَمَرٍ، وَالنَّرْيَا) إِذَا قَصِدَتْ الْحَقِيقَةَ (١١)، فَلَا يَقَالُ: "الْعُمَرَانُ : بَضْمٌ فَفَتْحٌ فِي "أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ" ؛ لِعَدَمِ الْإِتْفَاقِ فِي اللَّفْظِ، وَلَا "الْعُمَرَانُ"، بِفَتْحٍ فَسْكَونٍ، فِي "عَمْرٍو وَعُمَرُ"، لِعَدَمِ الْإِتْفَاقِ فِي الْوِزْنِ (١٢).**

- ١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ٧٢، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١/ ١٥٥، ١٥٤.
- ٢) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ٧٢ بِتَصْرِيفٍ.
- ٣) الْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ص. ٤٦٠.
- ٤) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/ ١٤٠.
- ٥) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ٧٢، وَيَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبِيانِ ١/ ١١٥.
- ٦) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/ ١٤٠.
- ٧) اللَّبَابُ عِلَلُ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ ١/ ٩٧، ٩٨.
- ٨) الْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ص. ٤٦٠.
- ٩) هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١/ ١٧٥.
- ١٠) الْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ص. ٤٦١.
- ١١) هَمْعُ الْهُوَامِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١/ ١٥٨.
- ١٢) شَذَا الْعَرَفِ فِي فَنِّ الصَّرْفِ لِلْحَمَلَاوِيِّ ص. ٨٠.

****السادس: اتفاق المعنى (١) ، فلا يثنى المشترك (٢) ، مراداً به حقيقته ومجازه ، أو مراداً به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور (٣) ، خلافاً للحري (٤) .**

****الشرط السابع: أن لا يستغنى عنه بتثنية غيره (٥) ، فلا يثنى "سواء" ؛ لأنهم استغنوا بتثنية "سى" عن تثنيته ، فقالوا: "سيان" ، ولم يقولوا: "سواءن" (٦) .**

****الشرط الثامن: أن يكون له ثن في الوجود (٧) ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأما قولهم: "القمران" للشمس والقمر فمن باب المجاز (٨) .**

***أضاف ابن جني .. أن يكون فيه فائدة ، فلا يثنى (كل) ولا يجمع ؛ لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه ، وكذا الأسماء المختصة بالنفي كـ (أحد وعرّيب) (٩) ؛ لإفادتها العموم ، وكذا الشرط وإن كان معرباً ؛ لإفادته ذلك (١٠) ... أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع (أفعل من) ؛ لأنه جار مجري التعجب ، ولا (قائم) من (أقائم زيد؟) (١١) .**

ثانياً: الجمع وشروطه

أجمع المذكر السالم:

جمع المذكر: " ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه ، أو أمثاله عليه ، دون اختلاف معني" (١٢) ، وقيل: " ما دلّ على أكثر من اثنين ، وسلم فيه بناء واحده" (١٣) ، وقيل: "صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين" (١٤) .

- (١) الحدود في علم النحو ص ٤٦٢ .
- (٢) المشترك: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة . ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/ ٢٩٢ .
- (٣) حاشية الصبان ١/ ١١٥ ، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥ .
- (٤) الحدود في علم النحو ص ٤٦٢ .
- (٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٢ .
- (٦) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥ .
- (٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٢ .
- (٨) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٥ ، وينظر: شرح شذور الذهب ١/ ١٩٤ .
- (٩) عريب: يقال: ما في الدار عريب أي ما بها أحد . والعريب: تصغير العرب . ينظر: تهذيب اللغة مادة ع.ر.ب .
- (١٠) قال ناظر الجيش في شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٧: "هذا النوع لم يتعرض المصنف إلى النص على عدم تثنيته؛ لوضوح الأمر فيه" .
- (١١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٦٠ ، وينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٨ .
- (١٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥٧ .
- (١٣) الحدود في علم النحو ص ٤٥٧ .
- (١٤) أسرار العربية ص ٤٨ .

يشترط في الاسم المجموع جمعاً سالمًا ما يلي:

**** أن يكون مذكرًا (١) فلا يجمع نحو: "زينب" و"حائض" (٢)، فلا يقال في "زينب": زينبون (٣)؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث (٤).**

**** مخصصًا به من يعقل (٥)، فلا يجمع نحو: "واشق" علما لكلب، و"سابق" صفة لفرس (٦)؛ لأنه ليس بعلم عاقل (٧)، وأجاز ذلك الكوفيون (٨).**

**** علمًا (٩) مطلقًا، خلافًا للمازني في منعه جمع "عمر" وشبهه من العلم المعدول (١٠).**

**** عاقلاً، فإن وصفت ما لا يعقل أتيت بالألف والتاء، فنقول من ذلك: (نُحِلُّ بِاسِقَاتٍ) ، و(حَيْلٌ سَابِقَاتٍ) .**

**** عاريًا من تاء التانيث (١١) المغايرة لما في نحو: "عدة ثبة" علمين (١٢)، وقيده التانيث بالتاء احترازًا من التانيث بالألف، ك(حبلى وحمراء) علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوًا، فيقال: الحبلون والحمراوون (١٣).**

**** زاد في (التسهيل) في شروط الاسم شرطين آخرين: *أحدهما: أن يكون غير**

مركب تركيب

إسناد أو مزج (١٤)، فلا يجمع نحو: "برق نحره"، و"معد يكره" (١٥) على الأصح فيهما (١٦).

- (١) اللحة في شرح الملحة ١ / ١٩٣، ١٩٦ بتصرف.
- (٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٤.
- (٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٦٠.
- (٤) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٨ بتصرف، وينظر: حاشية الصبان ١ / ١٢٠.
- (٥) الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤٧ بتصرف.
- (٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٤.
- (٧) شرح المفصل ٣ / ٢١٤.
- (٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٦٠.
- (٩) اللحة في شرح الملحة ١ / ١٩٣.
- (١٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٥٧١.
- (١١) اللحة في شرح الملحة ١ / ١٩٣.
- (١٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٣٣.
- (١٣) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٧.
- (١٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٣١.
- (١٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٤.
- (١٦) السابق ص ٦٨.

*والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين ، وهما شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكور (١).

ب- جمع المؤنث :

جمع المؤنث السالم: "ما ألحق بآخره ألف وتاء، مثل: «مُسَلِّمَاتٌ»، ويسمى "جمع المؤنث السالم" (٢).

وجمع بالألف والتاء قياساً ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعلمُ المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن (فعلى فعلان)، أو (فعلاء أفعال)، غير منقولين الى الاسمية حقيقةً أو حكماً، وما سوى ذلك مقصور على السماع (٣).

*وضمنت التاء في الرفع (٤) على القاعدة (٥) ، والفرع أولى بالمتابعة من غيره، فإذا قلت: (جاءتني مسلمات) كانت الألف والتاء والضمة بمنزلة الواو في (مسلمون) (٦)، وجرّ ونصب بالكسرة حيث لا يمكن أن لا يتبع النصب الجرّ (٧).

المطلب الثاني

موقف النحاة من تثنية وجمع المركب المزجي

أولاً: منع تثنيته وجمعه

يثنى المفرد والجمع بعلاهما المعروفة، ففي التثنية بالألف والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجرّاً، والجمع بحدّة بالواو والنون رفعاً في جمع المذكر، وقد تحدّث ابن مالك عن حكم تثنية المركب المزجيّ سواء أكان مختوماً بويه، أو غير مختوم بها، نحو: (سبويه وبعليك) ؛ وأشار إلى أنّ فيه خلافاً ، وأنّ ابن عصفور قد اختار المنع ،

- (١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٣٢ بتصرف يسير جدا.
- (٢) نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية ص ١٤ .
- (٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص: ٢٠ ..
- (٤) الأصول في النحو ١/٤٧ .
- (٥) شرح لمحة الإعراب ص ١٧ ، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٥٠ .
- (٦) المقتصد ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
- (٧) السابق ١/ ٢٠٤ ، وينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ١٧٣ .

ثم ذكر اتفاق العلماء في جواز تثنية وجمع الجملة وشبهها مثل: (تأبط شرًا، وبرق نحره)، ونحوه (١).

*والأكثر على منعه على الأصح (٢) ؛ لعدم السماع ، ولشبهه بالمحكتفي التركيب (٣).

*ويتوصل إلى تثنية المركب المزجيّ بـ(ذوا)، وإلى جمعه بـ(ذو) عند من منع تثنيته وجمعه (٤) ، تقول (هناك ذوا بعلبك، وذاتا أو: ذواتا بعلبك)، و(زرت ذوى بعلبك، وذاتى، أو ذواتى بعلبك، ونزلت بذوى بعلبك، وبذاتى أو: ذواتى بعلبك) (٥)، وذلك في المختوم بـ(ويه) عند من لم يعرّب به (٦)، ويضاف إلى (سيبويه) (ذو أو ذات) مثنى (ذوا) للمذكر، و(ذواتا) للمؤنث، و(ذو) في الجمع، و(ذوات) في جمع المؤنث تقول: (جاءني ذوا سيبويه)، وللمؤنث: (ذواتا سيبويه)، وفي الجمع: (ذو سيبويه)، و(ذوات سيبويه)، وكذا الباقي (٧).

ثانياً: جواز تثنيته وجمعه

*جوز الكوفيون تثنية نحو: "بعلبك" وجمعه (٨) ، ومن قال: (هذا سيبويه، ورأيت سيبويه) ، فأعرّب به بإعراب ما لا ينصرف ثناه وجمعه (٩) ، واختار الخضراوي، وابن أبي الربيع وغيرهما الجواز فيهما (١٠).

*فإن تثبت على من جعل الإعراب في الآخر قلت: (معدى كربان ومعدى كربين) ، و(حضر موتان وحضر موتين) (١١) ، كالمثنى الحقيقي، فيقول: بعلبان و"بعلبانين".
*والأخذ بهذا الرأي أسهل وأخف؛ لدخوله مع غيره في القاعدة العامة لإعراب المثنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه اليوم (١) ، وكذلك جمعه، فيقال: (جاء خالويّهون، وشاهدت

- (١) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٤٤ / ٩ ، بتصرف .
- (٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ١٥٤ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٢ / ١ بتصرف.
- (٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ١٥٤ بتصرف.
- (٤) السابق نفسه.
- (٥) النحو الوافي ١ / ١٣١ .
- (٦) تاج العروس مادة س.ي.ب بتصرف، وينظر: لسان العرب لابن منظور مادة س.ي.ب .
- (٧) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٤٤ / ٩ ، بتصرف يسير.
- (٨) السابق نفسه.
- (٩) تاج العروس مادة س.ي.ب بتصرف، وينظر: لسان العرب مادة س.ي.ب .
- (١٠) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٤٤ / ٩ .
- (١١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ١٥٤ بتصرف، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١١٤ .

خالويهن، وقصدت إلى خالويهن)... وهذا الرأي أسهل الآراء، وأجدرها بالقبول، لدخوله في الحكم العام لجمع المذكر السالم وبُعده من اللبس (٢).

* أو على من أعرب إعراب المتضايين قلت: (حضر موت، وحضري موت)، وَقَالَ في المَخْتوم (ب) (ويه) تَلَحُّقُ العَلَامَةُ بِلاَ حَذْفِ نَحْوِ: (سيبويهان، وسيبويهون).

* وذهب بعضهم إلى أنه يحذف عجزه، فيقال: (سيبان وسيبون) (٣)، يستغنون عن عجزه نهائيًا؛ فيقولون في حالة الرفع: "حضران" في "حضر موت"، و"بعلان" في "بعلك"، و"سيبان" في "سيبويه"، وفي حالة النصب والجر أتى بالياء مكان الألف، ولكن هذا الرأي يوقع في لبس، وإبهام، وخطب بين المركب المزجي وغيره، فيحسُن إهماله في استعمالنا (٤).

* وأجازه بعضهم مطلقاً (٥).

* وقيل: إن ختم بـ"ويه" جاز، وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه"، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: (سيبويهون)، ومنهم من يحذف "ويه" ويقول: (سيبون) (٦).

* وبناءً على ما سبق : فينتى المركب المزجي غير المختوم بـ(ويه) بأحد طريقتين: إلحاق العلامة في آخره، أو إلحاقها في صدره دون العجز. أمّا المختوم بها فمنهم من يلحق العلامة بآخره، ومنهم من يحذف عجزه "ويه"، ويضيف العلامة للصدر.

الرأي الراجح:

يبدو لي - والله أعلم بالصواب - منع تثنية المركب المزجي بنوعيه لشبهه المركب

المزجي غير

المختوم بـ(ويه) بالمحكي، وذلك عند من بناه على فتح الجزأين، وأمّا المركب

المزجي المختوم

١ (النحو الوافي ١/١٤٥، ١٤٦.

٢ السابق ص ١٣١.

٣ (مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/١٥٦، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك ١/١١٤.

٤ (النحو الوافي ١/١٤٥، ١٤٦.

٥ (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٦٠، التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٨.

٦ (التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٨، وينظر: حاشية الصبان ١/١٢١.

بر(ويه)فمن باب أولى ؛ نظراً لأنه في الأصل(حالة الأفراد) مبنى على الكسر ،
والثنية من خصائص الأسماء المعربة ، والأصل مراعاة الأصل ، واستصحاب
الحال.

المبحث الثالث: المركب المزجي منادى ومرخما

أولاً: المركب المزجي منادى

بداية يعرف النداء بأنه: "دعاء بحروف مخصوصة"، وهي: يا، وأي، وأيا، وهيا، والهمزة، ووا في الندبة، وزاد الكوفيتون: آ، وأي بالمد (١).

*ومن المعلوم أن المركب المزجي سالف الذكر من الأعلام، وعند ندائها تُبنى، و" ليس كل منادى يبني، بل المنادى الذي اجتمع فيه أمران:

الأمر الأول: الإفراد، ونعني به: ألا يكون مضافاً ولا شبيهاً به... فيدخل فيه المركب المزجي، نحو: (يا معدي كرب)، والمثنى نحو: (يازيدان)، والمجموع على حدّه نحو: (يا زيدون، ويا مسلمون)، وجمع المؤنث السالم نحو: (يا هندات).

الأمر الثاني: التعريف، سواء كان تعريفه سابقاً على النداء، نحو: (يازيد)، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: (يارجل) مراداً به معين (٢).

ولو نادينا شيئاً من هذا، والأول غير مضاف لضممت آخره، فقلت: يا حضر موت، ويا بعلبك، ويا رام هرmez، ويا مارُسرجس (٣).

*وما كان مبنياً قبل النداء، سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث، فالأول: (كـ سيبويه)، في لغة من بناه، والثاني نحو: (حذام)، في لغة "أهل الحجاز"، أم غير علم نحو: هؤلاء: في لغة الضم، و(هذا، وأنت، وكيف).

*فما كان معرباً صحيح الآخر غير مثنى، ولا مجموع على حدّه أظهرت فيه الضمة، وما كان مثنى أو مجموعاً على حدّه بنيت على نائب الضمة، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً.

*وما كان معتلاً كـ (فتى وقاض)، أو مبنياً قبل النداء قدرت فيه الضمة ففي نحو: (يا سيبويه، ويا هؤلاء، ويا هذا، ويا أنت) ضمة مقدرة في آخر مجددة للنداء.

ويظهر أثر ذلك "التقدير" في تابعه فتقول: يا سيبويه العالم، برفع "العالم" مراعاة لضمة مقدرة في آخره، ونصبه مراعاة لمحلّه، فإنّ محلّه منصوب على المفعولية، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: "يا زيد الفاضل"، برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظاً، ونصبه مراعاة لمحلّه (٤).

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٥١ / ٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٢ / ٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٦٢ / ٤.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٢ / ٢، ٢١٣.

*****والى ذلك أشار الناظم بقوله:**

على الذي في رفعه قد عهداً^(١).

وَأَبْنِ الْمَعْرِفَ الْمُنَادَى الْمُرْدَا

ثانياً: المركب المزجي مرخماً

الترخيم لغة: جاء في "القاموس المحيط": "رَخِمَ الْكَلَامُ، كَكَرُمَ، وَكَذَلِكَ رَخِمَ الصَّوْتُ رَخَامَةً، فَهُوَ رَخِيمٌ: لَانَ، وَسَهَّلَ، وَرَقَّ... وَالتَّرْخِيمُ: التَّلْيِينُ، وَ مِنْهُ التَّرْخِيمُ فِي الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ تَسْهِيلٌ لِلنُّطْقِ بِهَا أَيْ: لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَحْذِفُونَ أَوْ آخِرَهَا لِيَسْهَلُوا النُّطْقَ بِهَا، وَهُوَ أَنْ يَحْذِفَ مِنْ آخِرِهِ حَرْفٌ، أَوْ أَكْثَرَ كَقَوْلِكَ إِذَا نَادَيْتَ حَارِثًا: (يَا حَارِ، وَمَالِكًا يَا مَالِ)، سُمِّيَ تَرْخِيمًا لِتَلْيِينِ الْمُنَادِي صَوْتَهُ بِحَذْفِ الْحَرْفِ (٢).

وفي "أساس البلاغة": "كلامٌ رَخِيمٌ، وَرَخِيمٌ الْحَوَاشِي: رَقِيقٌ" (٣).

والترخيم اصطلاحاً: "حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً" (٤)، و **قيل:** "حذف أو آخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً" (٥)، و **قيل:** "الترخيم: حذف آخر الاسم في النداء" (٦)؛ لداع بلاغي (٧).

والى الترخيم أشار الناظم بقوله:

كَيَاسَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا^(٨).

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى

ثانياً: شروط الترخيم

للترخيم شروط:

***أولها:** أن يكون الاسم علماً (٩) مبنياً في النداء؛ لأن الحذف تغيير، والبناء تغيير فأشبهه (١٠)، والأعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها، ألا ترى أنهم قالوا: "حَيَوَةٌ"، والقياس: حَيَّةٌ، وكونه منادى لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله، والكلمة إذا كثر استعمالها، جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها" (١١).

***والترخيم من خصائص المنادى،** وهو حذف في آخر المنادى تخفيفاً لا لعلّة (١٢)، وإِنَّمَا صَارَ فِي التَّرْخِيمِ الْمُخْتَارِ أَنْ يَحْذِفَ آخِرَهُ، وَيَبْقَى مَا قَبْلَهُ عَلَى حَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ؛

(١) ألفية ابن مالك ص ٤٩.

(٢) تاج العروس للزبيدي مادة ر.خ.م.

(٣) أساس البلاغة للزمخشري مادة ر.خ.م.

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٩.

(٥) الأصول في النحو ١ / ٣٥٩.

(٦) رسالة الحدود للرماني ص ٧١.

(٧) النحو الوافي ٤ / ١٠١.

(٨) ألفية ابن مالك ص ٥٢.

(٩) المفصل في صنعة الإعراب ص ٧١.

(١٠) البديع في علم العربية لابن الأثير ١ / ٤١٤.

(١١) شرح المفصل ١ / ٣٧٤.

(١٢) الكناش في فني النحو والصرف لعماد الدين إسماعيل بن علي ١ / ١٦٨.

لأنَّ الإسم في الحقيقة مَوْضِعُ الحُرُوفِ، وَإِنَّمَا يَحذفُ هَذَا المَوْضِعَ فَقَطُّ، فَوَجِبَ أَنْ يَبقىَ ما قبله على أصله، ليدلَّ ذلك على المَحذُوفِ (١).

****وثانيها:** أن يكون غير مضاف (٢)، **والخالي من الإضافة يتناول:** المفرد، والمركب تركيب مزج ك(معدّي كرب)، و(سيبويه)، وتركيب إسنادك(تأبّط شرّاً) (٣)؛ لأنَّ الاسم المفرد قد أُنزِلَ فيه النَّداءُ، وأوجب له البناءَ بعدَ أن كان معرباً (٤)، وقد حكى سيبويه عن العرب ترخيمه (٥).

****وثالثها:** أن لا يكون مندوباً؛ لأجل زيادته؛ فيكون ذلك نقضاً للغرض منها (٦)، ولا مستغاثاً؛ لأنّه كالمضاف، وإنه معرب.

****ورابعها:** أن تزيد عدّته على ثلاثة أحرف (٧)؛ وذلك لأنَّ أقلَّ الأصول ما كان على ثلاثه، فإذا حذفت من الخمسة حرفاً، ألحقته بالأربعة، وقربته من الثلاثة تخفيفاً له.. وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة، وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً، لأنّه لم يكن دونها شيءٌ من الأصول، فنَبَلَّغَهُ لأنّها هي الغايَةُ (٨).

****وخامسها:** وأن يكون "محرك الوسط عند الفراء" (٩) نحو: (عمر) (١٠) إلا ما كان في آخره تاء تأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين (١١).

****وسادسها:** "أن لا يكون اسم إشارة، نحو: "هؤلاء" إذا كان ممدوداً؛ لأنّه ليس للنّداء فيه عمل؛ وكان يلتبس ممدوده بمقصوده (١٢).

(١) علل النحو لابن الوراق ص ٣٥٠.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ص ٧١، وسيرد الحديث عنه بالتفصيل في موضعه من البحث
(٣) يقول الزمخشري: "إن سميت بجملة ك تأبّط شرّاً، وجاد الحق لم تغيّرهما للإعراب الطارئ، فتقول: جاء تأبّط شرّاً، وأكرمت جاد الحق، يكون الإعراب الطارئ مقدّراً، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي" ينظر: السابق نفسه ص ٢٧.

(٤) شرح المفصل ١ / ٣٧٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٠ بتصرف.

(٦) البديع في علم العربية ١ / ٤١٣.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص ٧١.

(٨) شرح المفصل ١ / ٣٧٦.

(٩) المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ص ١٩٧.

(١٠) البديع في علم العربية ١ / ٤١٣.

(١١) المفصل في صنعة الإعراب ص ٧١.

(١٢) البديع في علم العربية ١ / ٤١٣.

ثالثاً: ترخيم المركب المزجي

لقد تحدّث عنه سيبويه في : " باب الترخيم في الأسماء التي كلُّ اسمٍ منها من شينين كانا بانين ، فضُمَّ أحدهما إلى صاحبه فجُعلا اسمًا واحدًا " ، فقال : "وذلك مثل (حَضْرَموت، ومَعدي كَرَب، وبُخْت نصر، وما سَرَجِس)، ومثل رجل اسمه(خمسة عشر)، ومثل : (عمرويه) ، فزعم الخليل- رحمه الله- أنه تحذف الكلمة التي ضُمَّت إلى الصّدر رأسًا، وقال: أراه بمنزلة الهاء ، ألا ترى أنّي إذا حقّرتَه لم أُغَيِّر الحرف الذي يليه ، كما لم أُغَيِّر الذي يلي الهاء في التّحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحقّر، وذلك قولك في(تَمرة: تُميرة)، فحال الرّاء واحدة في الإضافة ، فأجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخّم " (١) ، فنقول في "بُخْت نصر" اسم رجل: "يا بُخْت" بحذف الاسم الأخير لا غير، كما تقول في "مَرْجانة" اسم امرأة : يا "مَرْجان" ، فلا تزيد على حذف التّاء، وفي "حَضْرَموت": "يا حَضْر" ، وفي "مَار سَرَجِس": "يا مار" ، وفي "عَمْرَوِيه": "يا عَمْر" ، وفي "سَبِيوِيه": "يا سَبِيب" (٢)، وفي المسمّى ب(خَمسة عشر): "يا خمسة" ، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو: "تَمرة" ؛ إذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم(٣).

*وفي الوقف تُبين الهاء ، فلا تجعلها تاء - لأنها تلك الهاء التي كانت في(خمسة) قبل أن تُضمَّ إليها(عشر) ، كما أنّك لو سمّيت رجلاً(مُسلمين) قلت في الوقف : يا مُسَلِمَه ؛ لأنّ الهاء لو أبدلت منها تاء لتلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم(٤).

*والمنصوص أنّك إذا رَخمت(خمسة عشر) بحذف عجزه ، ثم وقفت فإنّك تقف بالهاء على اللغتين .

*وإذا رَخمت(بعلبك) ، ثم وقفت على لغة من ينوي لك أن تقول : (يا بعله) بهاء السكت ، وإن شئت لم تأت بالهاء ووقفت بإسكان الأخير ، وأما على لغة من لم ينو فيتحمّ الوقف بالإسكان.

(١) الكتاب ٢ / ٢٦٧، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٥٩.

(٢) جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٥: "قوله: "ويا سيب" مشكل على ما صرح به أبو حيان، والسيوطي، والذماميني وغيرهم جازمين به من أنّه يشترط في المرخّم أن لا يكون مبنيًا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب، أو يبني على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف، أو يكون الشّارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشتراط .. وهذا الإشكال يجري في نحو: خمسة عشر أيضًا".

(٣) شرح المفصل ١ / ٣٨٣.

(٤) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص ٢٥٣، ٢٥٤.

*وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف... فنقول: (يا سيبوي) أي: على لغة من ينتظر (١) ، أما على لغة من لا ينتظر (٢) فنقول: (يا سيبوا) ؛ لأنّ الياء تضمّ على هذه اللغة، فتقلب ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ولا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب إن حصل لبس كأن يكون ثمّ من اسمه "حضر" ، ومن اسمه "حضر موت" (٣).

*ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمّي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره "ويه" ، وذهب الفراء إلى أنّه لا يحذف منه إلا الهاء فنقول: (يا سيبوي) ، وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: (يا بعلب ويا حضر) ، لم أر به بأساً، والمنقول أنّ العرب لم ترخم المركب المزجيّ، وإنما أجازوه النحويون قياساً.

*وإذا رخمّت "اثنا عشر، واثنتا عشرة" -علمين- حذفت العجز مع الألف قبله ، فقلت: "يا اثن، ويا اثنت" ، كما يُقال في ترخيمهما لو لم يركبا، نصّ على ذلك سيبويه ، وعلمته: أنّ عجزهما بمنزلة النون المحذوفة التي عاقبتها (عشر وعشرة) ، ولذلك لا يضاف (اثنا عشر، واثنتا عشرة) كما يضاف (ثلاثة عشر) وأخواته (٤) ؛ لأنّ "عشر" في موضع النون، فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في "اثنان" علماً (٥) ، ولذلك أعراباً (٦).

(١) لغة من ينتظر : لقد عبّر ابن عصفور عنها بلغة من نوى ، ثم قال في بيانها : " ولغة من نوى هي: أنّ يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون، وكأنّه لم يُحذف منه شيء ؛ لأنّه ينوى ذلك المحذوف". ينظر: شرح جمل الزجاجة الشرح الكبير لابن عصفور ١١٦/٢ ، ويقصد بالانتظار: التوقّف عند ما بقي من الكلمة بعد الحذف، فلا يغيّر فيها شيء؛ لأنّ ما حذف منها كأنه موجود تقديرًا، فنقول مثلاً في "يا عائشة": "يا عائش" بفتح الشين ونقول في "يا أحمد": "يا أحم" بفتح الميم. ينظر: النحو المصفي لمحمد عيد ص ٥٢٠.

(٢) لغة من لا ينتظر : عرفها ابن عصفور بقوله : " ولغة من لم ينو هي : أنّ يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل" أنّ يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل" : وقد عبّر ابن عصفور عنها بلغة من نوى ، ثم قال في بيانها: "ولغة من نوى" هي أنّ يترك الاسم على ما كان عليه من حركة، أو سكون، وكأنّه لم يُحذف منه شيء؛ لأنّه ينوى ذلك المحذوف" ينظر: المصدر نفسه، وهي: " تلك اللغة التي تعامل الاسم المرخم على اعتبار أنّه اسم مستقلّ قد قطع عما حذف منه، وحينئذ يتصرّف في آخره بما يقتضيه بناؤه على الضمّ نحو: "يا فاطم" ينظر: النحو المصفي ص ٥٢٠.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٥ بتصرف.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١١٤٠، وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٦٠.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٥٩.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١١٤٠.

*ونظر فيه ابن الحاجب بأن (عشر وعشرة) اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون (١).

*ولو رَحِمْتَ "اثنًا عشرَ" عَلَمًا، لقلت: "يا اثنًا"، فتفتح النون على قول من يقول: "يا حار" بالكسر، ومن يقول: "يا حار" بالضم قال: "يا اثنًا"؛ لأن "عشر" هاهنا بمنزلة النون من "اثنين"، وأنت لو رَحِمْتَ "اثنان" لقلت: "يا اثنًا" (٢).

*كيفية كتابة (عمرويه) من المركب المزجي المختوم بـ(ويه) بعد ترخيمه

إذا رَحِمَ (عمرويه) كيف يكتب على لغة يا حار ويا حار؟

إن كان المحذوف مرادًا كتب بغير واو؛ لأنها زِيدت فيه فرقًا بينه وبين (عمر)، وإذا اتَّصلت به "ويه" سقطت الواو، فإذا كانت مرادة كان حكمها حكم الموجود، وإن كان المحذوف نسيًا منسيًا، فتثبت الواو. قال (٣): وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أن هذا فقهه لجرية على القواعد (٤).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٥.

(٢) شرح المفصل ١ / ٣٨٤.

(٣) يقصد: الزمخشري.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٨ إملاء رقم ١٠٢ بعنوان كتابة عمرويه بعد ترخيمه.

الفصل الثاني: المركب الإضافي

المبحث الأول: نوعا المركب الإضافي

أولاً: تعريف الإضافة

الإضافة لغة: إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه (١).
وإصطلاحاً: "نسبة تقييدية بين اسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضية لجر الثاني منهما لزوماً" (٢).

والمركب الإضافي: "إسناد اسم إلى غيره لتنزيل الثاني منزلة التثوين من الأول" (٣)،
وقيل: "كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التثوين مما قبله، كـ(عبد الله)، و(أبي قحافة)" (٤).

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

كَعْبُدِ شَمْسٍ وَأَبِي قَحَافَةَ (٥)

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ

ثانياً: نوعا الإضافة:

أ. الإضافة لله المحضة لله

هي التي تفيد تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصاً إذا كان نكرة (٦)
كقولك: (غلام زيد، وصاحب الرجل)، فيتعدى التعريف من الثاني إلى الأول لتخصُّصه به (٧)، وهذا النوع، هو الغالب، ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف متوَعِّلاً في الإبهام كـ "غير" و "مثل"؛ إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة، لا كمالهما؛ ولذلك صحَّ وصف النكرة بهما في نحو: "مررت برجلٍ مثلك"، أو "غيرك"، وتسمى الإضافة - في هذين النوعين - معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً (٨).

ب. الإضافة لله غير المحضة

ضبطها المصنّف بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه يفعل؛ أي الفعل المضارع، وهو: كلُّ اسم فاعل كـ(ضارب زيد)، و(راجينا)، أو مفعولاً كـ(مضروب العبد)،

(١) اللحة في شرح الملح ٢٧٣ / ١.

(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ٤٧٣ / ١.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٣.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٣ / ١.

(٥) ألفية ابن مالك ص ١٤.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٠٣ / ٢.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٩ / ١.

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٤ / ٣.

و(مروّع القلب) بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو صفةً مشبهةً ، ولا تكون إلا بمعنى الحال ، نحو: (هذا حسن الوجه، وقليل الحيل ، وعظيم الأمل).

* وهذا القسم من الإضافة لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، ولذلك تدخل (رُبّ) عليه ، وإن كان مضافاً لمعرفة نحو: (رُبّ راجينا) ، وتُوصف به التكرة (١) نحو: (هَدِيًّا بِالْغِ الْكَعْبَةِ) (٢) ، وويقع حالاً في نحو: (٣) (ثَانِي عَطْفِهِ) (٤).

* وإنما لم تفده تخصيصاً لأن أصل قولنا: (ضارب زيد) : (ضاربٌ زيداً) ، فالاختصاص حاصلٌ قبل الإضافة.

* ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة (٥) ، أو رفع الفُجِح ، أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر أو المقدر ، أو نون التننية أو الجمع ، وأما رفع الفُجِح (٦) ففي مثل قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، فإن في جرّه تخلّصاً من قبح رفعه لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (٧) ، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر ، مجرى وصف المتعدّي ، وفي الجرّ تخلّصٌ منهما (٨).

* فإن كان المضاف غير وصف ، أو وصفاً غير عامل فالإضافة محضة كالمصدر نحو: (عجبت من ضرب زيد) ، واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: (هذا ضارب زيد أمس) (٩).

*** وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَالثَّانِي أَجْرُرُ وَأَوُّ مَنْ أَوْ فِي إِذَا
لَمَّا سَوَى ذِيكَ وَأَحْصَى أَوْلَا
وَإِنْ يَشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ
كُرْبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ
وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لُظْفِيَّةٌ
لَمْ يَصْلِحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا
أَوْ أَعْطَهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
وَصَفَا فَعَنْ تَكْبِيرِهِ لَا يَعْزَلُ
مُرْوَعٌ الْقَلْبَ قَلِيلِ الْحَيْلِ
وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ (١٠).

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٥ بتصرف.

(٢) سورة المائدة من الآية رقم ٩٥ .

(٣) سورة الحج من الآية رقم ٩ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٧٦ .

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ص ١١٣ .

(٦) أي إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٦٢ .

(٧) شرح شذور الذهب ٢ / ٥٧٦ بتصرف، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٧٧ .

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٧٧، ٧٨ .

(٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٥ بتصرف.

(١٠) ألفية ابن مالك ص ٣٦ .

ثالثاً: ما يحذف من المضاف لأجل الإضافة (١):

١- التنوين: ظاهر؛ لأنه يدل على كمال الكلمة (٢) ، ولأن الثاني نزل منزلة الجزء من الأول؛ لأنه صار كالكلمة الواحدة، إذا نزل الثاني منزلة التنوين مما قبله، فلما كانت النون قائمة مقام التنوين حذفت عند الإضافة (٣).

٢- النون (٤) التي تلي علامة الإعراب: كقولك في "ثوبين" و"بنين": "أعطيت ثوبيك بنيك"، ويدخل في نون تلي الإعراب نون "الثنين" و"عشرين"، فإن نونيهما يحذفان للإضافة؛ لأنهما يجريان مجرى المثني، والمجموع على حده، فيقال: "قبضت اثنيك وعشريك" (٥).

واحترز من نون "لا" تلي الإعراب نحو: "مساكين"، و"سنين" في لغة من أعربه بالحركات، فإنها لا تحذف للإضافة (٦)؛ لأن النون هنا متلوّة بالإعراب وليست تالية للإعراب (٧).

***وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَحْذَفُ كَطَوْرِ سِينَا (٨).

رابعاً: الحكم الإعرابي للمركب الإضافي

*حكم المضاف أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعاً، ونصباً وجرّاً، ويجرّ الثاني بالإضافة (٩)، "كعبد الله"، ممّا المضاف إليه مجروراً بالكسرة، والمضاف

(١) هذا الحذف يشمل المضاف في الإضافة اللفظية، وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٢٢ / ٢: "قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس، كقوله "من البسيط":

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَجْرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَدَا الْأَمْرَ الَّذِي وَعَدُوا

وينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٢٦ / ٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٨٢ / ٢ رقم ٥٩١، وينظر: وشذا العرف في فن الصرف ص ٥٠، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٢٠٩٦ / ٤ رقم ١٢٥١.

٢ (فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٥٩٧.

٣ (المفصل في صنعة الإعراب ص ١٣ بتصرف.

٤ (شمل النون نون المثني، والمجموع على حده وما ألحق بهما. ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص ١٥٨.

٥ (شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٩٩ بتصرف.

٦ (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٧٨٢ / ٢.

٧ (فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٦٣٣.

٨ (ألفية ابن مالك ص ٣٦.

٩ (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٣٣ بتصرف يسير.

معرباً بالحركات، "وأبي قحافة" ممّا المضاف إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف(١).

***واختلف في الجار للمضاف إليه فقيل:** هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام ، أو من ، أو في ، **وقيل:** هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح من هذه الأقوال(٢) وفقاً لسيبويه ، وهو الأصح؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج، ولا بالإضافة خلافاً **للسهيلي، وأبي حيان..... ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافاً لابن الباذش(٣).**

***ولا يمكن أن يكون ممنوعاً من الصرف ؛** لأنّ الإضافة تقتضي الجرّ بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجرّ بالفتحة، فذلك يمتنع أن يؤثر عامل واحد أثنين مختلفين في محلّ واحد ، فلا يمكن أن يكون مقتضياً للجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه يقتضي الانجرار بالكسرة، وعليه لا يمكن أن يؤثر أثنين الكسرة والفتحة في محلّ واحد(٤).
***والمضاف لا يكون إلا اسماً،** ولذلك عدّ السيوطي في "الأشباه والنظائر" أنّ المضاف والمضاف إليه من علامات الأسماء، فلا يكون المضاف إلا اسماً، ولا يكون المضاف إليه إلا اسماً، لأنّ المضاف إليه حلّ محلّ التنوين أو النون التالفة للإعراب... والتنوين يدخل الأسماء فقط(٥).

****وفي "الأجرومية":**

أخض بالحرف وبالإضافة كمثل زرت ابن أبي قحافة(٦).

***ويستوى فيما سبق ذكره قريباً من أحكام "المضاف" في الإضافة بنوعها (المحضة ، وغير المحضة).**

وبناءً على ما سبق ذكره فالمركب الإضافي معرباً إعراباً لفظياً.

- (١) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٣١.
- (٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٤٣.
- (٣) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٧٤.
- (٤) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٢٠٤ بتصرف.
- (٥) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٦٣٣.
- (٦) الشرح المختصر على نظم الأجرومية لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ١٢ / ٥.

المبحث الثاني: المركب الإضافي مثنى ومجموعاً

من المعروف أنّ علامة التثنية "ألف" في الرفع و"ياء" في النصب والجرّ، وأنّ علامة الجمع "واو" في الرفع، و"ياء" في النصب والجرّ، وسيوضح فيما يلي من حديث الموضع الذي يكون فيه إعراب المركب الإضافي مثنى، ومجموعاً.

أحوال المركب الإضافي عند تثنيته وجمعه

بداية يقول المبرّد: المضاف من الأسماء الأعلام، لا يكون في التثنية والجمع إلا معرفة، تقول: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ، وَعِبَادُ اللَّهِ، وَالْأَدْنَى الْعَدَدُ عَبْدُ اللَّهِ)؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْرَفَهُ بِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فَالَّذِي يَعْرِفُهُ مَعَهُ كَذَلِكَ: (هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ، وَهَذَا غُلَامًا زَيْدٍ)، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْهُ كُنْيَةً تَقُولُ: (هَذَا أَبُو زَيْدٍ، وَهَذَا أَبُو زَيْدٍ)؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ هَذَا الْمَعْرُوفَانَ بِهَذَا الْإِسْمِ وَصَاحِبَا هَذِهِ الْكُنْيَةِ (هُوَ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبَاءُ زَيْدٍ) لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ: (هَذَا ابْنَا عَمٍّ، وَهَذَا ابْنَا خَالَةٍ) أَي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُضَافٌ إِلَى هَذِهِ الْقَرَابَةِ (١).

أيعرب المركب الإضافي مثنى ومجموعاً في جزئه الأول فيما يلي:

***المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاءها الأولى كما تثني، إذا كان الذي أضيف إليه كل واحد منهما هو الذي أضيف إليه الآخر، فلا خلاف -أيضاً- في توحيدهم كقولنا:** (عبدُ الله)، و(عبيدُ الله)، و(عبادُ الله)، و(عبدوُ الله) في الجمع على تقدير (عبدون)، وتقول: (عبدًا الله مثنى وعبدان الله، وعباد الله، ودوا القعدة والحجة، وأدواء أو دوات) (٢)، فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه (٣) ، على الصحيح (٤) ، وتجرى صيغة السلامة، أو التّكسير على الجزء الأول، ليس إلا (٥).

وقد أكد على ذلك سيبويه فقال: "إذا جمعت (عبد الله) ونحوه من الأسماء وكسرت قلت: (عبد الله، وعبيد الله)، كتكسرك إياه لو كان مفرداً، وإن شئت قلت: (عبدو الله)، كما قلت: (عبدون) لو كان مفرداً، وصار هذا فيه حيث صار علماً، كما كان في حجر: (حجرون) حيث صار علماً، وإذا جمعت (أبا زيد) قلت: (أبباء زيد)، ولا

- (١) المقتضب ٤ / ٣٢٧ بتصرف يسير.
- (٢) شذا العرف في فن الصرف ص ٩٧، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥٨ بتصرف منهما، وينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير ٢ / ٩٢.
- (٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٢.
- (٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١١٥.
- (٥) جامع الدروس العربية ٢ / ٧٠.

تقول: (أبو زيدين)؛ لأنَّ هذا بمنزلة "ابن كراع"، إنَّما يكون معرفة بما بعده، والوجه أن تقول: (آباء زيد)، وهو قول يونس، وهو أحسن من (آباء الزيدين)، وإنَّما أردت أن تقول: كلِّ واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم.

وهذا مثل قولهم: (بنات لبون)، إنَّما أردت كلِّ واحدة تضاف إلى هذه الصِّفة وهذا الاسم، ومثَّل ذلك: (ابنا عمِّ وبنو عمِّ، وابنا خالة)، كأنَّه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كلِّ واحد منهما إلى هذه القرابة، فكأنَّه قال: هما مضافان إلى هذا القول " (١).

وإنَّما اختار سيبويه توحيد الاسم المضاف إليه؛ لأنَّه ليس لشيء بعينه مجموع (٢).

وبناءً على القاعدة السابقة فلو أردنا جمع المركب الإضافي جمع مؤنث سالم

لجمعنا الصِّدر، وأضفناه إلى العجز نحو: "طالبات علم" في جمع: "طالبة علم".

***الأعلام المضافة نحو: "أبي بكر" يستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه "عن تثنية**

المضاف إليه وجمعه (٣)، فيقال في "غلام زيد" علماً: (غلامو زيد)؛ و(غلامي زيد).

وعن الكوفيين إجازة جمعها معاً، فيقال: (غلامو الزيدين)، و(غلامي الزيدين؛ بكسر

الدال فيهما (٤).

وسيبويه - رحمه الله - لا يُجيز ذلك؛ إنَّما يُجيز جمع المضاف فقط، وتثنيته، فتقول: أبو

الزيدين، وأبو البكرين، وأمُّ العمرين، وهو مذهب يونس -أيضاً- أمَّا الكوفيون، فيقولون: آباء الزيدين، وأمَّهات العمرين وهكذا.

*** ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس، تقول: (هذان ابنا عرس، وهؤلاء بنات**

عرس، وهؤلاء أبناء عمِّ، وبنات عمِّ) (٥) كأنَّه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كلِّ واحد

منهما إلى هذه القرابة، فكأنَّه قال: هما مضافان إلى هذا القول (٦)، وحكى

الأخفش: (بنات عرس وبنو عرس)، و(بنات نعش وبنو نعش) (٧)، هذا عند أمن اللبس.

(١) الكتاب ٣ / ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥٨، ١٥٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٢٤ بتصرف يسير.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٦٨، وينظر: حاشية الصبان ١ / ١٢١، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ١٥٦، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧١، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١١٤.

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٨٤٥، وينظر: شرح المفصل ١ / ١١٥.

(٦) الكتاب ٣ / ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥٨، ١٥٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧١.

(٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ع. ر. س.

ب- يعرب المركب الإضافي مثنى ومجموعاً في عجزه فيما يلي:

* إن كان المضاف إليه " أباً أو ابناً" استغنى غالباً بجمعه على مثال (مفاعل أو مفاعلة) كـ (البواهل، والخنادق) في أبناء باهلة وخندق، وكـ (المهالبة والأشاعة) في أبناء المهلب، وأبناء الأشعث.

ويجوز مع ذلك أن يلفظ بالمضاف جمعاً ويفرد المضاف إليه، فنقول: (بنو الأشعث، وآباء باهلة).

أويجمع بالواو والتون في نحو قولهم: (الأشعرون) في بني أشعر، وقد يجمع بالألف والتاء كـ (العبلات) أولاد أمية الأصفر، و(الحبّطات): أولاد الحبيط بن عمرو بن تميم (١).

ج- يعرب المركب الإضافي مثنى ومجموعاً في جزأيه فيما يلي:

* إن ألبس اسم الجنس وجب تثنية المضاف إليه وجمعه فتقول: (هذان ابنا إنسانين صالحين، وهؤلاء بنو ناس صالحين)، ولا يقال في (ابن كذا، وأخي كذا) ممّا لا يعقل: (الإنبات كذا، وأخوات كذا، وذوات كذا)؛ ولا يجمع جمع مذكر سالماً؛ بل يعامل معاملة المؤنث في ذلك، فيقال في (ابن لبون (٢)، وبنت مخاض (٣)، وابن آوى (٤)): (بنات كذا، وكذا)، وكذا البواقي (٥)، أردت كل واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم (٦).

- (١) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٨٤٦ بتصرف، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧٢، ٤٧٣.
- (٢) ابن لبون: اللبون بالفتح الناقة والشاة ذات اللبن غزيرة كانت أم لا، والجمع: لبين.. وابن اللبون ولذ الناقة يدخل في السنة الثالثة والأنتى بنت لبون، سمي بذلك لأن أمه ولدت غيره فصارت لها لبن، وجمع الذكور كإناث بنات اللبون. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة ل. ب. ن.
- (٣) بنت مخاض: يقال للفصيل إذا لقت أمه: ابن مخاض، والأنثى: بنت مخاض، وجمعها: بنات مخاض. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده مادة م. خ. ض.
- (٤) ابن آوى: حيوان يسمى بالفارسية شغال والجمع: بنات آوى، وآوى لا ينصرف لأنه أفعل وهو معرفة. ينظر: مختار الصحاح للرازي مادة أ. و. ي.
- (٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٨٤٥، وينظر: شرح المفصل ١ / ١١٥.
- (٦) الكتاب ٣ / ٤٠٩، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٥٨، ١٥٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧١.

*إذا جمعت اسماً مضافاً إلى شيء وكان الذي أضيف إليه كل واحد منهم غير الذي أضيف إليه الآخر فلا خلاف في جمع الأول والثاني كرجال وجماعة لكل واحد منهم ابن يقال له: (زيد)، فجمعهم: هؤلاء (آباء الزيديين) لا خلاف في ذلك بين النحويين (١).

**ويناء على ذلك فطالما جاز جمع جزئيه فيما إذا كان الذي أضيف إليه كل واحد غير الذي أضيف إليه الآخر، جاز تثنية جزئيه، فيقال: هذان أبوا الزيدان.

المبحث الثالث : المركب الإضافي منادى ومرخماً

أولاً: المركب الإضافي منادى

* إذا دعوت مضافاً نصبتّه، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره (١)، و كل اسم مضاف فيه فهو نصب (٢) على أصل النداء الذي يجب فيه (٣).
وذلك قولك: (يا عبد الله)؛ لأن (يا) بدل من قولك: (أدعو عبد الله وأريد)، لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: (يا عبد الله)، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك (٤).
* والمعرفه والنكرة في ذلك سواء، فتقول في المعرفة: "يا عبد الله أقبل، ويا غلام زيد أفعل"، وتقول في النكرة: "يا عبد امرأة تعال، ويا رجل سوء ثب" (٥)؛ لأنه لم يخرج عن بابه، ولم يقع موقع ما بني من المنادى لأجله..... ومنه قوله - تعالى -: (يا قومنا أجيئوا داعي الله) (٦)، وقوله - تعالى -: (يا أهل يثرب لا مقام لكم) (٧).
وكذلك المشابهة للمضاف من أجل طوله، وهو كل ما كان عاملاً فيما بعده نصباً أو رفعاً (٨)، وكذا إذا كان نكرة غير مقصودة كـ "يا غافلاً والموت يطأه" (٩).
* وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو: (يا عبد الله)، و(يا أخانا)، والنكرة حين قالوا: (يا رجلاً صالحاً)، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك (١٠).

وبطل البناء لزوال مقتضيه (١١)، ولا يفارقه النصب إلا إذا كان مفرداً معرفة؛ فإنه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء، لفظاً أو تقديراً، كقولك: (يا محمد) و(يا موسى) (١٢).

* وامتنعوا من نداء المضاف إلى المخاطب، نحو: (يا غلامك)؛ لأن المخاطب ينبغي أن يكون المنادى، وأجاز بعضهم: (يا ذاك) (١٣).

- (١) المقتضب ٤ / ٢٠٢.
- (٢) الكتاب ٢ / ١٨٢.
- (٣) الأصول في النحو ١ / ٣٤٠.
- (٤) المقتضب ٤ / ٢٠٢.
- (٥) سورة الأحقاف من الآية رقم ٣١.
- (٦) سورة الأحزاب من الآية رقم ١٣.
- (٧) شرح المفصل ١ / ٣١٧.
- (٨) دليل الطالبين لكلام النحويين مرعي بن يوسف الكرمي ص ٦٨.
- (٩) اللمع في العربية ص ١٠٧.
- (١٠) الكتاب ٢ / ١٨٣.
- (١١) الكناش في فني النحو والصرف ١ / ١٦٢.
- (١٢) اللمحة في شرح الملح ٢ / ٦٠٢، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٠٣.
- (١٣) البديع في علم العربية لابن الجزري ١ / ٣٩١.

****والى ذلك أشار الناظم بقوله:
والْمُفْرَدُ الْمُنْكَوِّرُ وَالْمُضَافُ**

وَشَبَّهَهُ أَنْصَبُ عَادِمًا خِلَافًا (١).

****وبناءً على هذه القاعدة ، فعند نداء المركب الإضافي لمؤنث ، فإنه ينصب
بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو: (يا طالبات العلم أقبلن).**

ثانياً: المركب الإضافي مرخماً

لقد سبق أن تناولت الترخيم وشروطه بالبحث، وسيورد تفصيل الحديث هنا عن أحد هذه الشروط مما يخص المركب الإضافي، وإليك بيان ذلك:

****يشترط في المرخم: أن يكون مفرداً غير مضاف^(١) ؛ لأن الاسم المفرد أثر فيه النداء ، وأوجب له البناء بعد أن كان مُعرباً، والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء، بل حالهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء ...، ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريتين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع^(٢).**
ولأن المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من (الذي) إذا قلت: (الذي قال)، وبمنزلة التتوين في الاسم^(٤)، ولأنه لو كان مضافاً، فإمّا أن نحذف منه شيء من آخر المضاف، أو من آخر المضاف إليه، والأول باطل ؛ لأن تمام المضاف بالمضاف إليه، فهو كالوسط، والثاني كذلك ؛ لأنه ليس بأخر المنادى^(٥).

وقال الصبّان : "لأنّ الحذف من المضاف يمنع منه أنّ المتضايقين كالثبني الواحد ، فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى"^(٦) ، والذي ورد من الترخيم عن العرب إنّما هو في المفرد نحو : (يا حارّ، ويا عامّ)^(٧).

- (١) ألفية ابن مالك ص ٥٠.
- (٢) المراد بذى الإضافة : المضاف حقيقةً، أو حكماً، فيدخل شبه المضاف، فلا يرخم . ينظر :
- حاشية الصبان ٢٦٠/٣.
- (٣) شرح المفصل ١٩/٢، ٢٠.
- (٤) الكتاب ٢٤٠/٢.
- (٥) شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي ص ٤٧.
- (٦) حاشية الصبان ٢٦٠/٣.
- (٧) شرح المفصل ٢٠/٢.

* **وعدم ترخيم المنادى المضاف - كما نقل السبوطي - مذهب البصريين** (١).
 * **وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف، ويوقعون الحذف على**
 آخر الاسم الثاني، فيقولون: (يا أبا عرو، ويا آل عكرم) (٢)، وأجازة الكوفيون وابن
 مالك (٣)، وأنشدوا بيتاً لم يُعرف قائله:
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي مينة فيجيب (٤).

* وقال زهير:

حذوا حذرکم یا آل عکرّم واذکروا **أوصرائنا والرّجّم بالغيّب يذکر** (٥)

أراد: (عكرمة)، فحذف التاء، وبقيت فتحة الميم دالةً عليها (٦).
 * **وأجاب سيبويه بأنه ضرورة** (٧)، وذكره سيبويه تحت عنوان: (هذا باب ما رُحمت
 الشعراء في غير النداء اضطراراً) (٨)، وقال ابن يعيش - أيضاً - : " وحاله حال ما رُحّم
 في غير النداء للضرورة ؛ لأنّ المضاف إليه غير منادى " (٩).

- (١) ينظر : همع الهوامع ٥٩/٢.
 (٢) شرح المفصل ٢٠/٢.
 (٣) همع الهوامع ٥٩/٢، وينظر : أوضح المسالك ٥٦/٤، حيث نسبته للكوفيين، وكذلك في
 شرح الأشموني ٢٦٠/٣.
 (٤) شرح المفصل ٣٧٥/١ دون نسبة من بحر الطويل رقم ٢٢٩، والكتاب ٢٤٠/٢، وبصدره
 في أوضح المسالك ٥٢/٤ رقم ٤٥١ دون نسبة، وبتمامه دون نسبة في عدة المسالك
 ٥٢/٤ رقم ٤٥١، وأمالى ابن الشجري ١٩٥/١ مجلس ١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/
 ١٣٦١، رقم ٩١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٧، ٤٣٢، وشرح التسهيل المسمّى
 تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣١٩٥، رقم ٢٩٢٩، والتصريح بمضمون التوضيح
 ٢/٢٥٢، رقم ٧٣٠، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١/٧٩، وبقوله
 : **أبا عرو فقط في اللباب في علل البناء والإعراب ص ٢٣٥.**
والشاهد فيه: أبا عرو حيث رخم المنادى المضاف عجز ما أضيف إليه المنادى المرخم،
والأصل: يا أبا عرو، ومنعه البصريون، بينما أجازة الكوفيون .
 (٥) السابق نفسه لزهير من بحر الطويل رقم ٢٣٠، والكتاب ٢٧١/٢، وبصدره في شرح
 الأشموني ٢٦٠/٣ رقم ٩٥٩، وبتمامه له في همع الهوامع ٥٩/٢ رقم ٧١٥، وله في
 أسرار العربية ص ٢٣٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ٣٢٩/٢
 ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦٢،، ولسان العرب مادة ع.ذ.ر.، ولم ينسبه في مادة
 ر.ح.م.، و ع.ك.ر.م.، وبرواية: حظكم بدلاً من حذرکم في أمالي ابن الشجري ١/١٩١.
والبيت في ديوانه ص ٢٧ برواية: تذكر بدلاً من يذكر .
والشاهد فيه: يا آل عكرّم حيث رخم المضاف آخر بحذف آخرحرف من جزئه الثاني عجزه
وهو التاء، على مذهب الكوفيين، ومنع ذلك البصريون .
 (٦) أمالي ابن الشجري ١/١٩١.
 (٧) همع الهوامع ٦٠/٢، وينظر : شرح المفصل ٢٠/٢.
 (٨) ينظر : الكتاب ٢٦٩/٢.
 (٩) شرح المفصل ٢٠/٢، وينظر : اللباب في علل البناء والاعراب ص ٢٣٥.

قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهبٌ إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً على الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً^(١).

الرأى الرَّاجح:

يبدو لى - والله أعلم بالصواب- أنَّ الرَّاجح فى ترخيم المضاف هو رأى البصريين ؛ لأنَّ الترخيم يترتب عليه تغيير فى المرخم بحذف آخره ، والمنادى المضاف ليس ممّا يتغير فى النداء حيث يظل باقياً على إعرابه ، ولمّا كان الترخيم مترتباً على النداء ؛ إذ لا يرخم إلا ما كان منادى ، ولم يحدث فى المنادى المضاف تغيير استصحاب الترخيم تلك الحال ، وما ورد من ذلك ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

(١) همع الهوامع ٦٠/٢ .

الفصل الثالث: المركب الإسنادي

المبحث الأول: من الأعلام المنقولة المركب الإسنادي ، وما يمتنع فيه أولاً : من الأعلام المنقولة المركب الإسنادي

* يقول ابن مالك: "المنقول (١): ما استعمل قبل العلمية، ثم تجدد جعله علماً... ومنه ما كان فعلاً ماضياً كـ(أبان) و(شمر)، ومنه ما كان فعلاً مضارعاً كـ(يزيد) و(يشكر) ، ومنه ما كان جملة كـ(برق نحره) و(٢) (تأبط شراً) (٣) تلك هي الأسماء المحكية التي هي جمل في الأصل (٤)، ألا ترى أن نحو: "تأبط شراً" لما وقعت التسمية بالجملة حُكيت، وكان الاسم الثاني منصوباً كحالهِ قبل التسمية (٥).

* **وضابط الحكاية**: "إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده" (٦)، فتحكى بلفظها سميت بها أو لم تُسم، فمما سمى به (تأبط شراً وذررى حباً) وما لم يُسم به كقولك: (جاءني زيدٌ ونحوه، ومما يحكى ما يرى مكتوباً على خاتم ونحوه فإنه يُنطق به بصورته (٧).

* **ومن الحكاية**: أن تسمى رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض (٨)، مثل: "جاد الرب، وفتح الله، وجاد المولى" (٩)، فإن هذه الأشياء جملٌ خبريةٌ، وبعد التسمية بها كِلمٌ مفردةٌ، لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردةً بالوضع (١٠).

* **قد يكون أحد جزأي الجملة المسمى بها مستتراً، فيعامل معاملة الجملة المصرح بجزأيهما، ولا تتأثر بالعوامل (١١)**، ولذلك قال ابن هشام: "والمحكي كالمبني" (١٢) في تقدير الضم في آخره، "نقول: "يا تأبط شراً المقدام" بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره، أو "المقدام" بالنصب مراعاة لمحله، ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنياً، والمنقول أنه مبني (١٣).

- (١) ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، وبعضهم إلى أنها كلها مرتجلة، والمشهور الأول. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / ١ / ٣٩٤.
- (٢) شرح الكافية الشافية / ١ / ٢٤٧.
- (٣) لقد عدّه ابن الصانع في اللوحة في شرح الملحّة / ١ / ١٢٤: "لقباً".
- (٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان / ١ / ٢٢٤.
- (٥) شرح المفصل / ١ / ٨٦.
- (٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو / ٢ / ٤٧٩ ..
- (٧) اللباب في علل البناء والإعراب / ٢ / ١٣٩.
- (٨) المقتضب / ٤ / ٩ بتصرف يسير جداً.
- (٩) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٢٠٣.
- (١٠) شرح المفصل / ١ / ٧١.
- (١١) شرح الكافية الشافية / ١ / ٢٤٧.
- (١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ٤ / ١٣.
- (١٣) التصريح بمضمون التوضيح / ٢ / ٢١٢.

*ويكون الإعراب الطارئ مقدراً، منع ظهور حركته لحركة الإعراب الأصلي (١).

والإعراب التقديري: "ما لم يظهر في الآخر بل يفرض ويُنوي" (٢) في الاسم المعرب الذي تعذر الإعراب فيه؛ أي امتنع ظهوره في لفظه، وذلك إذا لم يكن الحرف هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية (٣)، والإعراب التقديري جارٍ في الأسماء والأفعال (٤).

فَنَقُولُ: (رَأَيْتُ تَأَبَّطُ شَرًّا، وَجَاءَنِي تَأَبَّطُ شَرًّا) (٥)، وقالوا: (هذا برق نحْرُه، ورأيت برق نحْرُه)، فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا... وقال الشاعر من بني طهية:

إِنْ لَهَا مَرْكَنًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ ذَرَى حَبًّا (٦)

وقال الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَكْحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تُصِرُّ وَتُخَلْبُ (٧)

و(يزيد) في مثل قوله:

تُبْنَتْ أَحْوَالِي بَنَى يَزِيدَ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ (٨).

(١) جامع الدروس العربية ٢٧ / ١.

(٢) شرح الفواكه الجنية للفاكهي ص ٢٦.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢٠٥ / ١.

(٤) شرح الفواكه الجنية ص ٦٧.

(٥) المقتضب ٩ / ٤.

(٦) الكتاب ٣ / ٣٢٦ دون نسبة من بحر الرجز، والمقتضب ٩ / ٤، وشرح المفصل ١ / ٩٦ رقم ٤١، وشرح كتاب سيبويه ٤ / ٨٤، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده مادة ب. ح. ح. ولسان العرب لابن منظور مادة ح. ب. ب.، ومركنا: إجانة من خزف أو صفر. ينظر: العين للخليل بن أحمد مادة ر. ك. ن.، وإرزيا: يقال: ركب إرزاب: كثير اللحم. ينظر: جمهرة اللغة لابن فارس ١ / ٣٠٨ مادة ر. ز. ب.

والشاهد فيه: ذرى حبا حيث أعرب المركب الإسنادي على الحكاية في محل جر بالإضافة، فلم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا.

(٧) السابق نفسه بتصرف، دون نسبة من بحر الطويل، والمقتضب ٩ / ٤، وشرح المفصل ١ / ٩٦، رقم ٤٢، شرح كتاب سيبويه ٤ / ٨٤، ولأسدي في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة ق. ر. ن.، لسان العرب مادة ق. ر. ن.، وتصر: الصرأ: خيط يشد فوق الخلف؛ لئلا يرضعها ولدها. ينظر: تاج العروس للزبيدي مادة ص. ر. ر.

والشاهد فيه: ١ - شاب قرناها حيث أعرب المركب الإسنادي على الحكاية في محل جر بالإضافة، فلم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا.

٢ - بني شاب أراد: يا بني التي شاب قرناها، فأضمر. ينظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب لابن بطل الرکبي ١ / ١٢٧.

(٨) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٤ دون نسبة من بحر الرجز، والمفصل في صنعة الإعراب ص ٢٤، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٨ رقم ٣٣، ٣٤، وشرح المفصل ١ / ٩٥، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٩، وتهذيب اللغة للأزهري مادة ف. د. د.، ومقاييس اللغة لابن فارس مادة ف. د. د.، والمحكم والمحيط الأعظم مادة ف. د. د.، وشمس العلوم ودواء كلام =

*وكلُّ شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال(^١) ؛ لأنك لم تنقله من فعل إلى اسم، وإنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعاً رجلاً ، فوجب أن تحكيه تقول: (هذا قام قد جاء، ومررتُ بـقام يا هذا) تدعه على لفظه(^٢) ، وأجاز بعضهم فيما اتصل به ضمير الفاعل نحو: "قامت" الإعراب، فنقول: (قام قمتُ، ورأيت قمتُ، ومررت بقمتِ)(^٣).

*فأما إن سميت بـ(قام) ولا ضمير فيه، فهو مصروفٌ؛ لأنه مثل (بابٍ، ودارٍ)، وقد نقلته من الفعل إلى الاسم، ولو كان فعلاً لكان معه فاعلاً ظاهراً أو مضمراً(^٤).

*وقد تكون جملة اسمية، لكن المسموع من لغة العرب هو نقل الجملة الفعلية، وقس عليها الجملة الاسمية(^٥)، ولم توجد التسمية بمثل هذا في كلامهم، وإنما جوزوا التسمية بالجملة الاسمية بالقياس على الجملة الفعلية، أو بما يتضمن عملاً رفعاً أو نصباً، فله الحكم الذي كان قبل التسمية مثال ذلك: أن تسمى بـ(قائم أبوه)، أو بـ(ضاربٌ زيداً)، ويتأثر للعوامل فنقول: (قام قائم أبوه)، و(رأيت قائماً أبوه)، و(مررت بقائم أبوه)، و(قام ضاربٌ زيداً)، و(رأيت ضارباً زيداً)، و(مررت بضاربٍ زيداً)(^٦).

*وقد سموا بالجملة ليُشبهوا حال المسمى بها بحال من يُوصف بالجملة، وهذا يفتضى الحكاية لأنة يجري مجرى المثل، فحكوا الكلام كما كان في أول حال(^٧).

ثانياً: المنوع في العلم الحكى

*الحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: (ذهب تأبط شراً، ودرى حبا، وبرق نحره، ورأيت تأبط شراً، ودرى حبا، وبرق نحره، ومررت بتأبط

= العرب من الكلوم ٨ / ٥٠٧٢ مادة ف.د.د، والإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري ٦٨١/٢.

وفديد: الفديد: الصوت، وقيل: شدته، وقيل: الفديد والفددة صوت كالخفيف، فد يقد قداً وفديداً وفدفاً إذا اشتد صوته ينظر: لسان العرب مادة ف.د.د .
والشاهد فيه: يزيد حيث سمي بـيزيد وفيه ضمير الفاعل، فحكاه على لفظه، وعامله معاملة الجملة المصريح بجزأها.

- (١) الكتاب ٣/٣٢٧ .
- (٢) الأصول في النحو ٢ / ٨١ بتصرف .
- (٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٨٩٣ .
- (٤) السابق نفسه .
- (٥) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص ٢٠٤ .
- (٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٨٩٣ .
- (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأبارى ٢ / ٤٢٦ مسألة رقم ٧١ [القول في علة بناء "الآن" بتصرف يسير.

شراً، وذرّى حبّاً، وبرق نحره)، ولا تقول: (هذا التّأبط شراً، ولا الذرّى حبّاً، ولا البرق نحره)، وما أشبه ذلك^(١).

*والعلم المحكى لا يُصغّر^(٢)، ولو سمّيت رجلاً (زيدٌ أخوك) لم تحقّره^(٣)، لا تقول في رجل اسمه (زيدٌ أخوك): "زَيْدٌ أَخُوكَ"؛ لأنّ (زيداً) الذي هو المبتدأ لم يصيّر اسم الرجل، فلا يلحقه التّصغير مفرداً، وليس في الكلام تصغير يضمّ اللفظين جميعاً^(٤).

*ولا يُوصف، ولا يُؤكّد، ولا يُعطف على بعضه؛ لأنّه جملة قد عمل بعضها في بعض، وكذلك ما أشبهه من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وما دخل عليه من العوامل ... تقول: (ضربت زيدا أبوه قائم)، و(قام ظننت عمرا منطلقاً)، و(رأيت كان زيد قائماً)، و(قام إنّ في الدار زيدا)^(٥).

*ولا تضيفه إلى شيءٍ إلا أن تقول: (هذا تأبط شراً صاحبك، أو مملوكك)^(٦)، ولا تضيفه إلى نفسك لا تقول: (زيد أخوكي، ولا برق نحره)^(٧).

*والاسم إذا كان محكياً لم يثنّ ولم يجمع^(٨)؛ لتركيب الإسناد^(٩)، ولذلك قال أبو حيان: "ولا نعلم في ذلك خلافاً"^(١٠).

*ولم تثنّ الأفعال خمسة أوجه:

أحدها: أن لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه، والغرض من التثنية تعدّد المسميات والجنس لا تعدّد فيه.

والثاني: أن الفعل وضع دليلاً على الحدّ والزمان، فلو ثنّي لدلّ على حدثين وزمانين، وهذا محال.

والثالث: أن الفعل لا بدّ له من فاعل فيكون جملة، وتثنية الجمل محال، ولهذا لا يثنّى لفظ (تأبط شراً) و(ذرّى حبّاً).

والرابع: أن الفعل لو ثنّي لكانت تقول في رجل واجد قام مرتين أو مراراً: (قاما زيد)، أو (قاموا زيد) وهذا محال.

١ (شرح المفصل ١ / ٩٨ .

٢ (البديع في علم العربية ١ / ٧١٠ بتصرف .

٣ (المقتضب ٤ / ١١ .

٤ (شرح كتاب سيبويه ٤ / ٨٥ .

٥ (البديع في علم العربية ١ / ٧١٠ .

٦ (الكتاب ٢ / ١٠٤ .

٧ (شرح كتاب سيبويه ٤ / ٨٥ .

٨ (الكتاب ٢ / ١٠٤، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٥٥١ .

٩ (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١ / ٣٥٢ .

١٠ (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١ / ٣٠٦ .

وَالْخَامِسُ: أَنَّ التَّنْبِيَةَ عطف في الأصل استغني فيها بالحروف عَنِ الْمُعْطُوفِ، فيفضي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يقوم حرف التَّنْبِيَةِ مَقَامَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ دَالٌّ عَلَى حُدُوثِ زَمَانٍ، وَلَيْسَ فِي لَفْظِ حَرْفِ التَّنْبِيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْكَمِيَّةِ (١).

****فإن رُمت تنبية ذلك وجمعه، فلك فيه مذهبان:**

أحدهما: أن تأتي بـ «ذى» وتنبيهه، وتجمعه؛ فنقول: (جاءنى ذوا تأبّط شرّاً، وذوو تأبّط شرّاً).

والآخر: أن تفصل فنقول: (جاءنى رجال كلّ واحد منهم تأبّط شرّاً)، وكذلك مع «كلا» و«كلّ» فنقول: (كلاهما تأبّط، وكلّهم تأبّط شرّاً)، وإذا أردت تنبية الجمل قلت: (هذان ذوا تأبّط شرّاً)، أو اللذان يُقال لكلّ واحدٍ منهما تأبّط شرّاً (٢)؛ أي صاحباً هَذَا الإِسْمِ وَأَصْحَابَ هَذَا الإِسْمِ (٣).

ثالثاً: حكاية الجمل غير مسمّى بها

***إذا أردت أن تحكى جملة من كلام ولم تسمّ بها حكيتهَا، تقول:** قرأت في أوّل كتاب الله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٤) وقال الشاعر:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرِّكْضِ الْمَعَارُ (٥)

فلم يجز في هَذَا إِلَّا الْحِكَايَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَامِلٌ عَلَى عَامِلٍ، ف(أَحَقُّ الْخَيْلِ) رَفَعٌ بِالإِبْتِدَاءِ، و(الْمَعَارُ) خَبَرُهُ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ (٦)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَكَى: (أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرِّكْضِ الْمَعَارُ) (٧)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ (أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرِّكْضِ الْمَعَارُ) فِي مَكَانَيْنِ مَكْتُوبًا لَمْ يَجْزُ أَنْ تَنْبِيَهُ، كَمَا تَقُولُ: (رَأَيْتَ زَيْدَيْنِ)، فَإِنَّمَا حَقَّ هَذِهِ الأَسْمَاءُ

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٩٦ : ٩٧.

(٢) البديع في علم العربية ١ / ١١٧، ٧١٠، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١ / ٤٧٠.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ١٥٦، وينظر: شرح التسهيل ١ / ٧٧.

(٤) سورة الفاتحة الآية رقم ١، وينظر: البديع في علم العربية ١ / ٧١١.

(٥) الكتاب ٣ / ٣٢٦، ٣٢٧ دون نسبة من بحر الوافر، والمقتضب ٤ / ١٠، والبديع في علم العربية ١ / ٧١١، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للهرودي ص ٢٥٨، القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة ع.ى.ر.، وبصدره دون نسبة في تهذيب اللغة لابن فارس مادة ع.ى.ر.، وبتمامه للطرماح في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ع.ى.ر.، والريضة: تحريك الرجل. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ر.ك.ض.، والمعيار: قال ثعلب: اختلف الناس في المعيار: فقال بعضهم: هو الفرس المحذوف الذنب، وقال بعضهم: هو المضمّر المقدح، وقال ابن الأعرابي هو من العارية، وقال بعضهم: هو السمين. ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ٢٥٨.

(٦) المقتضب ٤ / ١٠.

(٧) الكتاب ٣ / ٣٢٧.

التأدية (١)، ومن هذا النوع: إذا رأيت شيئاً مكتوباً على جسم حكيته ؛ تقول: رأيت على خاتمه: (أبو طاهر)، ورأيت على خاتمه: (زيدٌ)، إذا كانا مرفوعين، ورأيت على خاتمه: (أسدٌ)، إذا كان مكتوباً كذلك، فإن كان (صورة أسد) نصبتَه (٢)

المبحث الثاني: موقف النحاة من ترخيم المركب الإسنادي

من المعلوم أنّ غالبية النحاة قد منعو ترخيم المركب الإسنادي ، بينما أجازوه قلّة منهم ، وإليك بيان ذلك :

أمن منعو ترخيمه

*قال سيبويه : "واعلم أنّ الحكاية لا ترخّم ؛ لأنك لا تريد أن ترخّم غير منادى، وليس ممّا يغيره النداء" (٣) ؛ لأنها إذا نوديت ، فهي على اللفظ الذي تكون عليه في غير النداء، ولا يحدث فيها تغيير إذا نوديت (٤)، ولأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى (٥) ، وإنما هي جُمْلٌ محكيّةٌ، والترخيم إنما يكون فيما أثر فيه النداء بناءً على ما قال سيبويه (٦).

ولو رخّمت هذا، لرخّمت رجلاً يسمّى "يقول عنّرة: يا دارَ عبّلة بالجوّاء تكلمي" (٧)، ومع ذلك فإنه لا يجوز، لأنها جُمْلٌ محكيّةٌ الإعراب، لا حظّ للبناء فيها (٨).

(١) المقتضب ١٠ / ٤ .

(٢) البديع في علم العربية ١ / ٧١١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٧، وينظر: البديع في علم العربية ١ / ٤٢٢ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٩ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٥٢ .

(٦) جاء في الكتاب ٢ / ٢٦٩: "واعلم أنّ الحكاية لا ترخّم؛ لأنك لا تريد أن ترخّم غير منادى، وليس ممّا يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شراً وبرق نحره "

(٧) صدر بيت لعنتر بن شداد من بحر الكامل، والبيت في ديوانه ص ٨٠ وعجزه:

وعمي صباحاً دارَ عبّلة واسلمي ، والبيت له في شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٦٣ ، و البديع في علم العربية ١ / ٧٠٢ ، و شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٠ ، ودون نسبة في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الأسترايادي ٤ / ٢٣٧ ، وبصدره دون نسبة في التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٤ / ٢٤١ ، و التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٥٣ رقم ٧٣٢ ، والجوّاء: البطن من الأرض. ينظر: جمهرة اللغة ١ / ٢٣٠ .

والشاهد فيه: يا دارَ عبّلة بالجوّاء تكلمي حيث استدلّ به على امتناع ترخيم الجمل المسمّى بهافمين سمى: "يقول عنّرة: يا دارَ عبّلة بالجوّاء تكلمي" .

(٨) شرح المفصل ١ / ٣٨٤ .

* وإنما يرخم ما يتغير بالنداء عما كان عليه، والذي يتغير في النداء هو الشيء الذي تقصد إليه بعينه فتدعوه، وإذا قصدت واحدا بعينه بنيته، فتغير عن حال الإعراب إلى البناء، فجرأهم هذا التغيير على ترخيمه (١).

* وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سبويه منع ترخيمه في باب الترخيم، ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول في (تأبط شرا): (ياتأبط)، ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه (٢)، وكأنه إنما منعه في الترخيم؛ لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها (٣).

ب- من أجاز ترخيمه، والرد عليه

* أجازه ابن مالك فقال: "وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا ك(تأبط شرا)، وهو جائز؛ لأن سبويه حكى ذلك في بعض أبواب (النسب) فقال: "تقول في النسب إلى "تأبط شرا": "تأبطي"؛ لأن من العرب من يقول: "يا تأبط"، ومنع ترخيمه في "باب الترخيم"، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل" (٤).

* قال الشيخ أبو حيان: وهو غير صحيح؛ لأن سبويه لم ينص على ترخيمه، بل قال: من العرب من يفرد فيقول: "تأبط أقبل"، فيجعل الأول مفرداً، وليس مناقضاً لما قرره من أن المحكي لا يرخم، بل أراد: أن من العرب من يفرد لها لا على جهة الترخيم، ولذلك قال: "من يفرد"، ولم يقل: "من يرخم"، ولا نعم خلافاً عن أحد من النحويين أن المحكي لا يرخم (٥).

(١) شرح أبيات سبويه ١/ ٣٥٩. ٢٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٢.

(٣) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ص ٢٥٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٨، ١٣٥٩، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٢٦.

(٥) الأصول في النحو ٣/ ٧٠، ومنع ترخيمه في: المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٩٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ركن الدين الاسترأبادي ١/ ٤٠٩، و الملح في شرح الملح ٢/ ٦٧٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٥٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٥٧، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٥٣.

*وقد أكد ابن عقيل على ما ذهب إليه أبو حيان بقوله: "والذي نصّ عليه في "باب الترخيم" أنّ ذلك لا يجوز، وفهم المصنّف عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك" (١).

وبناء على ذلك علق الشيخ خالد فقال: "إذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعلم على المذكور في بابيه؛ لأنّه بصدّد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابيه، فإنّه لم يعتن به كاعتنائه بالأوّل؛ لكون ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنّه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ، وقول الناظم:

.....**وقلّ** **ترخيم جملة وذا عمرو نقل**

يوهم أنّه لم ينقل عنه غيره" (٢).

الرأي الراجح:

يبدو لي - والله أعلم - امتناع ترخيم المركب الإسنادي؛ حيث إنّ الجمل المحكيّة ليست ممّا يتغير بالنداء، والترخيم نوع من التّغير يطرأ على الكلمة المرخّمة بحذف آخرها، فضلاً عن أنّ إجازة ابن مالك لتثنيته وجمعه اعتماداً على فهم خاطئ منه لكلام سيبويه، وبفرض صحّة استنباطه لجواز ذلك من كلام سيبويه فلوتعارض نصان لمجتهد في مسألة واحدة، فالعبرة بما استقرّ له في بابيه من حكم.

١ (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .
٢ (التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٥٤ ، وينظر: ألفية ابن مالك ص ٥٢ .

الفصل الرابع : المركب الظرفي والحالي^(١)

المبحث الأول : المركب الظرفي^(٢)

أولاً : تعريف الظرف، وتسميته، والمراد بتركيبه

الظرف لغة: الوعاء، ومنه ظروفُ الزمان والمكان عند التحويين ، والظرف : الكياسة.. وَقَدْ قَالُوا: (ظُرُوفٌ) كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا (ظُرْفًا) بَعْدَ حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ "مَذَاكِيرٍ" لَمْ يُكْسَرْ عَلَى ذِكْرِ^(٣).

وإصطلاحاً: " ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان، مما يصح مقارن لمعنى (فى) دون لفظها"^(٤).

* **وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ سَمِيَتْ بِذَلِكَ** لَأَنَّ الْأَفْعَالَ تَقَعُ فِيهَا وَتَحُلُّهَا وَلَا تَوَثَّرُ فِيهَا، فَهِيَ كَالِإِنَاءِ وَالْحَالِ فِيهِ غَيْرُهُ وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا بَعْضُهُمْ (أَوْعِيَةً)، وَيَعْضُهُمْ (مَحَالًّا).

* **وَالْمَفْعُولُ فِيهِ يَسْمَى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ "ظُرْفًا" دُونَ الْكُوفِيِّينَ؛** لَأَنَّ الظَّرْفَ فِي اللُّغَةِ الوعاء، وهو متناهي الأقطار، كالجراب، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظُّروف صفاتٍ، ولا مشاحةً في الاصطلاح^(٥).

** **وإليه أشار الناظم بقوله:**

الظرف وقت أو مكان ضمناً في باطراد كهنا أمكت أزماناً (٦).

والمراد بالظروف المركبة: " ما رُكِبَ تركيب مزج من الظروف زمانيةً أو مكانيةً"^(٧)، وإنما قُدِّمَت الظروف على الأحوال ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ فِي الظُّروفِ أَكْثَرُ وَقَوْعًا، فَكَانَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ^(٨).

ثانياً : الظروف المركبة بين البناء والإعراب .

* **لقد استعمل جوازاً كـ (خمسة عشر) مبنية الجزأين ظروف كـ (يومَ يومٍ)، و (صباح مساءً)^(٩)، والأصل:** صباحاً ومساءً ؛ أى فى كل صباح ومساءً، فحذف العاطف،

(١) يقول ابن مالك: فى شرح التسهيل ٤١٦/٢: " لشيء الحال بالظرف أشرك بينهما فى الجريان مجرى خمسة عشر فى ألفاظٍ محفوظةٍ"، وانطلاقاً من التقارب بينهما فقد جعلتهما فصلاً واحداً".

(٢) يبني المركب الظرفي بناءً عارضاً بما يعنى أنه كان له عرقٌ فى التمكن قبل التركيب، و إذا زال سبب البناء عاد لأصله من الإعراب.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ظ. ر. ف .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٩٤ .

(٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٢٧١، و التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٥١٥ بتصرف.

(٦) ألفية ابن مالك ص ٣٠ .

(٧) شرح شذور الذهب ص ٩٤ .

(٨) السابق ص ١٠١ .

(٩) شرح الرضى على الكافية ١٤٢/٣ .

وَرُكِبَ الظَّرْفَانِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ تَرْكِيبَ (خَمْسَةَ عَشَرَ)^(١)، لست تعنى صباحًا بعينه، ومعناه: صباحًا ومساءً، فلذلك بُنِيَ حين تَضَمَّنَا (الواو)^(٢)، ولا يكون حين التَّركِيبِ كذلك إلا ظرفًا، فلا تقول: (سير صباح مساءً)^(٣).

قال الشاعر:

وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَأَشِينَ عَنْهُ
صَبَاحَ مَسَاءٍ يَبْغُوهُ خَبَالًا^(٤)

وقول الآخر:

آتِ الرَّزْقُ يَوْمَ يَوْمٍ فَأَجْمَلْ
طَلَبًا وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادًا^(٥).

* وعند تركيبه فإنه يبنى لفظًا، ويعرب إعرابًا محليًا: وقد أُطلق عليه: "غير الصريح" وعرف بأنه: "أن تكون الكلمة موضوعةً على شكلٍ مخصوصٍ من الإعراب وذلك في المضمرة لا غير"^(٦)، والعبارة عند السبوي تتسع لتشمل المبنى بصفةٍ عامةٍ، لا المضمرة فحسب حيث قال: "وُفَسِّرَ المحليُّ بموضع الاسم المبنى"^(٧)، و "هو ما يعرف بالإعراب المحلي، أو الإعراب على المعاني، أو الموضع، أو الموقع"^(٨)، ويختص بالألفاظ المبنية التي تلزم أواخرها حركةً واحدةً في نحو: (حضر سيبويه)، ف(سيبويه) لفظٌ مبنيٌّ على الكسر في محلِّ رفعٍ فاعل^(٩).

(١) شرح شذور الذهب ص ٩٤.

(٢) المخصص لابن سيده ٩٩/١٤.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٩٤/١.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٩٥، دون نسبة من بحر الوافر، وشرح الكافية الشافية ٣/ ٦٩٨ رقم ١١٥٣، وهو لكعب بن زهير في منتهى الأرب ص ١٠٥ رقم ٢٠، وشرح التسهيل ٧٤/٢ ورواية يظنوه بدلًا من: يبغوه في توجيه اللمع ص ٤٣٢، دون نسبة، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٧/ ٢٧٢، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٤١ رقم ٧٦١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ٩٠٦ رقم ١٥٠٧، ولم أجده في ديوانه.

والشاهد فيه: صباح مساءً حيث بنى الظرف الزماني المركب تشبيهًا له بتركيب خمسة عشر لتضمته معنى الواو، والأصل: صباحًا ومساءً، والبناء جائز لا واجب.
(٥) السابق ص ٩٦ دون نسبة من بحر الخفيف، وشرح التسهيل ٤٥١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ٩٠٦ رقم ١٥٠٨، وآت: اسم فاعل فعله آتى، أجمل بقطع الهمزة: أمر من الإجمال، وهو الإحسان، وليغ: اطلب، وهو فعل أمر ماضيه: بغي، بمعنى: طلب.
والشاهد فيه: يوم يوم حيث ركب الظرف الزماني، فشبهه بتركيب خمسة عشر: لتضمته معنى الواو العاطفة إلا أن البناء فيه جائز لا واجب.

(٦) ينظر: لباب الإعراب ص ٣٧.

(٧) جمع الهوامع ٦١/١.

(٨) الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي د. جميل علوش ص ١٦١.

(٩) السابق ص ١٦٥.

*والمعرب محلاً لا يُقدَّر الإعراب على حرفه الأخير؛ إذ المانع من الإعراب في جملته^(١)، ولو منع العامل من التأثير في معموله لفظاً بقي التأثير المعنوي؛ أي المحلى^(٢).

**** وبناء على هذا فيعرب إعراباً محلياً كل مركب اسمي مبنى ممّا سيرد الحديث عنه لاحقاً في موضعه من الدراسة.**

*وعن جواز بناء الظروف المركبة ، يقول ابن مالك : «شبهت (خمسة عشر) أحوال (كفة كفة)^(٣) ، وظروف (يوم يوم) فبنيت إلا أن الإضافة سائغة في هذا النوع وجهين :

أحدهما : أنها أخف من التركيب، واستعمالها فيه لا يُوقع في لبس بخلاف (خمسة عشر)، فإن إضافة صدره إلى عجزه يُوقع في لبس .
الثاني: أن تركيب باب (خمسة عشر) لازم في غير الضرورة، ما دام معناه مقصوداً، بخلاف تركيب باب (كفة كفة) فإنه قد يُقال : (لقيته كفة لكفة)، و (لقيته كفة عن كفة) فيُفهم منه ما يُفهم مع التركيب ، ففرق بين البابين لجواز الإضافة في أحدهما دون الآخر^(٤).

*وقد تلمس ابن يعيش علة لجواز الإضافة فيه، وفما ركب من الأحوال فقال : «
الإضافة جائزة في كل ما تقدم من نحو : (بيت بيت)، و (بين بين)، و (كفة كفة) ينسب أحدهما إلى الآخر ؛ لاتفاقهما في وقوع الفعل منهما^(٥).
ولذلك يقول ابن هشام : « ولو أضفت قلت : (صباح مساء)، لجاز أي : صباحاً ذا مساءً ؛ فلذلك أضفت إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان^(٦)؛ وإنما سوغ الإضافة فيه أن المعنى : صباحاً مقترباً بمساءً، فوقعت الإضافة على هذا^(٧).

(١) شرح الرضى على الكافية ٥٦/١ بتصريف سير .

(٢) ضوابط الفكر النحوي والأسس الكلية التي بني عليها النحاة آرائهم د. محمد عبدالفتاح الخطيب ص ١٥٥ .

(٣) كفة كفة: أصلهما: كفة و كفة، فسلك بهما طريق خمسة عشر ، والمعنى: كفة منى وكفة منة ، وذلك أن المتلاقيين إذا تلاقيا فقد كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في دفعة التقائهما فهما مصدران وضعا موضع الحال ، كأنك قلت: لقيته متكافين مثل : لقيته قائمين . ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢/ ٢٨٩ رقم ١١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٨ .

(٥) شرح المفصل ٢/ ١٥٢ .

(٦) شرح شذورالذهب ص ١٠٦ .

(٧) المخصص ١٤/ ٩٩ .

* وعن السر في بناء ما أصله الإضافة من الظروف يقول ابن مالك: "وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف في التركيب من شيئين يؤدیان معنى واحداً، وفي لزوم معنى (في)، وامتناع الألف واللام، والإضافة، والتصغير.

وينبأ على حركة ؛ لأنّ لهما أصلاً في التمكن، وكانت الحركة فتحة ؛ لأنّ في التركيب ثقلاً، وكثرة اجتماع ثقيلين لو جئ معه بكسرة أو ضمة^(١).

* فإن أضيف صدره إلى عجزه ، فإن دخل على جميع ذلك^(٢) (حرف جرّ) لم يكن إلا مضافاً مخفوضاً، وبطل البناء نحو: (أتيتك في صباح ومساءً)؛ لأنّ به دخول حرف الجرّ خرج عن باب الظرفية وتمكّن في الاسمية، فلم يُبَيّن لأنّ هذا الأسماء إنّما تُبنى إذا كانت حالاً أو ظرفاً ؛ لأنّ حال تنقّص تمكّنها، فلم تقدّر فيها الواو^(٣) ، فَعُلم أنّ البناء المذكور مقيّد بوجود الظرفية والحالية، وأنها متى فُقدت وجب الرجوع إلى الإعراب^(٤).

* وإن عطف أحدهما على الآخر زال التركيب ، وجاز أن يكون غير ظرفٍ، فتقول: (فلان يزورنا صباحاً ومساءً)، و(سير عليه صباح ومساءً)^(٥).

* فإن خلا شيئ من هذه الأحوال والظروف عن الحالية والظرفية تعينت الإضافة، وامتنع التركيب نحو: (جاوزت زيدا ذوى بيت لبيت)، و(هو يأتينا كل صباح ومساءً)، قال الشاعر :

جَزَاءُكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ^(٦)

وَكَوْلًا يَوْمٌ يَوْمٌ مَا أَرْدْنَا

ثالثاً: شواهد على الظروف المركبة

* مثال ما رُكِبَ من ظروف الزمان حديث نفاذة الأسدى: (اللهم اجعل قوت فلان يوم يوم)^(٧).

(١) شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٢) يقصد : الظرف والحال.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٤.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١١١.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤٩٥/١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠٣/٢ دون نسبة من بحر الوافر، ودون نسبة في شرح شذور الذهب ص ٩٥ رقم ١٧٣ ، وهمع الهوامع، وللفرزدق في الخزانة ٤/٦، ٤٨، ٤٤٠/٦، والكتاب

٣/٣٠٣، وليس في ديوانه، ويقول: وراءك بدلاً من : جزاءك في شرح الرضى ٣/١٤٣.

والقروض: قال اللبث: يقال: أقرضت فلانا، وهو ما تعطيه ليقضيكه، وكل أمر يتجازى به

الناس فيما بينهم فهو من القروض. ينظر: تهذيب اللغة مادة ق. ر. ض .

والشاهد فيه : يوم يوم حيث أضيف الظرف الزماني إلى نظيره فامتنع التركيب ؛ لأنّ ما

أضيف يمتنع تركيبه وبنائه.

(٧) شرح التسهيل ٤١٥ / ٢ بتصرف، والحديث في عقود الزيرجد على مسند الإمام أحمد

للسيوطي ٤٣ / ٢ رقم ٩٣١ ، مسند نفاذة الأسدى - رضي الله عنه -.

التقدير: قوت يوم فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه عنجره، (ويوم) الثاني تكريراً له، ويجوز

أن يكون: يوم يوم فركبهما وبناهما على الفتح كما تقول: "لقيته صباح مساء" و"سقطوا بين بين"، وإن ورد يوماً بالنصب والتنوين جاز، وكان جيداً^(١).

* ومثال ما رُكِب من ظروف المكان قولك: (سَهَلتْ هَمَزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ)، وأصله: بينها وبين حركتها، فحذف ما أُضيف إليه (بين) الأولى و(بين) الثانية، وحذف العاطف وركب الظرفان^(٢)، ومن ذلك قول الشاعر:

نَحْمِي حَقِيقَتُنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا^(٣).

والأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان تركيب (خمسة عشر)، وهذان الظرفان اللذان صاراً ظرفاً واحداً في موضع نصبٍ على الحال؛ إذ المراد وبعض القوم وسطاً^(٤).

وقالوا: (وقع هذا الأمر بين بين)، فبنوهما اسماً واحداً؛ لأن الأصل: بين هذا وبين هذا، فلما سقطت الواو تخفيفاً، والنية نية العطف بُنى لتضمينه معنى الحرف وهو في موضع الحال؛ إذ المراد بقولهم: (وقع بين بين) أي: وسطاً، فأما قول عبيد بن الأبرص:

نَحْمِي حَقِيقَتُنَا وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

فهو شاهد على صحة الاستعمال^(٥).

* ولا يُقاس على ما سُمع من ذلك، وسمع في الزمان مع ذا: (أزمانَ أزمانَ)، قال:

إِذْ نَحْنُ فِي غِرَّةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا وَالِدَارُ جَامِعَةٌ أَرْمَانَ أَرْمَانَ^(٦).

(١) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص ١٨١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٩٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٩٨، رقم ١١٥٢ دون نسبة من بحر مجزوء الكامل، وفي توجيه اللمع ص ٣٣ رقم ٣٤١، وقبله بيت آخر لعبيد بن الأبرص، وشرح المفصل ٣/ ١٥١، وشرح التسهيل ٢/ ٤١٥، والمفصل في صنعة الأعراب ص ٢١٤، والبيت لعبيد بن الأبرص الأسدي في ديوانه ص ٩، وله في منتهى الأرب ص ١٠٧ رقم ٢٢، واللسان مادة ب. ي. ن، وشرح شذور الذهب ص ٩٧ دون نسبة.

والشاهد فيه: بين بين حيث رُكِب ظرف المكان، فبنى على الفتح تشبيهاً له بالعدد المركب؛ لتضمينه معنى حرف العطف الواو.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٠٨.

(٥) شرح المفصل ٣/ ١٥١.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٩٩ رقم ٦٩ من بحر البسيط دون نسبة، والبيت في الخصائص لابن جني ٢/ ٣١٤ وشرح التسهيل ٢/ ١٤٥، برواية: وكَدَّتْهَا بدلاً من بَهْجَتِهَا. والشاهد فيه: أزمانَ أزمانَ حيث بنى ظرف الزماني المركب، المحمول على العدد المركب، وذلك مسموع لا مقيس.

* ولا يُقاس قياساً على هذا: (وقت وقت، ونهار ليل، وعام عام) إن سُمع، والمسموع في المكان (بين بين)، فلا يُقال: (خلف خلف)، ولا (أمام أمام) (١).
وإذا لم يُقس على اسم المكان الذي هو (بين بين) أخرى وأولى، فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية، وهي تبع لها في الاستعمال، كما هي تبع لها في الإضافة إلى الجمل (٢).

* هذا وقد أورد النوى - رحمه الله - حديثاً شريفاً جاء فيه ظرف المكان (وراء) مركباً مبنياً على الفتح، فيقول: " يقول إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - : (إني كنتُ خليلاً من وراء وراء) (٣) :سُمع مبنياً على الفتح، وقال ابن الأثير: ورؤى مبنياً على الفتح، وهاتان الكلمتان أوردهما ابن دحية مفتوحتين، فرد عليه الكندي وقال: لا يجوز فيها إلا البناء على الضم كـ(قبل)و(بعد) إذا قُطعتا عن الإضافة بُنيًا على الضم، ومنع ابن دحية الضم، وقال أبو البقاء: الصواب: (وراء وراء)؛ لأنَّ التقدير: من وراء ذلك، أو من وراء شيءٍ آخر، فإنه صحَّ الفتح - والحمد لله - لأنَّ سماع الأئمة وتنبههم على الفتح أقوى دليل على أنه ما روى بالضم، فحقُّ أبي البقاء أن يقول: (إن صحَّ الضم)، ولا يقول: (إن صحَّ الفتح).
وتوجيهه: أن تكون الكلمة مؤكدة كـ(شَدَّرَ مَدَّر) (٤)، و(شَعَرَ مَعَرَ) (٥)، و(سقطوا بين بين) ... ركبهما، وبناهما على الفتح نحو: (لقيته صباح مساء)، وإن ورد منصوباً منوناً جاز جوازاً جيداً (٦).

وبناء على ذلك فالكلام على سبيل التوكيد اللفظي، وليس على سبيل التركيب، والظرف المكاني منصوباً على الظرفية، وعلامة نصبه الفتحة، والحركة إعراب وليست بناءً.

*** وإلى ما سبق من بناء الظروف المركبة، ومجيئها كذلك مضافة أشار الناظم بقوله:

(١) السابق نفسه.
(٢) شرح التسهيل ٤١٥/٢، وسيرد الحديث عن هذه الظروف الثلاثة في موضعه من البحث.
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٥/١ رقم ١٩٥، كتاب الإيمان - باب أدنى أهل الجنة فيها، وهو جزء من حديث مطول.
(٤) الشذر: صغار اللؤلؤ. ينظر: مختار الصحاح للرازي مادة ش.ذ.ر، والمدر: مذرت البيضة: فسدت وبابه: طرب. ينظر: مختار الصحاح مادة: م.ذ.ر.
(٥) الشجر: شجر البلد: خلا من الناس وبابه قطع. ينظر: السابق مادة ش.غ.ر، والمعر: المغرة الطدين الأحمر، وقد يحرك. ينظر: السابق مادة م.غ.ر.
(٦) تهذيب الأسماء واللغات للنوى المجلد الثالث الجزء الثاني من القسم الثاني ص ١٩٠، ١٩١ بتصرف.

وَاسْتَعْمَلُوا اسْتِعْمَالَ خَمْسَةِ عَشْرُ
صَحْرَةَ بَحْرَةَ كَذَا شَذْرُ مَذْرُ
وَهَذَا الاسْتِعْمَالُ فِي الظُّرُوفِ جَا
فِي التَّوَقُّتِ وَالتَّلَوُّعَانِ قَدْ يُضَافُ
وَ(صَحْرَةَ) قَدْ أُعْرِبُوا وَ(بَحْرَةَ)
وَ(كَفَّةً لِكَفَّةٍ) رَوَوْا وَ(عَنْ)
كَفَّةً كَفَّةً كَذَا شَذْرُ مَذْرُ
وَبَيْتَ بَيْتَ مَعَهُ سَعْرُ - بَعْرُ
كَ(بَيْنَ بَيْنَ) وَنَحْوَا ذَا الْمُنْهَجَا
مَا قَدِمَ فِيهَا وَالْإِضَافَةُ الزَّمَا
لَمَّا اتَّوَا بَعْدَهُمَا بِ(نَحْرَةَ)
كَفَّةً - أَيْضًا - مُعْرَبًا وَمَا وَهْنُ^(١)

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩٣.

المبحث الثاني : المركب الحالي

المطلب الأول : نوعا المركب الحالي

أولاً: الحال

الحال لغة: " الحَالُ الوَقْتُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ (١)، والحَالُ -أيضاً- الشَّيْءُ يَحْمِلُهُ الرَّجُلُ عَلَى ظَهْرِهِ... وَقَدْ تَحَوَّلَ حَالًا: حَمَلَهَا، والحَالُ: العَجَلَةُ الَّتِي يَدِبُ عَلَيْهَا الصَّبِيُّ (٢).
الحال اصطلاحاً: " وصف هَيْئَةُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ (٣)، أَوْ هَيْئَتُهُمَا مَعًا (٤)، وَقِيلَ: " الاسم المنصوب، الْمَفْسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: "جاء زيدٌ رَاكِبًا" و"رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا" و"لَقَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا" وما أشبه ذلك (٥).

ثانياً: نوعا المركب الحالي

بداية يقول ابن مالك : " لشبه الحال بالظرف أشرك بينهما في الجريان مجرى (خمسة عشر) في ألفاظ محفوظة، إلا أنَّ الغلبة للحال، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة ؛ لأنَّ الواقع حالاً من هذا النوع قائمٌ مقام مفردٍ، ومغنى عنه، كما أنَّ مركب العدد قائمٌ مقام مفردٍ ومغنى عنه " (٦).

وللمركب الحالي نوعان هما:

أ- ما أصله العطف، وشواهدة.

يقول الرضى : " استعمل كـ (خمسة عشر) وجوباً أحوالاً ملازمةً للحالية نحو: (تفرقوا شَعْرَ بَعْرِ) (٧) ؛ أى فى كلِّ وجه، ولا يُقال ذلك فى الإقبال (٨)، ولا بُدَّ من أن يُحركوا آخره (٩).

و(شَعْرَ) مأخوذ من قولهم : اشتغر فى البلاد إذا أبعد فيها، أو من : شَعَرَ الكلب إذا رفع إحدى رجليه ليبول فباعدها من الأخرى، و(بَعَرَ) من : (بَعَرَ النَّجْمُ) أى : سقط أو من البعر، وهو العطش يأخذ الأبل فلا تروى، وربما ماتت به (١٠).

- (١) تهذيب اللغة مادة ح.و.ل .
- (٢) المحكم والمحيط الأعظم مادة ح.و.ل .
- (٣) اللمع فى العربية ص ٦٢ .
- (٤) اللمحة فى شرح الملحة ١ / ٣٧٥ .
- (٥) الأجرومية ص ١٩ .
- (٦) شرح التسهيل ٢ / ٤١٦ .
- (٧) شرح الرضى على الكافية ٣ / ١٤٤ .
- (٨) المخصص ١٢ / ١٣١ .
- (٩) الكتاب ٣ / ٣٠٥ .
- (١٠) شرح المفصل ٤ / ١١٨ ، ١١٩ .

* و(تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ) أى : متشذرين متبذرين، وميم(مَذَرَ) بدلٌ من باء(١)، كَلَّةٌ من معنى التفرق الذى لا اجتماع معه، وهو مركب - أيضاً - مبنئٌ لتضمُّنه معنى الحرف(٢).

* وقالوا فى معناه: (خَذَعَ مَدَعَ)، وهو مركب مبنئٌ لتضمُّنه حرف العطف، والمراد خذعاً ومدعاً، فركباً والعطف مراد فى النية، وهو مأخوذ من الخذع وهو القطع .. ومدعٌ من قولهم: مدع السرُّ إذا أفشاه، ولم يكتمه كأنه تفرق له(٣).

* وقالت العرب - أيضاً - : (تساقطوا أخولَ أخولَ)، أى متفرقين(٤)، وهى محكيةٌ أصوات للتفرُّق، فحكيت على ما كانت عليه(٥).

قال الشاعر يصف ثوراً يطعن الكلاب بقرنه :

يَسَاقُطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سَقَاطُ شَرَارِ الثَّقِينِ أَحْوَالِ أَحْوَالِ(٦).

وعنه فى غير الشعر يقول سيبويه : " وأماً(أخولَ أخولَ)، فلا يخلو من أن يكون ك(شَغَرَعَزَ)، وك(يَوْمَ يَوْمَ)"(٧) يعنى : لا يخلو من أن يكون حالاً ك(شَغَرَ بَغَرَ)، فى معنى متفرقين، أو ظرفاً ك(يَوْمَ يَوْمَ)"(٨)، ويُقال : إن(أخولَ أخولَ) : شَرُّ الحديد المحمى(٩).

* و(فِلاَنٌ جَارِى بَيْتِ بَيْتِ)، وأصله : بيتاً لبيت، أى ملاصقاً، فحذف الجارِّ وهو(اللَّامُ) ورُكِبَ الاسمان، وعامل الحال قوله : (جَارِى) من معنى الفعل، فإنَّه فى معنى : مجاورى، وجوزوا أن يكون الجارُّ المقدر(إلى)، وأن لا يُقدَّرَ جارٌّ أصلاً بل(فاءً)(١٠)، فحذف الحرف وضمَّن معناه فبنى لذلك، وهما فى موضع الحال ،ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل لو قلت:(بيت بيت جارى) لم يجز ؛ لأنَّ العامل

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٩٧.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٥٢.

(٣) السابق نفسه .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٩٨.

(٥) المسائل المنثورة ص ٢٤٩ مسألة رقم ٣٢١.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٩٨ دون نسبة من بحر الطويل، وهو لضابئ البرجمى فى منتهى الأرب ص ٩٨ رقم ٢٣ ، وله فى اللسان مادة خ.و.ل ، ومادة س.ق.ط ، وشرح التسهيل ١/ ٧٩، ٢/ ١٧٤ ، والخصائص ٣/ ٢٩٠، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢/ ٤١، ولم ينسب فى المحتسب ١/ ٨٦.

والشاهد فيه : أخولَ أخولَ حيث ركب الحال ممَّا أصله العطف، فبنى على الفتح تشبيهاً بتركيب خمسة عشر فى تضمُّنه الواو العاطفة.

(٧) الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٨) السيرافى بهامش الكتاب ٣/ ٣٠٧ رقم ٦ .

(٩) توجيه اللمع ص ٤٣٣.

(١٠) شرح شذور الذهب ص ٩٨، وينظر : المخصص ١٢/ ١٦٤.

ليس فعلاً ولا اسم فاعل^(١)، فإن قلت: (هو مجاورى بيت بيت) جاز التقديم، فتقول: هو بيت بيت مجاورى؛ لأنه مجاورٌ للجار^(٢).

* **وتقول: (لقيبته كفة كفة) أى:** كأنَّ كَفَكَ مسَّت كفه، وذلك إذا لقيبته فمَنَعَكَ من النهوض ومنعته^(٣)، أى: ذوى كفتين كفة من اللآقى، وكفة من الملقى؛ لأنَّ كلاً منهما فى وهلة التلاقي كافٌ لصاحبه أن يتجاوزَه^(٤).

وهما اسمان زُكبا اسماً واحداً، فبنيا على الفتح بناء (خمسة عشر)، والأصل: كفة كفة، أى كفة منه وكفة منى، ويجوز أن يكون الأصل: كفة على كفة، أو كفة عن كفة... ومحلُّهما نصبٌ على الحال، كأنَّك قلت: لقيبته متكافئين، مثل قولك: (لقيبته قائمين) تريد: حالاً منك وحالاً منه^(٥).

* **ويقال: أخبرته بالخبر صحرة بحرة^(٦)، ويُقال: (لقيبته صحرة بحرة) أى:** ليس بينى وبينه سائر، وهما مركبان، والتقدير: صحرة و بحرة، فحذفت الواو، وتضمَّن الكلام معناها، فبنى لذلك، وفتح للخفة، وموضعها حالٌ، والتقدير: لقيبته بارداً، واشتقاقهما من (الصحراء)، و (البحر)، و (صحرة وبحرة) مصدران أى: ذوى صحرة وبحرة، أى: ذوى انكشاف واتساع^(٧).

وينضم إليهما (نحرة) فيعربن؛ لأنَّ ثلاثة أشياء لا يُركَّبُ^(٨).

* **و(تركهم حيث بيث) أى:** متفرِّقين ضائعين^(٩)، وكذلك (لوثاً لوثاً) و(حوثٌ بوثٌ) و(حاثٌ بانثٌ) بالبناء على الكسر، و(حيثٌ بيثٌ) بكسر الحاء والباء^(١٠)، إمَّا على أصل حركة النقاء الساكنين، وإمَّا كراهية توالى ست فتحات؛ لأنَّ الألفين بمنزلة فتحتين^(١١).

(١) شرح المفصل ١٤٩/٣.

(٢) توجيه اللمع ص ٤٣٢.

(٣) المخصص ٩٩/١٤.

(٤) المسائل المنثورة للفارسي ص ٢٤٨ مسألة رقم ٣١٩، و المفصل فى صنعه الإعراب ص ٢٢٠.

(٥) شرح المفصل ١٥٠/٣.

(٦) المفصل فى صنعة الإعراب ص ٢٢٠.

(٧) شرح المفصل ١٥٠/٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٦٩٧/٢، وينظر: المفصل فى صيغة الإعراب ص ٢١٤.

(٩) شرح الرضى ١٤٤/٣.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠١/٢.

(١١) السابق نفسه.

وعين الكلمة (واو) وقد تلعبوا بها، فمن قال: (حاث) قلب الواو ألقاها وتحركها وانفتح ما قبلها، وقيل في (حيث بيت): إنَّ الثَّانِي قُلْبٌ لِلأَوَّلِ، وفي (حوث بوث) إنَّ الأَوَّل قُلْبٌ لِلثَّانِي^(١)، وجاز قلب الواو ياءً، أو ألقا للاستتقال الحاصل بالتركيب^(٢).

* أما عن إعراب الأحوال المركبة المضافة ذات الأصاله في العطف: فيقول ابن مالك: " فإن خلا شئ من هذه الأحوال والظروف عن الحالية والظرفية تعينت الإضافة، وامتنع التركيب نحو: (جاوزت زيدا ذوى بيت لبيت، وهو يأتينا كل صباح ومساءً)^(٣)، و (لقيته ذا كفة مع كفة، أو بعد كفة) ... وهو جارى بيت بيت، أى ذا بيت مع بيت، أو عند بيت، و (أخبرته ذا صحرة مع بحرة)^(٤).

* وأما عن تنوينها دون إضافة فيقول سيبويه: " والدليل على أن الآخر ليس كـ (عشر) من (خمسة): أن يونس زعم أن رؤية كان يقول: (لقيته كفة عن كفة يا فتى)^(٥).

ب- ما أصله الإضافة وشواهد.

* هناك من الأحوال المركبة ماله عرق في الإضافة ومنه: (ذهبوا أيدي سبأ) (٦) أى: مثل أيدي سبأ ابن يشجب فى تفرقهم، وتبددهم فى البلاد حين أرسل عليهم سئل

(١) السابق ص ١٠٤.

(٢) شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٩٩/٢.

(٤) شرح الرضى ١٤٣/٣، ١٤٤.

(٥) الكتاب ٣٠٤/٣.

(٦) جاء فى شرح المفصل ١٦٠، ١٦١ / ٣: "يقال: "ذهبوا أيدي سبأ". وفيه لغتان: "أيدي سبأ"، و "أيادي سبأ" فـ "أيدي" جمع "يد"، وهو جمع قلة، وأصله: "أيدي" على زنة "أفعل"، نحو: "كعب" و "أكعب"، وإنما كسروا العين منه لنلا تتقلب الياء منه وأوا لانضمام ما قبلها، فيصير آخر الاسم وأوا، قبلها ضمة، وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة... وفيه لغتان: إحداهما: أن تُركبها اسمًا واحدًا، وتبينهما لتضمّن حرف العطف، كما فعل بـ "خمسة عشر" وبابه، الثانية: أن تضيف الأول إلى الثاني، كما تقدّم في "بيت بيت" و "صباح مساءً" من جواز التركيب والبناء والإضافة، وموضعهما النصب على الحال، والمراد: ذهبوا متفرقين، ومتبددين ونحوهما.

وأيادي سبأ: أصله: أن قوم سبأ بن يشجب لما أُنذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين فى البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقوا: ذهبوا أيدي سبأ، والمراد بالأيدي الأنفس وهو فى موضع النصب على الحال وإن كان معرفة؛ لأنه فى تأويل شىء منكرو وهو قولنا: متفرقين وشاردين أو على حذف المضاعف الذى هو مثل كأنه قيل: ذهبوا مثل أيدي سبأ. ينظر: المستقصى فى أمثال العرب ٨٩/٢.

العَرْمُ^(١) وعنه يقول الفارسيّ : " يجوز أن يبنى (أيدى) على الفتح فيكون متضمناً للحرف كأنه أراد : أيدى لسبباً"^(٢) .

* وفي هذا الباب فعل ذلك بـ(بَادِي بَدَا)، و(تفرق القوم أَيْدِي سَبَا، وَأَبَادِي سَبَا) ؛ وذلك أنّ المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ؛ إذ لا يكمل معنى المضاف دون المضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك لزوم الإضافة، وقيام جزئها مقام اسم مفرد، قوى شبه الواحد، وحسن التركيب كما هو في (بَادِي بَدَا)، و(أَيْدِي سَبَا)، فقام (بَادِي بَدَا) مقام: متبدئاً، و(أَيْدِي سَبَا)^(٣) مقام: متبددين، ومثل : (بَادِي بَدَا) : (بَادِي بَدِي) ، قال الزجاج :

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرَّةُ بَادِي بَدِي^(٤)

في(بَادِي بَدَا) اسمان زُكْبًا ، وبُنْيَا على تقدير (واو العطف)، وهو منكورٌ بمنزلة : (خمسة عشر)، ولذلك كان حالاً، وأصله : (بَادِي بَدَاء) على زنة (فَعَالٍ) مهموزاً ؛ لأنه من الابتداء فحُفِّتْ الهمزة من (بَادِي) بقلبها ياءً خالصةً ؛ لانكسار ما قبلها... وأما (بَدَا) فأصله : (بداء) فحُفِّقوه بأن قصروه بحذف ألفه، فبقى (بَدَا)، فحُفِّتْ الهمزة بقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها .. وقيل: كان أصله بداء على زنة (فَعَالٍ)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفوا من (سَاء، يَسُو)، و(جَا يَجِي)، وأصله : (جَاءَ يَجِي)، و(سَاءَ يَسُو)^(٥)، لَمَّا جرت في كلامهم كثيراً، وهو الأقرب إلى الصواب، وحكموا بالبناء لَمَّا رأوا إمكان الأوّل،

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢٣ .

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٤٩ .

(٣) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ١٦١/٣ : " فإن قيل : فكيف جاز أن يكون حالاً وهو معرفة ؛ لأن سباً اسم رجل معرفة؟ قيل : أما إذا ركبتها، فقد زال بالتركيب معنى العلمية وصار اسماً واحداً، و سباً - حينئذ - كـبعض الاسم، وهو نكرة، وأما إذا أضيفت ففيه وجهان : أحدهما : أنه معرفة وقع موقع الحال، وليس بالحال على الحقيقة وإنما هو معمول الحال، والمراد : ذهبوا مشبهين أيدي سباً ، ثم حذف الحال، وأقيم معمولها مقامها، والوجه الثاني : أن تجعل سباً في موضع منكور وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه حالاً، وطريق تنكيره أن تريد: مثل سباً ، فتكون الإضافة في الحقيقة إلى مثل ، و مثل نكرة وإن أضيف إلى معرفة "

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٩٦ / ٣ ، رقم ١١٥٠ دون نسبة شطر بيت من بحر الرجز، وقد ورد دون نسبة في الخصائص ٣٦٤ / ٢ ، واللسان مادة ب. د. ا. و ر. ث. ا. ، ولأبي نخيلة السعدي في الكتاب ٣ / ٣٠٥ ، وبعده : ورثية تنهض في تشددي ، وتمامه دون نسبة في سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٥٧٨ / ٢ ، شرح كتاب سيبويه ١ / ١٢٠ .

والشاهد فيه : بَادِي بَدِي حيث رُكِبَ الحال مما أصله الإضافة، فبنى تشبيهاً له بتركيب خمسة عشر .

(٥) شرح المفصل ٣ / ١٥٩ .

وهو في موضع نصب، ورأوا صورة التركيب، وجعلها سيبويه من باب (خمسة عشر)، وهو الأولى، وإن كان على حد التشبيه^(١).

* **وقد قال سيبويه عن (قالي قلا):** "وأما (أيادي سبا)، و (قالي قلا)، و (بأدي بدأ)، فإنما هي بمنزلة: (خمسة عشر)، كقول: (جاءوا أيادي سبا)"^(٢)، ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال، ولا تركيب الظروف^(٣).

والعلة في إسكانها أمران:

أحدهما: أنهما لما رُكبا، وصارا كلمة واحدة، ووقعت الياء حشواً، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، نحو: ياء "دَرْدَبَيْس"، و"عَيْطَمُوس"، فأسكنت على حد سكونهما.

والوجه الثاني: أن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحداً، وكان آخر الأول منهما صحيحاً بُنى على الفتح، والفتح أخف الحركات، والياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تُعطى أخف مما أعطى الحرف الصحيح، ولا أخف من الفتحة إلا السكون^(٤).

وعن إضافة (بأدي بدأ) يقول سيبويه: "ولا نعلمهم أضافوا، ولا يُستتكر أن نُضيفها، ولكن لم أسمع من العرب"^(٥).

* **ومن العرب من يُنَوِّن (قلا، وبدأ، وسبا)،** فمن نونها جعلها نكرةً وأضاف إليها^(٦)، وفك التركيب^(٧).

**** وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:**

(بأدي بدأ) (بأدي بدأ) (أيدي سبا) كلاً على الحال رَوُوا مُنْتَصِباً^(٨).

المطلب الثاني: المركب الاسمي من غير الظروف والأحوال.

لقد سبق وأن أشرت إلى أن شرط بناء المركب السابق الحديث عنه بقاؤه على ظرفيته وحالته، ولذلك أذكر ما قال سيبويه بهذا الصدد: "ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء

(١) الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٩٨، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٠ بتصرف منهما.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٤.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠١.

(٤) شرح المفصل ٣/٣٤٩.

(٥) الكتاب ٣/٣٠٤.

(٦) المسائل المنثورة ص ٢٤٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٩٦.

(٨) الكافية الشافية ٣/١٦٩٩.

بمنزلة اسمٍ واحدٍ إلا في حال الظرف أو الحال، لما لم يجعلوا (يا ابن عمّ، ويا ابن أمّ) بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلا في حال النداء^(١).

فعلم أنّ البناء المذكور مُقَيَّدُ بوجودِ الظرفية والحالية، وأنها متى فُقدت وجب الرجوع إلى الإعراب^(٢).

ويقول الرضى: " وندر مثل هذا التركيب في غير الظروف والأحوال، لما قلنا: من أنّ تقدير الحرف في مثله غير متعين، وإنما حسنه الحالية والظرفية "^(٣).

*** وما ليس حالاً ، ولا ظرفاً مما رُكِبَ تركيب : (خمسة عشر) فشاذٌ كقولهم : (وقعوا في حيص بيص) ، أى فى شدة يعسر التخلص منها^(٤).**

وفسرهما الزمخشري بقوله: " إنّه فى فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين^(٥)، وهما اسمان رُكبا اسمًا واحدًا، ويُنبأ ببناء (خمسة عشر)، والذي أوجب بناءً ههما تقدير الواو فيهما، وذلك أنّ الأصل: (وقعوا فى حيص وبيص)، ثم حذفوا الواو إيجابًا وتخفيفًا، والمعنى على التركيب متضمن معنى حرف العطف، فبنى لذلك كما فعلوا فى (خمسة عشر) وبابه .

و(حيص) مأخوذٌ من: (حاص يحيص) إذا فرّ، يقال: ما عنه محيصٌ، أى: مهربٌ و(بيص) مأخوذٌ من قولهم: (باص يبوص) إذا فات وسبق؛ لأنّه إذا وقع الاختلاط والفتنة، فمنهم هاربٌ، ومنهم فائت^(٦).

بداية يقول ابن مالك: " لشبه الحال بالظرف أشرك بينهما فى الجريان مجرى (خمسة عشر) فى ألفاظٍ محفوظةٍ، إلا أنّ الغلبة للحال، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة؛ لأنّ الواقع حالاً من هذا النوع قائمٌ مقام مفرد، ومغنى عنه، كما أنّ مركب العدد قائمٌ مقام مفردٍ ومغنى عنه "^(٧).

***فأما عن اللغات الواردة فيها فيقول الرضى: "(حيص بيص) بفتح الصادين، والفاء مكسورتان، أو مفتوحتان .. فقلبوا الواو ياءً للاندواج، وهو أولى من العكس؛ لأنّ**

(١) الكتاب ٣/٣٠٣.

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٠١.

(٣) شرح الرضى ٣/١٤٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣//١٦٩٦.

(٥) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢٢٠.

(٦) شرح المفصل ٣/١٤٧.

(٧) شرح التسهيل ٢/٤١٦.

الياء أخفُ من الواو^(١)، ومن كسر فلاتقاء الساكنين، ويجوز أن تجعله صوتاً كأنه حكاية ما يقع من الاختلاط والفتنة .

وعلى هذا لا يكون مشتقاً من شيء، فتكسر كما تكسر الأصوات نحو: (غاقٍ غاقٍ) إذا قدرته تقدير المعرفة^(٢) .

* **وقد يقال: (حَوْصٌ بَوُوصٌ)** بقلب الياء واواً، وقد جاء (حَيْصٌ بَيْصٌ) بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان، أو مكسورتان تشبيهاً بالأصوات، وعلى هذا تكون الواو في (بيص) قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها على حدِّ انقلابها في (ميزان، وميعاد).
وجاء: **(حاصٌ باصٌ)** (حادثٌ باثٌ) بفتحهما^(٣)، والفتح فيهما هو الكثير المشهور^(٤)، ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجاً وَوُجَّاً صَيْرَافاً لَمْ تَلْتَحْصِنِي حَيْصٌ بَيْصٌ لِحَاصٍ^(٥)

* **وقد ينونوهما**، فيقولون: (حَيْصٌ بَيْصٌ)، و (حَيْصاً بَيْصاً) حتى ذلك أبو عمرو^(٦)، مع كسر الفاعلين وفتحهما معربين، والثاني إتياع^(٧).

(١) شرح الرضى ١٤٥/٣ .

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٣ .

(٣) شرح الرضى ١٤٥/٣ .

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٣ بتصرف .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٦٩٩، ١٦٧٠/٣ رقم ١١٥٥ من بحر الكامل دون نسبة، و ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦، و شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٠٢٦، و بينما نسب لأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٢٩٨/٣، و شرح المفصل ١٤٩/٣، و لسان العرب مادة ح.ى.ص ل.ح.ص، و ص.ر.ف قال: "الصيرف: التصرف فى الأمور مادة و.ل.ج، و اصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣١، و تلتحصنى: قَالَ اللَّحْيَانِي: التَّحَصَّنَ فَلَانَ الْبَيْضَةَ إِذَا تَحَسَّاهَا، وَالتَّحَصَّنَ الذَّنْبُ عَيْنَ الشَّاةِ، وَالتَّحَصَّنَ بِيضَ النَّعَامِ إِذَا شَرِبَ مَا فِيهَا مِنَ الْمَخِّ وَالْبِيضِ، وَ قَالَ اللَّيْثُ: لَحَصَّ خَبْرُهُ: اسْتَفْصَاهُ، وَبَيَّنَّهُ شَيْئاً فَشَيْئاً. ينظر: تهذيب اللغة مادة ل.ح.ص، تاج العروس مادة ل.ح.ص، و الإلتحاص: الاضطراب. ينظر: الجيم مادة ل.ح.ص، و حاص: الحاءُ وَالْيَاءُ وَالصَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَيْلُ فِي جَوْرِ وَتَلَدُّدٍ. يُقَالُ حَاصٌ عَنِ الْحَقِّ يَحِصُّ حَيْصًا، إِذَا جَارَ. ينظر: مقاييس اللغة ٢/١٢٤ مادة ح.ى.ص . و برواية: لو بدلا من: لم فى الجيم ٣/ ٢٠٠، و لحاص: مبني على الكسر: اسم الذاهية. ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٩/ ٦٠١٨ .
والمشاهد فيه: حَيْصٌ بَيْصٌ حيث ركب ما لم يكن ظرفاً ولا حالاً، فبنى على فتح الجزئين تشبيهاً له بتركيب خمسة عشر شذوذاً، وفتح أوله الحاء، هو الأكثر .

(٦) شرح المفصل ١١٥/٤ .

(٧) شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣ .

* **ومما ركب تركيب (خمسَة عشر) بشذوذ (الخازياز) في إحدى لغاته** (١).

أصل هذا المركب، وعلّة بنائه: يقول ابن الحاجب: "وأما علّة بناء (الخازياز) فمُشكلةٌ، **ووجه إشكاله**: أنه إن فُدر مفردًا فلا علّة توجب البناء يمكن تقديرها، وإن فُدر مركبًا، فلا علّة يمكن تقديرها إلا (واو العطف) على أن يكون الأصل: (خاز وباز)، وصيرًا اسمًا واحدًا كـ (خمسَة عشر)، ولا دليل يدلُّ على ذلك، بخلاف (خمسَة عشر)؛ إذ قياسه (خمسَة وعشر) (٢).

بينما يقول الرضى عن أصله: "وأما (الخازياز) فإنّه مركب من (خزى) أى: قهر وغلب، ومن

اسم فاعل: (بازى) إذا سما وارتفع، كأنّه قيل: هو (الخازى البازى) فركبا وجُعلا اسمًا واحدًا" (٣).

ولا أستبعد كلا الرأيين، فكلاهما محتملٌ في هذا المركب؛ لا سيما مع توفّر العلّة المسببة للتركيب على كليهما، ومع الاعتراف بأنّ المركب ليس ظرفًا ولا حالًا، وأنّما ركب إلحاقه به بتركيب (خمسَة عشر)، على سبيل الشذوذ.

* **اللغات الواردة في المركب الاسمي غير الظرفي أو الحالى (خاز باز)**

في (خاز باز) سبع لغات، وهى:

(١) (خَازِ بَازِ) بكسر الأوّل والثانى (٤)، بحذف الياءين، وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت (٥)، فرارًا من ستّ فتحات تقديرًا؛ لأنّ الألفين بمنزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان، فإذا فتح تاليها اجتمعت ستّ فتحات تقديرًا، فأوثر الكسر تخلصًا من توالى الأمثال (٦) ومن قال: (الخاز باز) جعله اسمًا للذباب، وهو جائز أن تجعل الشئ باسم صوته (٧)، نحو: (غاق غاق) (٨).

(٢) (خَازِ بَازِ): من العرب من يقول: (الخاز باز) فيبنيه على الفتح، فمن بناه على الفتح فهو بمنزلة (حيص بيص)؛ لأنّه حكاية صوت (٩).

ومن قال: (خاز باز) ففتحهما فإنّه ركبهما وجعلهما اسمًا واحدًا، وبناهما على الفتح تشبيهاً (بـخمسَة عشر) (١٠).

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٧٠٠.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل ١/٤٩٦.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦.

(٤) شرح المفصل ٣/١٥٤.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/١٤٥.

(٦) شرح التسهيل ٢/٤١٧ بتصرف يسير.

(٧) المسائل المنتورة ص ٢٤٤ رقم ٣١٥.

(٨) شرح المفصل ٣/١٥٤.

(٩) المفصل فى صنعة الاعراب ص ٢٩.

(١٠) شرح المفصل ٣/١٥٥.

(٣) (خَازٍ يَازٍ)، ومن قال (خَازٍ يَازٍ) فإنه ركبهما اسماً واحداً، وشبهه بـ(حُضرموت) في لغة من أعرب، وفتح الأول؛ لأنه ينزل الثاني من الأول منزلة تاء التانيث، وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التانيث كـ(بَعْلُكَ) (١).

(٤) (خَازٍ يَازٍ): جعله صوتاً واحداً، ولم يجعله صوتين (٢).

(٥) (خَازٍ يَازٍ): باعراهما على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في (بَعْلُكَ) فيجوز صرف

الثاني وترك صرفه (٣)، وطريق إضافة هذه الأسماء طريق إضافة الاسم إلى اللقب نحو: قيسُ قُفَّةٍ، و سعيذُ كُرْزٍ (٤).

(٦) (خَازٍ يَازٍ) كقاصقاء (٥) بناه على (فَاعِلَاء)، وجعل همزته للتانيث (٦).

(٧) (خَازٍ يَازٍ) كـ(قِرطاس) (٧).

* فإذا أدخلت اللام على هذه اللغات لم تُعَيَّر ما كان مبنياً عن بنائه كما في (الخمسة العشر) (٨).

معاني هذا المركب: له خمسة معانٍ:

(١) ضربٌ من العشب قال:

الصِّلِّ وَالصَّفْصِلُ وَالْيَعْضِيدَا
بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا (٩)

رَعِيْتُهَا أَكْرَمَ عَوْدٍ عَوْدَا
الْحَاذِبَاذِ السِّنِّمِ الْمَجُودَا

(٢) ذبابٌ يكون في العشب قال:

وَجُنَّ الْخَازِبَازُ بِهِ جُنُونَا (١٠).

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي

(١) السابق نفسه.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٠٩.

(٣) شرح الرضي ١٤٦/٣.

(٤) شرح المفصل ١٢٠/٤.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢١ وينظر: شرح الرضي ١٤٦/٣.

(٦) شرح المفصل ١٥٥/٣.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢١، وينظر: شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٨) شرح الرضي على الكافية ١٤٦/٣، وينظر: شرح المفصل ١٢١/٤.

(٩) شرح المفصل ١٥٤، ١/٣، قال: "عامر ومسعود: راعيان، والصِّلِّ والصَّفْصِلُ: نبت، واليعضيد: بقلة، والسِّنِّم: المرتفع، وهو الذي خرجت سنبلته، كأنه يدعوه للفرح بالخصب"، و سفر السعادة وسفير الإفادة ١/٢٤٦، وفي تهذيب اللغة مادة ص.ل.ص.ل. رواية: أرعيتها بدلا من: رعيتها لابن الأعرابي.

والشاهد فيه: الخازياز حيث يراد به ضرب من العشب.

(١٠) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢٢ رقم ١٨٨ من بحر الوافر، وشرح الرضي ١٤٦/٣ رقم ٤١٤ واللسان مادة ف.ق.أ. و ق.ل.ع، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠١/٣ بالشطر الثاني فقط. والشاهد فيه الخاز ياز حيث ورد اسماً للذباب الذي يكون في العشب، وقد بنى على الكسر في جزئية.

- (٣)، (٤) : صوت الذباب ، وِداء في اللهازم^(١) ، قال الشاعر :
- يَا خَازِرَ بَازِرٍ أَرْسِلِ اللّهُزِمَا
إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا (٢) .
- واللهازم : جمع لهزمة، واللهزمتان : عظمتان نانتتان تحت الأذن^(٣) .
- (٥) السُّنُور^(٤) ، وهو أغربها^(٥) .

** وأما (خاق باق) : للنكاح، و(قاش ماش) للقماش فكل واحدٍ منهما سمى بصوته، فبقيا على بنائهما^(٦) .

** والى ما سبق أشار الناظم بقوله :

وَمَا كَ (حَيْصَ بَيْصَ) (خَازِرَ بَازِرٍ) مِنْ
خَالٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ هَكَذَا دُكِنُ (٧) .

(١) شرح المفصل ١٥٦/٣ .

(٢) السابق نفسه رقم ١٨٩ دون نسبة من بحر الرجز، واللسان ماده خ.و.ز. ، و ل.ز.م . والشاهد فيه: خَازِرَ بَازِرٍ حيث وردت للدلالة على الذاء الذي يصيب اللهازم.

(٣) شرح المفصل ١٢٢/٤ .

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٢٢، وينظر : شرح التسهيل ١٧/٢ .

(٥) شرح المفصل ١٥٨/٣ .

(٦) شرح الرضى ١٤٦/٣ .

(٧) الكافية الشافية ١٦٩٣/٣ .

الفصل الخامس: المركب العددي^(١)

المبحث الأول: المركب العددي بين البناء والإعراب

أولاً: مفهوم العدد و التركيب

العدد لغة: عددت الشيء، إذا أحصيته، والاسم العَدْدُ والعَدِيدُ، يقال: هم عَدِيدُ الحَصَى والثَّرَى، أي في الكثرة، وفلانٌ عَدِيدٌ بني فلانٍ؛ أي يُعَدُّ فيهم، وعَدَّهُ فاعْتَدَّ؛ أي صار معدودًا، وَاَعْتَدَّ بِهِ^(٢).

والعدد بوزن (سَبَبٌ وَطَلَلٌ)، وبفك الإدغام مثلهما، وفي اللغة: اسم للمعدود، ومنه قوله - تعالى - : (فَصَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا)^(٣).

والعدد اصطلاحًا: " ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين، أو البعيدين على السواء " كـ (الاثنتين)، فإن حاشيته السفلى واحد، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة في اثنان، وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعددٍ؛ لأنه لا حاشية له سفلى حتى تُضَمَّ مع العُلْيَا، والمراد به هنا: الألفاظ الدالة على المعدود^(٤).
والمركبات العددية هي: "المركبات المزجية"، وهي كل عددين كان بينهما حرف عطفٍ مقدر، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، ومن (الحادي عشر) إلى (التاسع عشر)^(٥).

ثانياً: خصائص المركب العددي

إذا تجاوزت (العشرة) جئت بكلمتين: الأولى النيف، وهو التسعة فما دونها، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك^(٦).

ويقول ابن مالك عن ذلك: " تثبت تاء (ثلاثة) فما فوقها إلى (عشرة) إن كان واحد المعدود اسماً مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً نحو: (عندي من العبيد ثلاثة، ومن الإماء ثلاث)^(٧).

* وكان المذكر بالتاء لأوجه:

أحدها: أن العدد جماعة والجماعة مؤنثة^(٨)، وأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على

(١) المراد به: " ما رُكِبَ تركيب مزج من الأعداد ". ينظر: شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٩٤.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة ع.د.د.

(٣) سورة الكهف من الآية رقم ١١، وينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ٢/٤٢٤.

(٤) حاشية الصبان ٤/٨٦، وينظر: التصريح ٢/٢٦٩.

(٥) السابق نفسه.

(٦) أوضاع المسالك ٤/٢٥٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٣.

(٨) اللباب ص ٢١٨.

أصلها من المذكر، فقالوا: (ثلاثة رجال)^(١)، وأقرت العلامة على التأنيث في المذكر الذي هو الأصل^(٢)، فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر، فلم يكن بد من حذف التاء منها، فقالوا: (ثلاث إماء)، و(ثلاث جوار) وهكذا^(٣).

والثاني: أن الفرق لا يحصل إلا بزيادة، والزيادة يحتملها المذكر لخفته، مع التأنيث من الصّرف لثقله^(٤).

***والثالث:** أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في (علامة، ونسابة)، والمذكر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها.

والرابع: أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال (فعل) في المذكر نحو: (غراب) و(أغربه)، ويجمعون ما كان على هذا المثال في غير المؤنث بغير هاء نحو: (عقاب)^(٥)، و(أعقبه) حملوا العدد على الجمع، فأدخلوا الهاء على المذكر، وأسقطوها في

المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشر^(٦).

***أما (أحد عشر) في المذكر، فلا علامة للتأنيث فيه؛** لأن (أحدًا) قبل التركيب لا علامة فيه فبقى على ذلك، وأما (عشر) فبغير تاء كما ذكرنا في (ثلاثة عشر)، وأما في المؤنث فنثبت العلامتان؛ لأن (إحدى) قبل التركيب تلحقها علامة التأنيث كقولك: (واحدة)، و(إحدهما)، فبقيت عليها في التركيب^(٧)، استصحاباً لحكم ما قبل التركيب، وعملاً بالقياس الغالب^(٨).

***ويستثنى من المخالفة في التأنيث في الصدر المركب العددي العدد (١٢) للمذكر والمؤنث** ولذلك يقول ابن عقيل: "يقال: اثنا عشر" بلا تاء في الصدر والعجز، نحو: (عندى اثنا عشر رجلاً)، ويقال: (اثنتا عشرة امرأة) للمؤنث بناءً في الصدر والعجز^(٩)، فالتأنيث فيهما معاً^(١٠).

(١) عدة السالك ٤/٣ هـ ١.

(٢) اللباب ص ٢١٨.

(٣) عدة السالك ٤/٣ هـ ١ بتصريف يسير جداً.

(٤) اللباب ص ٢١٨، وينظر: أسرار العربية ص ٢١٨.

(٥) العقاب: العقب: العلم الضخم تشبيهاً بالعقاب الطائر ... والعقاب: مرقى في عرض جبل ينظر: العين باب العين والقاف والباء.

(٦) أسرار العربية ص ٢١٨، ٢١٩.

(٧) اللباب ص ٢٢٠.

(٨) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٢٥١ بتصريف.

(٩) شرح ابن عقيل ٤/٥٨.

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢/١٥٧ بتصريف.

فإن قيل: إنك إذا قلت: (ثنتا عشرة) في المؤنث فإتك قد جمعت بين تأنيتين، **فالجواب:** إن التاء في (ثنتا) للإلحاق^(١) وليست للتأنيث، والدليل على ذلك: أن علامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً، وهذه قبلها ساكنٌ، فدل على أنها ليست للتأنيث^(٢).

**** والى العدد المركب معرب الصدر (١٢) في التذكير والتأنيث أشار الناظم بقوله:**

| | |
|---|---------------------------|
| مركباً قاصداً معدوداً ذكر | وأحد أذكر وصلته بعشر |
| والشئ فيها عن تميم كسر | وقل لدى التأنيث إحدى عشرة |
| ما معها فعلت فافعل قصداً | ومع غير أحد وإحدى |
| بينهما إن ركباً ما قدماً ^(٣) | وثلاثة وتسعة وما |

ثالثاً: مميّز العدد المركب.

*** مميّز هذا العدد بمفرد نكرة منصوب؛** لأن المفرد أخف من الجمع، والنكرة أخف من المعرفة، والنصب؛ لأن الإضافة فيها التباس التمييز بالملك^(٤)، فتمييز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً^(٥).

*** وقد يقع المميّز في هذا النوع بجمع،** إذ كان صادقاً على كل واحد من العدد كقوله -تعالى- ﴿وَقَطَعْنَا لَهُمْ آسَافًا اثْنِي عَشْرَةَ آسَافًا﴾^(٦) المراد: اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منها أسباط^(٧).

*** ولا يجوز جمعه عند الجمهور^(٨)،** ولذلك منعه ابن عصفور معللاً بذلك بقوله: ف(أسباطاً) ليست تمييزاً، والدليل على ذلك: أن واحده (سبط)، والسبط ذكر فكات ينبغي أن يقول: (اثني عشر أسباطاً)، فقوله: (عشرة) بقاء التأنيث دليل على أنه ليس

(١) الإلحاق: أن يزداد على أحرف كلمة، لتوازن كلمة أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتّحاد مصدرى الملحق والملحق به... والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون من "شنتر"، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياء في "سلقى". ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ٢٢٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير ٢٩/٢.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٦١.

(٤) توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جني ص ٤٠٤ بتصرف يسير.

(٥) شرح ابن عقيل ٦٠/٤ بتصرف يسير.

(٦) سورة الأعراف من الآية رقم ١٠٩.

(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر ٤/ ١٨٣.

(٨) همع الهوامع ٢/ ٢٧٢.

بتمييز، وإنما التمييز محذوف، فكأنه قال: اثني عشر فرقةً أسباطاً^(١)، وجوزَه الفراء نحو: (عندى أحد عشر رجلاً)^(٢).

* **يقول ابن عقيل: "ولم يميز بالمائة إلا ثلاثاً، و إحدى عشرة"، وأخواتها، فتقول: (ثلاثمائة إلى تسعمائة)، قال المصنف^(٣): وتقول: (إحدى عشرة مائة) إلى (تسع عشرة مائة)، ويحتاج ما ذكر إلى إجماع، وسماع ما في الحديث أن جابراً قال: (كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مائة)^(٤) يعني: أهل الحديبية، وأنّ البراء قال: (كُنَّا يَوْمَ الْحَدِيبَةِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مائة) فيحتمل أن يكون من لفظ الرأوى، ممن لا يتقن العربية^(٥).**

*** **وإلى مميّز العدد المركب أشار الناظم بقوله:**

وَمِيّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مِيّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَهُمَا (٦).

رابعاً: العدد المركب بين البناء والإعراب .

أ- الأصل في الأعداد المركبة .

* **الأصل في العدد المنيف على العشرة أن يعطف الثاني على الأول، فيقال: (ثلاثة وعشرة) فمزج الاسمان، وصيراً واحداً^(٧)، وحكمهما أن يتركب اسما العدد طلباً لخرة^(٨).**

ولم يمزج غير ذلك؛ لأنّ العشرة فما دونها ليس فيه تعدد^(٩)، فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً، حذفت واو العطف، مُغَيَّرًا له عن جهته، فألزمته البناء لذلك^(١٠)، ويُبنى الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، ويُبنى الثاني لتضمّنه الحرف العاطف^(١١).

إلى ذلك كلٌّ من: ابن عصفور، والعكبري، وابن الناظم^(١٢).

(١) شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير ٣٦/٢ .

(٢) همع الهوامع ٢٧٢/٢ .

(٣) المصنف: هو ابن مالك .

(٤) الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ٢١٨/٩، ٢١٩، وفي رواية أبي الدرداء ٢٢٤/٩ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مائة .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٩/٢ .

(٦) ألفية ابن مالك ص ٦٠ .

(٧) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٨٦ .

(٨) الإرشاد إلى علم الاعراب ص ٢٥١ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٦/١ .

(١٠) المقتضب ٢٩/٤ .

(١١) شرح الرضى ١٣٥/٣، وينظر: الفوائد الضيائية ١٢٠/٢ .

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٩/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ص ٢١٨، ٢١٩، وشرح ألفية ابن مالك ص ٥٢١ .

فإن قيل : فلم حذفت الواو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا ؟

قيل : إنما فعلوا ذلك حملاً على (العشرة)، وما قبلها من الآحاد ؛ لقرابها منها لتكون على لفظ الأعداد المفردة، و إن كان الأصل هو العطف .
والذي يدل على ذلك : أنهم إذا بلغوا (العشرين) ردوها إلى العطف ؛ لأنه الأصل، وإنما ردوها إذا بلغوا العشرين لبعدها عن الآحاد^(١) .

* **وقد قال ابن مالك في بيانه لعل بناء المركب العددي فقال** : " شبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال، أو يقال : لما كان (خمسة عشر) مركباً من شيتين من جنس واحد لا عمل لأحدهما في الآخر، ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع إرادة معناه أشبه الحروف المركبة كـ(هلا)، و(لولا)، و(لوما) و(مًا) و(إنمًا) مبنية لذلك"^(٢) .

ب. علة بناء العدد المركب على الحركة وخصوصية الفتح

* **أما عن علة بناء المركب العددي على الحركة فيقول الرضي** : " وبنينا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً"^(٣) ؛ قيل البناء^(٤) .

* **وأما عن بنائه على الفتح على وجه الخصوص فيقول المبريد** : زعم سيبويه أن العرب إذا ضمت عربياً إلى عربيٍّ مما يلزمه البناء ألزمته أخف الحركات، وهي الفتحة^(٥) .

مثل قولهم: (أتاني خمسة عشر رجلاً، ومررت بخمسة عشر رجلاً، وضربت خمسة عشر رجلاً)، صار الرفع والنصب والخفض بمنزلة واحدة لأنه اسم بمنزلة اسمين ضم أحدهما إلى الآخر فألزمت فيهما الفتحة التي هي أخف الحركات^(٦) .

ومن منطلق التخفيف قال الرضي : " وبني على الفتح ليخف به بعض النقل الحاصل من التركيب"^(٧) وتتوينا مقدراً فيه، وإنما حذف لأجل البناء^(٨)، في حالة

(١) أسرار العربية ص ٢٢١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٦٩٤ .

(٣) شرح الرضي ٣/١٣٥، وينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥١ .

(٤) أسرار العربية ص ٢١٩ .

(٥) المقتضب ٣/١٨٢ بتصرف .

(٦) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ٨٤ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣/١٣٥ .

(٨) السابق ٣/١١٨١ .

الرفع، والتّصّب، والجرّ، فلم تغيّر فيها العوامل شيئاً لأجل التّركيب والبناء على الفتح^(١)، وكان الفتح أولى لأنّه أخف الحركات^(٢).

ج- العدد (١٢) بين إعراب الصدر وبناء العجز

يعرب صدر العدد، إعراب التّثنية في الرفع بالألف فتقول: (عندي اثنا عشر رجلاً)، وكذلك في المؤنث تقول: (عندي اثنا عشرة امرأة)، في الرفع، و(رأيت اثنتي عشرة امرأة)، و(مررت باثنتي عشرة امرأة) بالياء في النّصب والجرّ، فتجرى مجرى التّثنية^(٣)، وأمّا عجزهما فيبني على الفتح^(٤).

* أمّا إعراب الصّدر في هذا العدد فلأوجه:

أحدها: أنّهم أردوا الدّلالة على أنّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب، كما صحّحو الواو في: (قود) و(استخوذ).

والثاني: أنّ علامة الإعراب هي حرف التّثنية^(٥)، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التّثنية^(٦)، ولو أبطل لبطل دليل التّثنية.

والثالث: أنّ ما عداه من المركّب جرى مجرى الاسم الواحد، و إعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه^(٧)، وفي حال التّركيب لم يخرج عن ذلك، فوجب أن يبقى على ما كان عليه^(٨).

فإن قيل: فلأى شيء لم يُبين؟

فالجواب: أنّه اسم متّى، والأسماء المنثّيات لا توجد مبنية بعد العوامل في موضع أصلاً^(٩).

* **وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنّهما مبنيان كالباقي^(١٠)، فهما كسائر أخواتهما من الصّدور؛ لكونهما محتاجين إلى الجزء الثاني مثلها، وقال ابن درستويه: كل واحد من لفظي (اثنا عشر) و(اثني عشر) صيغة مستأنفة^(١١)، فهما**

(١) المحرر في النحو لعمر بن عيسى ٣٤٢/١، ٣٤٣.

(٢) أسرار العربية ص ٢١٩.

(٣) وينظر: شرح ابن عقيل ٥٨/٤، ٥٩.

(٤) المحرر في النحو ٣٤٣/١، والمسائل المنثورة ص ٢٤٩، و شرح ابن عقيل ٥٩/٤.

(٥) اللباب ص ٢١٩.

(٦) أسرار العربية ص ٢٢٠.

(٧) اللباب ص ٢١٩ بتصريف يسير جداً.

(٨) أسرار العربية ص ٢٢٠.

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢٩/٢.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٠/٢، وينظر الهمع ٢٢١/٣.

(١١) شرح الرضي ١٣٨/٣ بتصريف.

مبنيان على الألف والياء كسائر أخواتهما المركبات^(١) غاية ما في الأمر أنه وضع للرفع (اثنا عشر)، و (اثنتا عشرة) وللنصب والجر اثني عشر، و اثنتي عشرة^(٢) .

وقد رده ابن عقيل بقوله: ولو كانا مبنيان لكانا بالياء على كل حال، ولم يوجد شيء من الأسماء المنتاه قد ركب من غيره من الأسماء^(٣).

*علة بناء العجز من هذا العدد.

يقول الفارسي: " و (عشر) تبنيها على الفتح ؛ لأنها تضمنت معنى الحرف، وهو نون الاثنيين^(٤) وما قبل النون محل إعراب لا بناء^(٥) .
ولذلك لا يضافان بخلاف أخواتهما^(٦)، فلا يقال: (هذه اثنا عشر) كما قيل: (هذه أحد عشر)^(٧).

ويدل على أنه غير مضاف: أن الحكم المنسوب إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه كقولك: (قبضت درهم زيد)، والحكم هنا منسوب إلى الاثنيين والعشرة كقولك: (قبضت اثني عشر درهماً)^(٨) .
وذلك أنهم أرادوا مزج الاسمين بعد حذف الواو المؤذن بالانفصال، ووجب حذف النون - أيضاً - لأنها دليل تمام الكلمة، ولم يُحذف النون لأجل البناء، فقام (عشر) بعد حذف النون مقامها وسد مسدّها^(٩) .

يقول ابن النّاطم: " فإن قلت: كيف صحّ وقوع العجز من هذا موقع النّون، فأعرب صدره، وما صحّ وقوع العجز من نحو: (خمسة عشر)، موقع النّونين من (خمسة) فأعرب صدره؟

قلت: صحّ ذلك في (اثنا عشر) ؛ لأنّ ثبوت (عشر) بعد الألف فيه متأخّر عن ثبوت النّون في (اثنتان) لما علمت أنّ التّركيب متأخّر عن الإفراد، والمتأخّر لا يمنع أن يُقال

(١) همع الهوامع ٢٢١/٣ بتصريف.

(٢) المساعد ٨٠/٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المسائل المنتورة ص ٢٤٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠/٢.

(٥) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(٦) تسهيل الفوائد ص ١١٨.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٧٠.

(٨) اللباب ص ٢١٩.

(٩) شرح الرضي على الكافية ١٣٨/٣ بتصريف.

: وقع موقع المتقدّم، ولم يصح ذلك في نحو: (خمسة عشر) ؛ لأنّ ثبوت (عشر) بعد التاء فيه ليس متأخراً عن ثبوت التثوين في (خمسة)، بل متقدماً على أنّ تركيب المزج من الأوضاع المتقدّمة على الإعراب المقارن للتثوين، والمتقدّم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخّر^(١) .

* هذا وقد ذكر الأنباري سبباً آخر إضافة إلى السّابق فقال : " أن يكون بُنى على قياس أخواته، لتضمّنه معنى حرف العطف "^(٢)، وقد نصّ ابن عقيل على كلا السببين السّابقين^(٣) .

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٢ .

(٢) أسرار العربية ص ٢٢٠ .

(٣) ينظر : المساعد ٨٠/٢ .

المبحث الثاني: الأمور المتعلقة ببعض المركبات العددية. المطلب الأول: حركة الشين من عجز العدد المركب لمعدود أنثى

من المعروف أنّ الشين من كلمة "عشرة" في العدد المركب لأنثى قد ورد بثلاث حركات: السكون، والكسر، والفتح؛ وعليه فهي مثلثة الحركة.

والمراد بالمثلث لغة: «ثلث: يتلثهما: صار لهما ثالثاً.... وأرض مثلثة: لها ثلاثة أطراف.... وشيء مثلث: موضوع على ثلاثة طاقات»^(١).

والمراد به اصطلاحاً: "اللفظ الذي تختلف حركة بنائه فتحاً، وكسراً، وضماً، أو اللفظ الذي تختلف حركة بنائه على ثلاث صور مع الاتفاق، أو الاختلاف في المعنى"^(٢). وقيل: «ما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط. كالغمر، والغمر، أو بحركة عينه كالرجل، والرجل، والرجل أو ما كانت فيه ضمّتان تقابلان فتحتين أو كسرتين كالسّمسم، والسّمسم، والسّمسم»^(٣).

اللغات الواردة في الشين من عجز المركب لمعدود مؤنث:

في الشين من عجز العدد المركب لمعدود أنثى ثلاث لغات، وهي:

*** اللغة الأولى: تسكين الشين لغة الحجازيين:** يقول ابن الحاجب: "وأما شين العشرة فأكثر العرب على إسكانها، فلذلك لم يجئ تسكين العين"^(٤)، وبلغه أهل الحجاز: إحدى عشرة^(٥)، وثلاث عشرة^(٦)، وقد ذكرها السيوطي في معرض ذكره لألفاظ اختلفت فيها لغة

الحجاز ولغة تميم^(٧).

*** وعن علة تسكين الشين يقول الكيشي بعد أن ذكر قوله - تعالى -:** (فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)^(٨): "يسكنها أهل الحجاز استنقلاً لتوالي الحركات فيما هو كالقلمة الواحدة"^(٩)، ومثلها قوله - تعالى -: (وَقَطَعْنَا لَهُمْ آسَافًا أَمْثًا)^(١٠)،... وقد

- ١ (اللسان مادة ث.ل.ث).
- ٢ (المثلث المختلف المعنى للفيروزآبادي ص ٣١).
- ٣ (المثلث للبطلبوسى ٢٩٨/١).
- ٤ (الإيضاح في شرح المفصل ٥٩٧/١).
- ٥ (الأصول ٤٢٥/٢، وينظر: المحتسب ٨٥/١).
- ٦ (المساعد على تسهيل الفوائد ٧٩/٢).
- ٧ (ينظر: المزهري في علوم اللغة للسيوطي ٢٧٥/٢).
- ٨ (سورة البقرة من الآية رقم ٦٠).
- ٩ (الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٢، وينظر: همع الهوامع ٢٢١/٣).
- ١٠ (سورة الأعراف من الآية رقم ١٦٠).

سكنوا العين؛ لمّا طال الاسم، وكثرت الحركة^(١)، وإفادة المبالغة في الامتزاج^(٢)، وأكثر العرب على فتح العين^(٣).

*** وقد أشار ابن مالك إلى أن التّسكين هو الأشهر، فقال:

وَقَلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَاللُّغَةُ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُرَةُ^(٤)

*** اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: كَسْرُ الشَّيْنِ لُغَةٌ تَمِيمٌ: إن جاوز المؤنث العشرة، فزاد عليها واحداً قلت:

عشرة في لغة بنى تميم^(٥)، ونسب الكسر -كذلك- إلى أهل نجد، وهو أوسع من تميم^(٦).

وقد علل الكيشي للكسر على هذه اللغة بقوله: «تعتدل ترادف الفتحات بتخلل كسرة»^(٧)، ولم يرتض ابن الحاجب هذا التعليل فقال: " وليس بقوى لا في النقل ولا في التعليل؛ لأنه عدل عن الفتح الذي هو أخف إلى الكسر الذي هو أثقل وليس بجيد" ^(٨).

* ولغتنا السكون والكسر على خلاف ما ينطق به كل من القبيلتين: وعن ذلك ابن يعيش معللاً: لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنون، فيقول الحجازيون: نَبَقَه وَتَفَنَهُ بالكسر، ويقول التميميون: نَبَقَهُ وَتَفَنَهُ بالسكون، فلما ركب الاسمان في العدد استحال الوضع فقال التميميون: (إحدى عشرة، وثنتا عشرة).. وقال أهل الحجاز عشرة بسكونها؛ وذلك أن العدد قد نُقِضت في كثير منه العادات، من ذلك قولهم في الواحد: واحد وأحد، فلما صاروا منه إلى العدد قالوا: (إحدى عشرة) فبنوه على "فعل" ^(٩).

والعدد موضع يحدث معه ترك الأصول^(١٠)؛ ولهذا تركت كل من اللهجتين لهجتها إلى لهجة الأخرى، فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن، والمقارنة مع بقية اللغات السامية في هذا اللفظ تثبت أن اللفظ في السامية الأم لم يكن فيه حركة بعد العين.... ومعنى هذا أن لهجة الحجاز على الأصل، وبينما (عشرة) في تميم من قبيل

- (١) اللهجات العربية نشأة وتطوراً د/ عبد الغفار هلال ص ٣٠٤ .
- (٢) حاشية الصبان ٩٦/٤ .
- (٣) الإيضاح في شرح المفصل ٥٩١/١ .
- (٤) شرح الكافية الشافية ١٨٦/٢ .
- (٥) الأصول ٤٢٦/٢ .
- (٦) اللهجات العربية نشأة وتطوراً ص ٣٠٤ .
- (٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٥٢ .
- (٨) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٩/١ .
- (٩) شرح المفصل ١٨/٤ بتصريف يسير .
- (١٠) المحتسب ٣٢٦/١، ٣٢٥ .

اجتلاب الحركة وهو ما يسمّى بالقلقلة^(١)، وكتب النحو واللغة تجمع على أن الأفصح التّسكين^(٢).

**** اللغة الثالثة: فتح الشين لغة لبعض تميم** : فترك على ما كانت عليه، وعليه قراءة الأعمش، (فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)^(٣)، قال الرّمخسريّ: الفتح لغة، وقال ابن عطية: وهي لغة ضعيفة، وقال المهديّ: فتح الشين غير معروف، ويحتمل أن تكون لغة^(٤).

قال ابن مالك: "وهذا أشدّ من قراءة من قرأ بالكسر"^(٥)، وقد نسبها السيوطي لبعض تميم فقال: "وتميم تنقل الشين، ومنهم من يفتحها"^(٦).

المطلب الثاني: اللغات الواردة في العدد المركب (ثمانية عشر)

لقد تعددت اللغات الواردة في العدد المركب وهي كما يلي :

(١) **ثمانية عشر**، بينائه على فتح الجزأين، وعنه يقول ابن يعيش: " فمن فتح أواخرها أجراها مجرى أخواتها .. لأنّ العلة واحدة"^(٧)، والفتح هو الأجود؛ وذلك لخفة الفتح على الياء :

(٢) **ثمانية عشر** : بالياء الساكنة "^(٨) كسكونها في (معدى كرب)، و(قالى قلا)^(٩).

(٣) **ثمان عشر** : بحذف الياء من الصّدر مع فتح الثّون، وبقاء العجز مبنياً على الفتح، وعنه

يقول ابن عصفور: " ويجوز حذف الياء وفتح الثّون "^(١٠) للتركيب^(١١)، ومنه قول الشاعر :

- ١ (اللهجات في التراث القسم الأول الجانب الصوتي والصرفي د.أحمد الجندي ٢٤٧/١، ٢٤٨.
- ٢ (اللهجات العربية نشأة وتطوراً ص ٣٥ .
- ٣ (سورة البقرة من الآية رقم ٦٠ ، والقراءة في : المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣ قال : " اثنتا عشرة" بكسر الشين الأعمش، " اثنتا عشرة" بفتحها الأعمش أيضاً، وينظر: المحتسب ٨٥/١ .
- ٤ (البحر المحيط لأبي حيّان ٢٢٩/١ .
- ٥ (شرح التسهيل ٤٠١/٢ .
- ٦ (المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٧٥/٢ .
- ٧ (شرح المفصل ٢٧/٦ .
- ٨ (شرح جمل الزجاجي ٣٤/٢ .
- ٩ (همع الهوامع ٢٢١/٢، وشرح المفصل ٢٧/٦ .
- ١٠ (شرح جمل الزجاجي ٣٤/٢ .
- ١١ (همع الهوامع ٢٢١/٣ .

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَأَثْنَيْنَ وَأَرْبَعًا (١)

(٤) **ثَمَانِ عَشْرَةً** : بحذف الياء من الصّدر وبقاء الكسرة دليلاً عليها، وعن هذه اللّغة

يقول ابن

مالك : " وحذفها مع كسر الثّون " (٢) دلالة عليها (٣) ، وأثما حذف الياء على لغة من يقول : طوال الأيد (٤)

وهي من أوهام الخواص، كما عدّها الحريري معللاً بقوله : " لأنّ الياء في (ثمان) المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة، وحالة النّصب كالياء في (قاضي) " (٥).

* **وقد استدل على هذه اللّغة بالبيت السابق :**

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَأَثْنَيْنَ وَأَرْبَعًا (٦).

وهي عند الحريري من قبيل الضّرورات الشعريّة (٧).

المطلب الثالث : العدد المركب مسمى به. و مضافاً إلي غير مميزه

أالعدد المركب مسمى به

أحدث هنا عن العدد المركب مسمى به، وحول ذلك يقول المرادي : " و إن سُمّي به فيجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تُقره على حاله، ويبقى تركيبه، و بناؤه.

والثاني : أن تُعربه إعراب ما لا ينصرف.

والثالث : أن يُضاف صدره إلى عجزه، فيصير مركباً إضافياً (٨).

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٤/٢ رقم ٤٤٧ دون نسبة من بحر الكامل، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٤ رقم ١١٤٥ ، ولالأعشي في الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية مادة : ث.م.ن. ولم أجده في ديوانه ، ورواية : فلقد بدلاً من ولقد في تهذيب اللّغة مادة ث.م.ن .

والشاهد فيه : ١ **وَتَمَانِ عَشْرَةً** حيث حذف الياء من صدر المركب العددي، وأبقى فتحة البناء على ما قبل الآخر مع بناء العجز - أيضاً - على الفتح .

٢ **ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا** حيث صرف العدد المفرد ثمانى ، فنوّنه ونصبه على الصّحيح .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٣/٢ .

(٣) همع الهوامع ٢٢١/٣ .

(٤) الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية مادة ث.م.ن .

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ٤٤٨ .

(٦) ينظر : تهذيب اللّغة مادة : ث.م.ن ، **والشاهد على هذه الرواية** : **وَتَمَانِ عَشْرَةً** حيث حذف الياء، وأبقى الكسرة دليلاً عليها .

(٧) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص ٤٤٨ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٥/٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٦٦، ٣٦٥ .

ب- العدد المركب مضافاً إلى غير مميزه

* يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها (١) ، فتضاف إلى مستحقّ المعدود (٢) نحو: (أحد عشر زيد) (٣) ، كقولك: (هذه خمسة عشر) (٤) ، فيستغنى عن التمييز غير (اثني عشر) و (اثني عشرة) (٥) .

واللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

** الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه (٦) ، فنقول: هذه (خمسة عشر) و (رأيت خمسة عشر) و (مررت بخمسة عشر) (بفتح آخر الجزأين) (٧) ، فيستصحب عندهم البناء في الإضافة، كما يُستصحب مع الألف واللّام بإجماع (٨) .

* ولم تؤثر الإضافة في البناء لسببين: أولهما : أنّ هذه الإضافة عارضة، واستعمالها قليل، وثانيهما : أنّ المبنى قد يُضاف كما في إضافة (كم) إلى مميزها (٩) .

وعن هذا الرأى يقول ابن مالك : " والأجود فيما أُضيف من هذا المركب أن يبقى مبنياً، كما يبقى مع دخول الألف واللّام عليه ؛ لاستواء الألف واللّام، والإضافة في الاختصاص بالأسماء، فيقال: (أحد عشر مع أحد عشر زيد) كما يقال: (الأحد عشر مع الأحد عشر)، إلا أنّ العرب مجمعون على بقاء البناء على الألف واللّام" (١٠) .

وقال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : " وعلماء البصريين يوجبون في هذا الوجه في استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ؛ لأنّه المعروف المشهور في الاستعمال العربي" (١١) ، وقد نقل ابن عقيل عن ابن عصفور القول بضعفه (١٢) .

** والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح ، وجزّ العجز بالإضافة ، ثم جرّ ما بعده لفظاً أو محلاً ، وقد استحسّن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور: أنّه الأفضح (١٣) ، إذا

- (١) شرح ابن عقيل ٦٠/٤ .
- (٢) مستحقّه : أي مالكة وشبهه، ينظر : عدة السالك ٢٥٨/٤ .
- (٣) أوضح المسالك ٢٥٨/٤ ، ٢٥٩ .
- (٤) توجيه اللمع ص ٤٣٩ بتصرف، وينظر: المساعد ٨١/٢ .
- (٥) أوضح المسالك ٢٥٨/٤ / ٢٥٩ .
- (٦) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ٦١/٤ .
- (٧) شرح ابن عقيل ٦٠/٤ بتصرف يسير، وينظر : المقرب ومعه مثل المقرب ص ٨٧ .
- (٨) شرح ألفية ابن مالك ص ٥٢٣ بتصرف يسير جداً، وينظر : التصريح ٢٧٥/٢ .
- (٩) عدة السالك ٢٥٨/٤ هـ رقم ٢ و كم .
- (١٠) شرح التسهيل ٤٠٢/٢ .
- (١١) عدة السالك ٢٥٨/٤ هـ رقم ٢ .
- (١٢) ينظر : المساعد ٨١/٢ .
- (١٣) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ٦١/٤ .

دعت حاجة إلى إضافته^(١)، فيقال: (هذه خمسة عشر)، ببقاء الصدر مفتوحاً، وتغيير آخر العجز بالعوامل^(٢). والقياس على هذا جائز عند الأخفش^(٣).

وعنها يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: (خمس عشر) وهي لغة رديئة"^(٤) ضعيفة... وإذا ثبت كونه لغة، لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة^(٥). وعلق على رأيه المبرّد فقال: "فأمّا الإضافة فجيدة، وأمّا الإعراب فيه فردى؛ لأنّ ما أعرب مضافاً، أعرب نكرة، فترك الإعراب له نكرة مخرج له من الإعراب مضافاً"^(٦).

*** والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز** مجرور أبداً على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافاً إلى ما يُذكر بعده، فتقول: (زراني خمسة عشر زيد) برفع (خمس) على الفاعلية، وجرّ "عشر" بالإضافة، وجرّ "زيد" - أيضاً-، وقد جرّ ذلك الكوفيون^(٧). وهم يعاملون العدد المركب معاملة المركب الإضافي^(٨)، مزالاً بناءهما^(٩)، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة^(١٠).

وقد نسبة الناظم وابنه إلى الكوفيين^(١١)، وأباه البصريون^(١٢).
*** وحجة الكوفيين:** سماعهم عمّن يتقون بعربيته، كقول أبي فقعس الأسدي، وأبي الهيثم العفيلي: (ما فعلت خمسة عشر)، رواه عنهما الفراء^(١٣) سماعاً^(١٤).
وقد نقله عنه ابن عصفور مشروطاً بأن يكون العقد مضافاً إلى الاسم، ثم قال **ببطلانه؛** لأنّه لم يُسمع في كلامهم^(١٥)، وكلامه غير منضبط طالما قال الفراء -

(١) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(٢) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(٤) الكتاب ٢٩٦/٣.

(٥) حاشية الصبان ١٠١/٤.

(٦) المقتضب ٣٠/٤.

(٧) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ٦١/٤.

(٨) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٥٩/٤ هـ رقم ٢ بتصرف يسير.

(٩) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.

(١٠) شرح الرضى على الكافية ١٣٥/٣.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٥٢٣.

(١٢) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ٦١/٤.

(١٣) معاني القرآن ٣٤/٢.

(١٤) شرح الكافية الشافية ١٦٨٢/٣.

(١٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠/٢.

فيما نقلته عنه - أنه قد سمعه من أبي قفص، وأبي الهيثم، وأجازوا - أيضاً - هذا الوجه دون إضافة^(١).

ولم يجعل الفراء ذلك مخصوصاً بالشعر، بل أجازه في النثر والنظم^(٢)، وأثبت ذلك الفراء قياساً مطرداً، ونسبه ابن عصفور مرةً إلى الكوفيين، ومرة إلى الفراء^(٣)، وقد نقل ابن مالك عن الكوفيين وغيرهم القول بأنه في البيت السابق ضرورة شعرية^(٤) والجمهور منعوا قياس ذلك^(٥)، واستدلوا على ذلك بقوله :

عَلِقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ^(٦)

وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وهو مشبه بـ(بعطبك) ضرورة^(٧)، غير مسلم له ما ادّعاه من دعوى الإجماع على ذلك ؛ فإن الكوفيين يُجيزون ذلك مطلقاً^(٨) في الشعر وفي غير الشعر^(٩).

* وقد أجاب السيوطي عن هذا الشاهد بأنه ضرورة ؛ إذ لا معنى لهذه الإضافة ؛ لأنها إما بمعنى (اللأم)، أو (من)، والنيف ليس للعشرة، ولا فيها، هل هو زيادة عليها^(١٠).

* علة استثناء العدد المركب معرب الصدر من الإضافة :

يستثنى من الإضافة المركب العددي معرب الصدر، ولذلك يقول ابن عصفور : "ولا يجوز إضافة (اثني عشر) و (اثنتي عشرة)"^(١١) ؛ لأنه لا يخلو أن تحذف (عشرًا) أو

(١) أوضح المسالك ٢٥٩/٤.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٣/٤ بتصرف

(٣) المساعد ٨١/٢، وينظر : في نسبه إياه للكوفيين شرح الجمل ٢٩/٢، وفي نسبه إياه للفراء شرح الجمل ٣٠/٢.

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٨٢/٣.

(٥) الهمع ٢٢٠/٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢٩/٢ رقم ٤٧٦ دون نسبة من بحر الرجز، وشرح الأشموني ١٠٢/٤ رقم ١١٩٤ بعجزه، وكذا في الهمع ٢١٩/٣ رقم ١٦٨٨، وبتمامه في شرح الشواهد ١٠٢/٤ رقم ١١٩٤ قال : " رجز لم يدر راجزه، وقيل : فماله فضيع بن طارق"، وبتمامه في أوضح المسالك ٢٥٩/٤ رقم ٥٢٧ وعدة السالك ٢٥٩/٤ رقم ٥٢٧ وقد نقل عنه الشيخ خالد نسبه إلى نفيع بن طارق، وشرح الرضى ١٣٥/٣ رقم ٤٧١، وشرح التسهيل ٤٠٢/٤، ١١٥.

والشاهد فيه : ثمانى عشرة حيث أضاف صدر المركب العددي إلى عجزه دون أن يكون العدد بأسره مضافاً إلى مستحقه على مذهب الكوفيين.

(٧) السابق ص ٣٠.

(٨) الضمير : للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد.

(٩) عدة السالك ٢٦٠/٤.

(١٠) همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(١١) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٨٧.

تثبته، فإن أثبتته كنت كمن جمع بين التثوين والإضافة ؛ لأنّ (عشرًا) إنّما بُنى لوقوعه موقع النون، و إن حذفت التيس بإضافة (اثنين)، فلذلك لا يجوز إضافته إلى الاسم^(١)، فلو سُمي بـ(اثنا عشر) لقليل في اضافته: (اثناك) ؛ لأنّك لست تريد العدد ولا تريد أن تفرق بين عددين^(٢).

*** وإلى إضافة الأعداد المركبة أشار الناظم بقوله :

وإن أُضيفَ عددٌ مُركَّبٌ يَبْقُ البنا وَعَجْزُ قَدْ يُعْرَبُ^(٣).

الرأي الراجح:

يبدو لي - والله أعلم - أنّ الراجح من المذاهب الثلاثة هو رأي البصريين لا سيما - سيرد لاحقاً - وأنّ العرب تعرّف المركب العدديّ بأل، ولا تؤثر (أل) في بنائه، فضلاً عن أنّ الإضافة فيه عارضة في هذه الحالة، والأصل مراعاة الأصل، كما أنّ بعض الأسماء المبنية كـ(أى)، و(كم) الخبريّة، و(لن) يُضافون ويبقون على مالهم من بناء، دون أن تؤثر فيهم الإضافة شيئاً، وأمّا عن مذهب الأخفش فقد نظره بالمركب المزجي (بعلبك)، وهو ممنوع من الصّرف للعلميّة والتّركيب المزجي في اللغة المشهورة، أمّا المركب العدديّ ففيه التّركيب فقط فهو قياسٌ مع الفارق .

وأما عن رأي الكوفيّين والفرّاء، و إن كان قد سمع به من العرب الموثوق بهم، إلاّ أنّه ليس كثيراً في استعمالهم، ولا تقعد القواعد إلاّ على الشائع، وهذا عكس مذهب الكوفيّين الذين يقعدون على القليل، والتّادر، فضلاً عن بناء المركب وهو نكرة، فلا أقلّ من أن يبقى على حاله وهو مضاف .

المطلب الرابع: العدد المركب مقترناً بأل

لا اختلاف بين النّحاة في جواز دخول (أل) على المركب العدديّ، ولا اختلاف بينهم في بقاءه على بنائه مع (أل)، ولكن الاختلاف بينهم في مدخول (أل) هل تدخل على الصّدر دون العجز؟، أو أنّها تدخل على كلا جزئيّ المركب العدديّ ؟ ولذلك يقول النّحاس - رحمه الله - : " ولا اختلاف بين البصريّين والكوفيّين أن تعريف هذا العدد بإدخال الألف والنون في أوّله"^(٤).

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٠/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٨٣/٣.

(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٦٠/٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/١.

وللنّاحة في ذلك مذهبان:

* **المذهب الأوّل: للبصريين:** أهل البصرة لا يجيزون إلا إدخال الألف واللّام في الأوّل خاصة^(١)، تقول فيما فوق العشرة إلى تسعة وتسعين: (عندى الخمسة عشر درهماً، والستة عشر فرساً)، فدخلت الألف واللّام على الاسم الأوّل وتحذفها من (عشر) ومن التّمييز أصلاً أبداً عند البصريين^(٢).

* **ومثال دخوله على أوّل جزئى المركب قول النّبىّ - صلى الله عليه وسلّم - لعمر -**

رضى الله

عنه - (إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَصُمْ الثَّلَاثَ عَشْرَةَ، وَالْأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ)^(٣).
أى صم يوم الثّلاث عشرة ليلة، والأربع عشرة ليلة، ويوم الخمس عشرة ليلة، فحذف المضاف،

وأقام المضاف إليه مقامه، ولولا ذلك لقال : صُمّ الثلاثة عشر، والأربعة عشر، والخمسة عشر^(٤).

وقوله: (الثّلاث عشرة)، وما بعدها : أدخل الألف واللّام على الاسم الأوّل من المركب^(٥).

والبصريون قالوا : المركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إنّ الإعراب في محلّ جميعه، فكان ثانيه كوسط الكلمة^(٦).

قال ابن عصفور: وسبب ذلك عندهم : أنّ المركب مبنى، فصار كالاسم الواحد و إذا تنزلا منزلة اسم واحد، فينبغى ألاّ يُجمع فيه بين علامتى تعريف، وأن يلحق الاسم الأوّل منهما^(٧).

ولا يُعرّف إلاّ بمثل ما يُعرّف به الاسم الواحد ؛ والاسم الواحد لا يتعرّف إلاّ بأن تدخل الألف واللّام في أوّله خاصة^(٨)، فكما يُقال: (ما فعلت النّسعة) ؟ قيل: (ما فعلت النّسعة عشر)^(٩)؛ لأنّ الثّانى يتنزل منزلة بعض حروفه^(١٠).

(١) شرح جمل الزجاجي ٣٥/٢.

(٢) المحرر في النحو ٣٥٤/١.

(٣) رواه أحمد في مسنده ٣٣٧/١ رقم ٢١٠، وهو جزء من نهاية حديث، والحديث في رياض الصالحين للنوى ص ١٥٥ رقم ٣٠٧، دون التعريف بأل؛ وعليه فلا شاهد في هذه الرواية.

(٤) شرح التسهيل ٤٠٩/٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٣٧٠.

(٦) همع الهوامع ٢٢٣/٢.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٣١٣/١ مسألة رقم ٤٣.

(٨) شرح الجمل ٣٥/٢.

(٩) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٦٩.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٣/١ مسألة رقم ٤٣.

ولا يُعرف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه^(١)؛ فلذلك لا تقول: (الخمسة العشر)، وإنما لم تلحقها المميز؛ لأنه لا يكون إلا نكرة^(٢)، ولأن تعريف التمييز خطأ^(٣).

* هذا هو الاختيار عند الكتاب والعلماء^(٤)، وعلى هذا القياس^(٥).

** وإلى هذا الحكم أشار الناظم بقوله:

وَكُونُ (أَل) مُقْتَرِنًا بِالصَّدْرِ لَا سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ قَبْلًا^(٦).

** المذهب الثاني: للكوفيين: أهل الكوفة يدخلون الألف واللام في الأول والثاني، فيقولون: (عندى الأحد العشر درهماً)^(٧).

على ضعف، وجاز ذلك مع أنهما كاسم واحد؛ لأن الإفراد فيهما ملحوظ من قبل أنه اغتفر فيهما لتوالي ست حركات في (أحد عشر) فيهما، و(أربعة عشر)، و(ثمانية عشر)، وتوالي خمس حركات في (ثلاثة عشر)، فما فوقها سوى (أربعة عشر)، و(ثمانية عشر)، فكما لحظ فيها الإفراد من هذا الوجه، جاز أن يلحظ من وجه آخر^(٨).

وللكسائي والفرّاء نسبة النحّاس فقال: "وأجاز الكسائي والفرّاء^(٩)": (مضى الأحد العشر)^(١٠).

قال الكوفيون: "إنما قلنا بهذا؛ لأنه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن بعض العرب^(١١)".

وقد علّل ابن يعيش بقوله: "لأنّهما في الحقيقة اسمان، والعطف مرادٌ منهما، ولذلك وجب بناؤهما، ولو صرّحت بالعطف لم يكن بُدٌّ من تعريفهما، فكذلك إذا كان متضمناً معنى العطف^(١٢)".

(١) شرح الجمل ٣٥/٢.

(٢) توجيه اللمع ص ٤٤٤.

(٣) الجمل في النحو للزجاجي ص ١٣٠.

(٤) السابق نفسه بتصرف.

(٥) المقتصد في شرح الايضاح ٧٣٩/٢.

(٦) الكافية الشافية ١٦٥٩/٣.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٣٥/٢.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣.

(٩) معاني القرآن ٣٣/٢.

(١٠) إعراب القرآن ٣١٢/١.

(١١) إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٤٣ بتصرف رقم ٢١.

(١٢) شرح المفصل ٢٧/٤.

وقد أجاز ذلك الفراء ، فقال : " وإن شئت أدخلت الألف واللام - أيضاً - في (الدرهم) الذي يخرج مفسراً " (١)، وهي طريقة قوم من الكتاب (٢) .

* وقد رأى ابن جنى زيادتها في العجز فقال : " فاللام في (العشر) لا تخلو من أن تكون للتعريف، أو زائدة، فلا يجوز أن تكون للتعريف ؛ لأن (خمسة عشر) اسمان جعلتا كالأسماء الواحدة، وقد تعرف الاسم في أوله باللام في (الخمسة)، فمحال أن يتعرف الاسمان من جهتين، ويلامين، فثبت أن (اللام) في (العشر) زيادة ؛ لأنها ليست لازمة لزومها في (الآن، والذي) ونحو ذلك (٣) .

* وقد رُدَّ بأن تعريف المركب لا حجة لهم فيه ؛ لقلته وشذوذه، والشاذ لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه، وقد منعه البصريون، وهو الصحيح المعروف ؛ لأنَّ الاسمين لما رُكبا امتزجا فصارا كاسم واحد، و إذا صار كذلك فلا يجتمع على تعريفه أدوات تعريف، بل ينبغي أن تلحقه الأول منهما، كما تلحق بأول الاسم المفرد (٤) .

* وإذا محال عند البصريين ؛ لأنَّ المميز واحد يدلُّ على جمع، فإذا كان معروفاً لم يكن فيه هذا المعنى (٥) .

* وقال ابن يعيش بفساده ؛ لأنَّ التَّمييز لا يكون إلا نكرة (٦)، وإنما توجب أن يكون نكرة ؛ لأنَّ

الغرض تمييز المعنود من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة ؛ لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التي هي أثقل (٧) .

* وقد وصفه ابن عصفور بالشذوذ فقال : " وذلك شاذ جداً، وهو عندنا يخرج على زيادة الألف واللام في التَّمييز ؛ لأنَّ التَّمييز لا يكون أبداً إلا نكرة (٨) .

* وبالرغم من ذلك فقد أجازوه الكوفيون، وحثَّهم في ذلك قولهم : " لا مانع في اللفظ من كونه معرِّفاً " (٩) .

(١) معاني القرآن ٣٣/٢ .

(٢) المحرر في النحو ٣٥٥/١ بتصريف

(٣) سر صناعة الاعراب ٣٦٥/١ .

(٤) إنتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٤٤ بتصريف .

(٥) إعراب القرآن ٣١٢/١ .

(٦) شرح المفصل ٣٣/٦ .

(٧) أنتلاف النصره ص ٤٤، ٤٥ مسألة رقم ٢٢ .

(٨) شرح جمل الزجاجي ٣٥/٢ .

(٩) أنتلاف النصره ص ٤٥ مسألة رقم ٢٢ .

*** وإلى تعريف العدد المركب وتمييزه أشار الناظم بقوله:

وَكُونُ ذَا التَّمْيِيزِ مَقْرُونًا بِالِّ نُطِقَ بِهِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ يَحْتَمَلُ
ذَا الْوَجْهِ وَحَدَهُ نَحْوُ : الْأَحَدِ الْعَشْرُ الدَّرْهَمَ فِي بَابِ الْعَدَدِ (١).

المطلب الخامس: مجئ صدر العدد المركب على زنة (فاعل)

يجوز أن تصوغ من (اثنين) و (عشرة) وما بينهما اسم فاعل، فتقول: ثان، وثالث، ورابع إلى العاشر كما تقول: ضارب وقاعد (٢) بوزن (فَاعِل) بغير تاء من لمذكر، وفاعله بالتاء من المؤنث (٣).

* ويكون اسم الفاعل مبنياً مع العشرة، كما كان النيف، فتقول: "حادى عشر" إلى "تسعة عشر" (٤).

* وإن كان العدد على وزن (فاعل) جاء على وفق المعدود مفرداً أو مركباً، تقول: (الباب الرابع)، و (الباب الرابع عشر)، و (الصفحة التاسعة)، و (الصفحة التاسعة عشر) (٥).

والبناء ثابت في هذا المركب (٦)؛ وعلى هذا القياس يجرى هذا العدد (٧).
* وبنى (حادى عشر) إلى (تاسع عشر) بناء (خمسة عشر)، وذلك: لأن أصل (خامس عشر) (خامس وعشر)، كما تقول: الخامس والعشرون، والرابع والستون (٨).

وقيل: فيه نظر؛ لأن التاني فيه لا يتضمن الحرف؛ لأنه لا يُراد به (الحادى وعشر).

(١) الكافية الشافية ١٦٥٩/٣.

(٢) أوضح المسالك ٢٦٠/٤.

(٣) همع الهوامع ٢٢٤/٣.

(٤) المقرب ومعه مثل المقرب ص ٣٩٤.

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ص ١٣.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ١٢٠/٢.

(٧) المقتضب ١٨٠/٢.

(٨) شرح الرضى ١٣٦/٣.

وجوابه: أن المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق ضمن أسماء العدد واحد من المشتق منه، لكن لامطلقاً، بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه، (فحادي عشر) متضمّن حرف

العطف باعتبار أنه مأخوذ من (أحد عشر) المتضمّن حرف العطف لا باعتبار أن أصله (حادي عشر)؛ إذ لا معنى له^(١).

* **فإن أضفته إلى العدد الموافق** قلت: ثالث عشر ثلاثة عشر، وإن شئت حذف (عشر) الأول لدلالة (عشر) المتأخر عليه، ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب البناء وهو أجود الوجوه^(٢)، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل، وتجرّ الثاني بالإضافة، والوجه الثاني: أن تعرب الأول، وتبنى الثاني^(٣).

* **وحكى الكسائي^(٤) إعراب الأول وبناء الثاني**، وحكى من كلامهم: (أليسوا ثالث عشر) بإعراب (ثالث) وبناء (عشر)، ووجهه أنه جعل الثلاثة المحذوفة من قولهم: (ثلاثة عشر) مرادةً فبنى عشرًا من أجل ذلك، وحذف (عشرًا) من الأول وهو لا يريد، فأعرب (ثالثًا)، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

* **وزعم بعضهم أنه يجوز بناء كل واحد من الاسمين؛ لحلوله محل المحذوف من صاحبه، وهذا باطل**، لأنه يحتمل أن يكون ما ورد من قولهم: (ثالث عشر) مفردًا، فمن أين العلم أنه قد حذف منه (أحد عشر)؟، وأمّا إذا أعرب ففيه دليل على أنه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لتضمّنه معنى الحرف^(٥).

* **وإن أضفته إلى المخالف لم يجز فيه إلا وجهان: أحدهما:** أن تقول: (هذا ثالث عشر اثني عشر)^(٦) فلا يجوز فيه إلا بالإضافة^(٧).

(١) شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢/١٢٠.

(٢) المقرب ص ٣٩٤.

(٣) أوضح المسالك ٤/٢٦٣.

(٤) وابن السكيت وابن كيسان، ينظر: أوضح المسالك ٤/٢٦٣.

(٥) شرح الجمل ٢/٣٩، ٤٠، بتصرف.

(٦) المقرب ص ٣٩٥.

(٧) شرح الجمل ٢/٤٠.

والآخر: أن تحذف (عشر) المتقدم لدلالة المتأخر عليه ، ويُعرب اسم الفاعل لزوال موجب بنائه، فنقول: (هذا ثالثُ اثني عشر)، وقيل : ذلك جائز في الباقي^(١)، ولا يجوز أن تحذف (أحدًا) من الثاني ؛ لئلا يلتبس بالعدد الموافق^(٢) .

***** وإلى صوغ العدد على وزن فاعل أشار ابن مالك بقوله :**

وَضَعُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَالٍ
وَاحْتَمَهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالنَّوْءِ وَمَتَى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بَعِيرًا^(٣)

***** ثم يشير إلى اشتقاق صدر العدد المركب على وزن " فاعل" فقال :**

وَإِنْ أَرَدْتَ مَثَلِ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيْ بِتَرْكِيْبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالْتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي^(٤)

(١) المقرب ص ٣٩٥ .

(٢) شرح الجمل ٤٠/٢ .

(٣) ألفية ابن مالك ٦١ .

(٤) السابق ص ٦١، ٦٢ .

الخاتمة

الحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيله، واتبع نهجه إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

فقد بذلت في إعداد هذا البحث جهداً كبيراً، وقد توصلت من خلاله إلى عدد من النتائج ، وهي كما يلي:

أولاً: أن التركيب: إثبات الشيء في الشيء ، والمركب: " ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه" ، و هو بمنزلة اسم واحد في شدة الإنعقاد.

ثانياً: أن التركيب فرع ما لا تركيب فيه، فالأصل في الاسم عدم التركيب، وهو فرع على الأفراد ؛ لأنه ضم مفرد إلى مفرد على قصد جعلهما اسماً لشيء واحد.

ثالثاً: أن المركب أعم من المؤلف ؛ إذ لا بُد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب.

رابعاً: أن المركبين المزجي والإضافي من أقسام المركب غير المفيد.

خامساً: أن المركب المزجي لا يتضمن فيه الاسم الثاني حرفاً ، والجزء الأول منهما مبني على فتح الجزئين على مذهب أكثر العلماء، والجزء الثاني معرب ، وقد أطلق عليه : " امتزاجي".

سادساً: أن المركب : إما تام أو غير تام، لأنه إما أن يصح السكوت عليه ، فلا يكون مستتباً للفظ آخر ينتظره المخاطب، ويسمى "كلاماً" ، ويحتمل الصدق والكذب، وإما أن لا، وهو المركب غير التام ، ولا يحصل للسامع خبر أو طلب، والمركب غير التام إما تقيدي، إن كان الثاني قيداً للأول، وإما غير تقيدي إن كان غير ذلك.

سابعاً: للمركب المفيد ضربان : ما كان جزؤه الأول اسماً، فيسمى جملة اسمية، ما كان جزؤه الأول فعلاً، فيسمى جملة فعلية.

ثامناً: تتعدد أقسام المركب غير المفيد، وهي: المركب الإضافي ، وهو أكثر المركبات ؛ لأن منه الكنى، ومركب منع الصرف، وقد أطلق عليه: " امتزاجي" ، وهناك لغية بيناء الجزأين على الفتح ، وقد يكون غير مختوم بـ(ويه) ، أو مختوماً بها ، والمركب المزجي إن كان غير علم كان مبني الجزأين على الفتح

غالبا، وما ختم بويه ببني آخره على الكسر، على الأشهر، والمركب الإسنادي ، وقد يكون مُفيدا ، وَغَيْر مُفيد ، وَيُسَمَى "جَمَلَةً" ، والمركب العددي ، وهو كلّ عددين كان بينهما حرف عطف مُقدّر، ويجب فيه بناء الاسمين معاً؛ وذلك لأنّ الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف، فكمّل من مجموعهما مقدّار معلوم ، والمركب البياني ، وهو كلّ كلمتين كانت ثانيتهما موصحةً معنى الأولى ، ويشمل : المُركب الوصفيّ ، والمُركب التوكيديّ ، والمُركب البدليّ ، ويبدو لي أنّ في إطلاق المركب على هذه الثلاثة ضرباً من التجوز والاتّساع.

تاسعا : في المركب المزجيّ الذي صحّ الحرف الأخير من جزئه الأوّل ، وكان غير

مختوم بـ(ويه) ثلاث لغات: إحداهما : وهي أفصحها، إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، ويبني جزؤه الأوّل على الفتح دائماً ، وهو مذهب أكثر العلماء ، ولايمنع إلا مع العلميّة ، ولا ينصرف في التعريف وينصرف في التّكثير، والمركب المزجيّ الذي يختم صدره بحرف علّة ياء سُكّن ؛ لأنّ ثقل التّركيب أشدّ من ثقل التّأنيث ، واللغة الثّانية : أن يُعرب إعراب المتضايقين، وفي هذه الحالة - وحدها- يحسن في الكتابة فصل المضاف من المضاف إليه، وعدم وصلهما خطأ بخلاف الحالات الأخرى ، واللغة الثّالثة: أن يُبنى الجزآن على الفتح ، وهو في هذه اللّغة مثبّه بـ(خمسة عشر) ، وأنكر بعضهم هذه اللّغة ، وقد نقلها الأثبات ، وفيما ختم صدره بالياء لغات ، وهي:الإضافة مع الصّرف ، أو من دون صرف، أو بناء الجزأين على الفتح.

عاشرا: أنّ النوع الثّاني أنّ المركب المزجيّ المختوم بـ(ويه) مبنيّ على الأشهر،

وهو قول سيبويه والجُمهور ؛ لأنّه من باب المَبْنِيّ وَالصَّرْف وَعَدَمه إنّما يقالان في المعرب ، وعند تنكيره ينون تنوين تنكير، وزعم الجرّمي أنّه يجوز فيه إعراب ما لا ينصرف.

حادى عشر: ينادى المركب المزجيّ العلم ؛ لأنّه -عندئذ- يكون مفرداً ، ويبني على ما يرفع به مالم يختم بـ(ويه) ، أمّا إذا ختم بها فيبنى بضمّة مقدّرة في آخره مجدّدة للنّداء.

ثاني عشر: يرخّم المنادي، ويشترط لترخيمه أن يكون : علماً مبنيّاً في النّداء ، غير

مضاف ، وأن لا يكون مندوباً ، وأن تزيد عدّته على ثلاثة أحرف ، وأن لا يكون اسم إشارة، ويشترط علميته في غير المختوم بالتّاء، فإذا كان غير مختوم

بها، وكان نكرة مقصودة فمنهم من منعه، ومن أجازها، ويُشترط فيه الإفراد، وألا يكون مستغاثاً.

ثالث عشر: عند ترخيم المركب المزجي تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً ،

ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه)، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء.

رابع عشر: أن حكم المضاف في المركب الإضافي أن يجري الأول بحسب العوامل

الثلاثة، ويجرّ الثاني بالإضافة ، ولا يمكن أن يكون ممنوعاً من الصرف ؛ لأنّ الإضافة تقتضي الجرّ بالكسرة ، والمضاف لا يكون إلا اسماً، ولذلك فالإضافة من علامات الأسماء.

خامس عشر: أن المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأول كما

ثنائي، فيستغنى بثنائية المضاف عن ثنائية المضاف إليه على الصحيح ، وجوز الكوفيون ثنيتيهما وجمعهما، ويثنى ويجمع المركب الإضافي بالحق علامتي **الثنائية والجمع بصدده الأول إذا كان المضاف معرفاً بالمضاف إليه، وكان** الذي أضيف إليه كلّ واحد منهم هو ما أضيف إليه الآخر، وفيما ما ليس فيه التباس من أسماء الأجناس.

ويعرب بعلامتي الثنائية والجمع في عجزه إن ألبس اسم الجنس ، وإن كان المضاف إليه " أباً أو ابناً" استغنى بجمعه على (مفاعل أو مفاعلة) ، أو بالواو والنون ، أو يجمع بالألف والتاء، ويجوز مع ذلك أن يلفظ بالمضاف جمعاً ويفرد المضاف إليه، **ويعرب بعلامتي الثنائية والجمع في جزأيه إذا كان** مضافاً إلى شيء ، وكان ما أضيف إليه كلّ واحدٍ منهم غير ما أضيف إليه الآخر، ولا خلاف في جمع الأول والثاني.

سادس عشر: لا يجوز ترخيم المضاف، بل يشترط فيه أن يكون مفرداً غير مضاف؛

لأنّ الاسم المفرد أثر فيه النداء ، وأوجب له البناء بعد أن كان مُعرباً، والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء، ولو كان مضافاً فإمّا أن نحذف منه شيء من آخر المضاف، أو من آخر المضاف إليه، والأول باطل ؛ لأنّ تمام المضاف بالمضاف إليه فهو كالوسط، والثاني كذلك ؛ لأنه ليس بآخر المنادى ، وهذا **مذهب البصريين ، وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم**

في المضاف ، وأوقعوا الحذف على آخر الاسم الثاني، وأجازته الكوفيتون وابن مالك ، بينما عدّ سيبويه ما ورد منه من قبيل الضرورة ، و يبدو لي - والله أعلم بالصواب - أن الزّاجح في ترخيم المضاف هو رأى البصريين ؛ لأنّ الترخيم يترتب عليه تغيير في المرخم بحذف آخره ، والمنادى المضاف ليس ممّا يتغيّر في النداء حيث يظل باقياً على إعرابه ، ولمّا كان الترخيم مترتباً على النداء ؛ إذ لا يرخم إلا ما كان منادىً ، ولم يحدث في المنادى المضاف تغييرٌ استصحب الترخيم تلك الحال ، وما ورد من ذلك ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات.

سابع عشر : من الأعلام المنقولة المركب الإسنادي، ومنه ما كان فعلاً ماضياً ، ومنه ما كان مضارعاً ، ومنه ما كان جملة ، وإذا وقعت التسمية بالجملة حكيت، والمحكي كالمبني، ويكون الإعراب الطارئ مقدراً، منع ظهور حركته لحركة الإعراب الأصلي، وقد سموا بالجمّل ليشبهوا حال المسمّى بها بحال من يوصف بالجملة، وهذا يقتضي الحكاية.

ثامن عشر : يمنع في العلم المحكيّ : دخول الألف واللام ؛ لأنّ العوامل لا تتغيّر معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ولا يصغر ؛ إذ ليس في الكلام تصغير يضمّ اللفظين جميعاً ، ولا يوصف، ولا يؤكّد، ولا يعطف على بعضه ؛ لأنّه جملة قد عمل بعضها في بعض ، ولا تضيفه إلى شيء ، ولا تضيفه إلى نفسك ؛ لأنّها تزول معانيها باختلاف ألفاظها ، ولا تثني، ولا تجمع ؛ لتركيب الإسناد ، ويتوصّل إلى ذلك بتثنية، وجمع «ذى».

تاسع عشر : لا ترخم الحكاية ؛ لأنّه ليس ممّا يغيره النداء ، لأنّها جملة محكية الإعراب، لا حظّ للبناء فيها ، وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيمه، ومن أجازته استدلاً بأنّ سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب، وخطأ من قال بذلك أبوحيان ، معللاً بأنّ سيبويه لم ينصّ على ترخيمه. وإذا أردت أن تحكى جملة من كلام ولم تسمّ بها حكيتها ، و يبدو لي - والله أعلم - امتناع ترخيم المركب الإسنادي ؛ حيث إنّ الجملة المحكية ليست ممّا يتغيّر بالنداء ، والترخيم نوع من التّغير يطراً على الكلمة المرخمة بحذف آخرها ، فضلاً عن أنّ إجازة ابن مالك لتثنيته وجمعه اعتماداً على فهم خاطئ منه لكلام سيبويه ، وبفرض صحّة استنباطه لجواز ذلك من كلام سيبويه فلوتعارض نصّان لمجتهد في مسألة واحدة، فالعبرة بما استقرّ له في بابيه من حكم.

عشرون: أن الظروف المركبة أكثر وقوعاً من الأحوال ، ولذلك قُدمت عليها، وهي تبنى جوازا تشبيهاً له بتركيب "خمسة عشر" ، والإضافة سائغة في هذا النوع لأنها أخف من التركيب، واستعمالها فيه لا يُوقع في لبسٍ ، ولأن تركيب باب(خمسة عشر) لازم في غير الضرورة، ما دام معناه مقصوداً ، وبناء الظروف المركبة، لا يُقاس على ما ورد منه، بل يقتصر فيه على السماع .
واحد وعشرون: أن الأحوال المركبة ضربان : ما أصله العطف، وما أصله الإضافة، والأول: مبنى لزوماً لتركبه وتضمّنه واو العطف ، والثاني : يجوز فيه البناء إلى جانب الإضافة لفظاً ومعنى.

اثنان وعشرون : قلّة وندرة التركيب في غير الظروف والأحوال ؛ لأن تقدير الحرف في مثله غير متعين، وما ليس حالاً ، ولا ظرفاً ممّا رُكب تركيب(خمسة عشر) فشاداً.

ثلاث وعشرون : يبنى بناءً عارضاً العدد المركب من(١١ : ١٩)، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر فيما كان صدره منبياً من(٣ : ٩) ، أمّا العدان(١٢ و١١) فيوافقان المعداد تذكرًا وتأنيثًا، والمركب العددي يبنى على فتح الجزأين لتضمّنه واو العطف، ويبنى جزؤه الأول على الفتح ؛ لأن آخره مشابه للحرف السّابق على تاء التأنيث، ويفتح آخره لوقوعه من الصّدر موقع التّاء ممّا ختمت به .

و يعرب صدر العدد(١٢) إعراب المثني ، بينما يُبنى عجزه تنزيلاً له من الصّدر منزلة تاء التأنيث ممّا تتصل به ، وتحرك الشّين من العجز(عشر) عند تميم بالكسرة، وعند الحجازيين بالسكون فيما كان العدود فيه مؤنثاً، وعند بعض النّميين الفتح، ومميّز العدد المركب مفرد منصوب نكرة .

أربع وعشرون: إذا سُمي بالعدد المركب فلك إبقاؤه على حاله قبل التسمية به، وهو البناء على الفتح، أو إعرابه إعراب الممنوع من الصّرف، أو إضافة صدره إلى عجزه، فيصير مركباً إضافياً.

خمس وعشرون : يضاف العدد إلى مميّزه، وهو مستحق المعداد، فيستغنى عن التميّيز ؛ ولا يضاف العدد(اثنان عشر)، ومؤنثه، وما جاز إضافته فمذهب البصريين بقاؤه على بنائه ؛ لكون الإضافة عارضةً، ولأن بعض المبنى قد يضاف دون أن يفقد بناءه .

ومذهب البصريين عندي هو الرّاجح استصحاباً لحاله مركباً قبل حدوث الإضافة، ولا يضاف المركب(اثنان عشر) لأن العجز منه بمنزلة نون التنثية من

الصدر فلا يجتمعان، ولا يقال: (اثناك) فراراً من اللبس، ومذهب الأخفش بناء صدره وجرّ عجزه بالإضافة، وهي عند سيبويه لغة رديئة والكوفيون يعاملونه في هذه الحالة معاملة المركب الإضافي.

سنة وعشرون: يعرف العدد المركب بصدره وهو مذهب البصريين، واختيار العلماء، والكتاب، وعليه القياس، وأجاز الكوفيون تعريف جزئيه، وهناك من يدخلها على جزئيه وتمييزه، وهو محال عند البصريين، لأن التمييز يشترط فيه التثنية، وإذا ورد صدر العدد المركب على زنة فاعل من (حادي عشر إلى تاسع عشر) ومؤنثها، فإنه يبنى على الفتح كحال لو لم يكن مشتقاً، وإذا أُضيف ذلك العدد إلى موافقه حذف عجز الأول لدلالة الثاني عليه، ويعرب اسم الفاعل لزوال موجب البناء، وقيل: يُعرب الأول، ويبنى الثاني، وأجاز بعض النحاة بناء كل من الاسمين لحولته محلّ المحذوف من صاحبه، ولو أُضيف العدد المشتق الصدر المركب إلى مخالفه فيجوز فيه بالإضافة، وحذف عجز الأول لدلالة الثاني عليه.

سبع وعشرون: من خلال البحث في المركبات الاسمية تبين لي أنها كثيرة منها: المعرب كالمركب الإضافي والمزجي غير المختوم ب(ويه)، في لغتي المنع من الصّرف والإضافة، أو مختوما بها في لغة المنع من الصّرف، ومنها: ما اجتمع فيه البناء والإعراب كالمركب المزجي في أحد اللغات التي يبنى فيها صدره على الفتح - فتحة بنية لافتحة بناء - ويمنع عجزه من الصّرف، والمركب العددي (١٢) الذي يبنى صدره ويعرب عجزه إعراب المثني رفعاً، ونصباً وجرّاً، ومنها: ما هو مبني كناية كالمركب المزجي المختوم ب(ويه) في اللغة المشهورة، وكذا الظُروف، والأحوال، والأعداد المركبة ما عدا.

ثمان وعشرون: من خلال البحث في المركبات الاسمية تبين لي أنها تتردد بين العلمية وغيرها، وأن العلم منها يشمل: (المركب المزجي، والإضافي، والإسنادي)، بينما يشمل غير العلم: (المركب الظرفي، والحالي، والعددي). **تسع وعشرون:** إن من المركبات ما يعرب إعراباً ظاهراً كالمركب المزجي غير المختوم ب(ويه)، والمختوم بها عند من منعه من الصّرف، وكالمركب الإضافي، ومنها ما يعرب إعراباً تقديرياً منع من ظهورها حركة الحكاية، ومنها ما يعرب إعراباً محلياً كالمركبات والمزجية المختومة ب(ويه)، وغير المختومه بها عند من نطق بذلك، والمركبات الظرفية، والحالية، والعددية.

ثلاثون: من خلال البحث تبين لي أنه لم يرد من المركبات الاسمية في القرآن الكريم سوى المركب الإضافي بنوعيه ، والمركب العددي.

وبعد،،،،،

فتلك كانت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال استقراء هذا البحث ،
اسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن أكون قد وفقت في استخلاصها،
وترجيح ما تراءى لي منها، وأن يتجاوز عنى فيما وقعت فيه من تقصير ،
وبالله التوفيق، ومنه المعونة والرشاد.

الباحثة

أ.م / شريفة زيادة دسوقي البغدادى

الأستاذ المساعد والقائم بأعمال رئيس قسم اللغويات
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : الفهارس الضمنية

ثانياً : الأدبية:

- ١- الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني. مؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ٢- أمالي ابن الشجري. أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- ٣- جمهرة أشعار العرب. أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي. حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي. الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٤- عمدة الكتاب. أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي . تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي. الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥- المستقصى في أمثال العرب. محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٧ م.

ثالثاً : أصول اللغة :

- ١- الإبانة في اللغة العربية. سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري. تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن ، د. صلاح جرار ، د. محمد حسن عواد ، د. جاسر أبو صافية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٩٩٩ م.
- ٢- إصلاح المنطق. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. تحقيق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.
- ٣- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد علي النجار. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.
- ٤- الزاهر في معاني كلمات الناس. محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٥- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان بن سعيد الحميري. تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د/ يوسف محمد عبد الله. الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سورية. الطبعة: الأولى، ٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٦- كتاب الألفاظ. ابن السكيت يعقوب بن إسحاق تحقيق: د. فخر الدين قباوة. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون . الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

- ٧- اللهجات في التراث القسم الأول الجانب الصوتي والصرفي د. علم الدين الجندی.الدار العربية للكتاب١٩٨٣م.
- ٨- اللهجات العربية نشأة وتطوراً . د . عبد الغفار هلال . طبعة مكتبة وهبة . ط ٢ . ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
- ٩- المثلث . ابن السيد البطليوسي . تحقيق صلاح مهدي القرطوي . طبعة دار الرشيد العراق . ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٠- المثلث المختلف المعني . للفيروزآبادي . تحقيق ودراسة عبد الجليل مغتاز، وعودة التميمي منشورات جامعة سبها . ١٩٨٨ م .
- ١١- مجمل اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين . دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان . دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . جلال الدين السيوطي . ضبطه وشرحه وحققه محمد أحمد جاد المولى، على محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة.
- ١٣- مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . الناشر: دار الفكر . عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٤- النَّظْمُ الْمِشْتَعَدَّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهْدَّبِ . محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركي . دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم . الناشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة

وايحاً: البلاغة:

- ١- مفتاح العلوم. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي . ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور . الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان . الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

خامساً: التفسير وعلوم القرآن:

- ١- البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان . المحقق: صدقي محمد جميل . الناشر: دار الفكر - بيروت . الطبعة: ١٤٢٠ هـ .
- ٢- معاني القرآن . يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء . تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر . الطبعة: الأولى .

سادساً : الحديث:

- ١- جامع الأصول في أحاديث الرسول . المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير . تحقيق : عبد القادر الأرئوط - التتمة تحقيق بشير

- عيون. الناشر : مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان. الطبعة : الأولى.
- ٢- سنن الترمذي . محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. ط دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٣- رياض الصالحين . محيي الدين يحيى بن شرف النووي. تعليق وتحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل . الناشر: دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٤- صحيح مسلم . المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٥- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي . المحقق: حسن موسى الشاعر. الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

مابها: الخواوين والهروخ عليها:

- ١- ديوان جرير . جرير بن عطية الخنفي . طبعة دار بيروت للطباعة بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٢- ديوان ذي الرمة. اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى. ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣- ديوان زهير. اعتنى به وشرحه حمدو طماس. دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ -
- ٤- ديوان عنتر. عنتر بن شداد بن قراد العبسي. طبع بنفقة خليل الخوري ط ٤. مطبعة الآداب بيروت لبنان ١٩٨٣م.
- ٥- شرح المعلقات السبع. حسين بن أحمد بن حسين الزوزني. الناشر: دار احياء التراث العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٦- المعلقات العشر وأخبار شعرائها. جمع وصححه الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي. دار النشر للطباعة والنشر.

ثمابها: القراءات:

- ١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . عثمان بن جنى. تحقيق على النجدي ناصف، د . عبد الحلیم النجار . القاهرة المجلس الأعلى للثئون الإسلامية لجنة إحياء التراث. ٤١٥ هـ ١٩٩٤ م
- ٢- المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . ابن خالويه، عنى بنشره برجستراسر . دار الهجرة .

تاسعا: المعاجم:

- ١- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي . تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية .
- ٢- التعريفات (معجم فلسفي منطقي صوفي فقهى لغوى نحوى) . السيد الشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣ م .
- ٣- تهذيب اللغة .محمد بن أحمد بن الأزهرى، أبو منصور. المحقق: محمد عوض مرعب.الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٤- الجيم. عمرو إسحاق بن مزار الشيباني.تحقيق: إبراهيم الأبياري.راجعته: محمد خلف أحمد.الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار .الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة ٤٠٧ هـم.
- ٦- العين . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي .المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ٧- القاموس المحيط. محمد بن يعقوب الفيروزآبادى .تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. إشراف: محمد نعيم العرقسوسي .الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان .ط. ٨ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- ٨- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية . أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي. المحقق: عدنان درويش - محمد المصري. الناشر :مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٩- لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، جمال الدين بن منظور الأنصاري. الناشر: دار صادر - بيروت . ط ٣ . ١٤١٤ هـ .
- ١٠- المحكم والمحيط الأعظم. علي بن إسماعيل بن سيده .المحقق: عبد الحميد هنداوي .الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١١- مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي.تحقيق: يوسف الشيخ محمد.الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا.الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٢-المخصص .المؤلف: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي . المحقق: خليل إبراهيم جفال الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- ١٣- المصباح المنير . أحمد بن محمد الفيومي . المكتبة العلمية .

- ١٤- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . ياقوت بن عبد الله . تحقيق: إحسان عباس . الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت . الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٥- معجم العلوم في الحدود والرسوم . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق أ. د محمد إبراهيم عبادة. الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر . الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٦- معجم المؤلفين . عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة. الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت. ١٩١٥ .
- ١٧- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي التهانوي . تحقيق: د. علي دحروج . نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي . الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني . الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت . الطبعة: ١٩٩٦ م .

مأهرا بالنحو:

- ١- أئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. عبد اللطيف بكر الزبيدي. تحقيق د . طارق الجنابي. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط ١ . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د . رجب عثمان . مراجعة د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي القاهرة ط ١ ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
- ٣- الإرشاد إلى علم الإعراب . شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي . تحقيق د . عبد المحسن علي البرقاني، د . محسن سالم العميري . المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى ط ١ . ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .
- ٤- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب **بن** قيم الجوزية . المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي . الناشر: أضواء السلف - الرياض . الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٥- أسرار العربية . عبد الرحمن عبيد الله الأنباري . تحقيق : محمد بهجه البيطار . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٦- الأصول في النحو . محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج . المحقق: عبد الحسين الفتلي . الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .
- ٧- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي . د/جميل علوش . المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ط ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٨- إعراب الحديث النبوي . عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق عبد الإله نبهان . دمشق . ط ٢ . ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .

- ٩- إعراب القرآن. أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس أبو جعفر النَّحَّاس. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ١٠- ألفية ابن مالك. محمد بن عبد الله، مالك. الناشر: دار التعاون.
- ١١- أمالي ابن الحاجب. ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن عمر تحقيق ودراسة د. فخر صالح سليمان قداره. دار الجيل بيروت. ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري. الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين بن هشام الأنصاري. ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٤- الإيضاح في شرح المفصل. عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي. تحقيق وتقديم د. موسى بناي العليلى. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية العراق لجنة إحياء التراث الإسلامي. ١٤٠٢ هـ ١٩٩٨ م.
- ١٥- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس شرح على متن «التفاحة في النحو». أبو جعفر النحاس. المؤلف: أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر.
- ١٦- البديع في علم العربية. المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير. تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٨- النحفة الوسيمة شرح على الدررة اليتيمة. محمد عبد القادر بن محمد بن المختار بن أحمد العالم الشهير بالشيخ باي بلعالم.
- ١٩- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي تحقيق د حسن هنداوى. دار القلم دمشق. الطبعة: الأولى.. ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م.
- ٢٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد على ألفية ابن مالك في النحو. جمال الدين ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات. دار العربى للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١ ١٣٨٧ هـ - ٩٦٧ م.
- ٢١- التصريح بمضمون التوضيح بحاشية الشيخ يس بن زين الدين. الشيخ خالد الأزهرى. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ٢٢- التعليقة على كتاب سيبويه . أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . تحقيق د . عوض بن أحمد القوزي . جامعة الملك سعود . ج ١ ١٤١٤ هـ . ٩٩٠ م .
- ٢٣- توجيه اللمع . أحمد بن الحسين بن الخباز . شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني . دراسة وتحقيق د.فايز زكي محمد دياب . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ط(١) . ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- ٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي . شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي. ط١ . ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .
- ٢٥- جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء . الشيخ مصطفى الغلاييني . المكتبة العصرية صيدا بيروت . الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٦- الجمل في النحو. الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري . تحقيق: د. فخر الدين قباوة. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢٧- الجمل في النحو . الزجاجي عبد الرحمن ابن إسحاق . تحقيق وتقديم د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة . ط ٥ . ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .
- ٢٨- الحدود في علم النحو . أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبدئي . تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . العدد ١١٢ - السنة ٣٣ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- ٢٩- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني . أبو العرفان محمد بن علي الصبان . الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، وبتحقيق تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط المكتبة التوفيقية بالحسين .
- ٣٠- درة الغواص في أوهام الخواص . القاسم بن علي بن محمد الحريري ، وبهامشه شرح درة الغواص في أوهام الخواص. شهاب الدين الخفاجي تحقيق ودراسة د . عبد الحفيظ مغربي على القرنى. دار الجيل بيروت الطبعة الأولى. ١٤١٧ هـ . ١٩٩٦ م .
- ٣١- دليل الطالبين لكلام النحويين. مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي. الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت. عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- ٣٢- رسالة الحدود. المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني. تحقيق: إبراهيم السامرائي. الناشر: دار الفكر - عمان .
- ٣٣- سفر السعادة وسفير الإفادة. علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي . المحقق: د. محمد الدالي . تقديم: د. شاكر الفحام . الناشر: دار صادر. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- ٣٤- الشافية في علمي التصريف والخط. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب. تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر. الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- ٣٥- الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب. المحقق: حسن أحمد العثمان. الناشر: المكتبة المكية - مكة. الطبعة: الأولى. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٦- شرح الأشموني. علي بن محمد بن عيسى الأشموني. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٧- شرح الأنموذج في النحو. للإمام الزمخشري بشرح الأردبيلي جمال الدين بن محمد ابن عبدالغني. حققه وعلق عليه د. حسني الله يوسف مكتبة الآداب ميدان الأوبرا. القاهرة.
- ٣٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة.
- ٣٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. بدر الدين بن جمال الدين بن مالك. تحقيق محمد باسل عيون السود. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١. ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٠- شرح التسهيل. ابن مالك. تحقيق ودراسة عبد الرحمن السيد بدوي، د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١. ١٤١٠ هـ ١٩٩١ م.
- ٤١- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». محمد بن يوسف ابن أحمد، المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- ٤٢- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. طبعة عالم الكتب. ط ١. ١٤١٩ هـ. ١٩٩٩ م.
- ٤٣- شرح شافية ابن الحاجب. حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين. المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤٤- شرح شافية ابن الحاجب. محمد بن الحسن الرضوي الأستراباذي. مع شرح شواهد. عبد القادر البغدادي. حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن. محمد الزفزاف. محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٤٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- ٤٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري. المحقق: نواف بن جزاء الحارثي. الناشر: عمادة البحث العلمي

- بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- ٤٧- شرح قطر الندى ويل الصدي . جمال الدين بن هشام الأنصاري. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد . الناشر: القاهرة. الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- ٤٨- شرح كافية ابن الحاجب المسم الفوائد الضيائية. نور الدين عبد الرحمن الجامي . دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي . دار الأفق العربية . ط ١ . ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٩- شرح الكافية الشافية. جمال الدين بن مالك . تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي . الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة: الأولى.
- ٥٠- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٥١- شرح المفصل . ابن يعيش . قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. : دارالكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥٢- شرح المكودي على الأفية من علمي الصرف والنحو . عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي . الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان . عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٣- شرح ملح الإعراب. القاسم بن علي الحريري تحقيق د . بركات يوسف عبود. المكتبة العصرية صيدا بيروت الطبعة الأولى. ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.
- ٥٤- شذا العرف في فن الصرف. أحمد بن محمد الحملاوي . المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله . الناشر: مكتبة الرشد الرياض.
- ٥٥- ضوابط الفكر النحوي والأسس الكلية التي بني عليها النحاة آرائهم د/ محمد عبدالفتاح الخطيب. تقديم د/ عبده الراجحي. دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة.
- ٥٦- علل النحو . محمد بن عبد الله الوراق. المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش . الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ٥٧- كتاب العدد في اللغة. علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر. الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٨- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية. محمد بن أب القلاوي الشنقيطي . أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. الناشر: مكتبة الأسد، مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٥٩- شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية. محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني. أبو عبد الله الفاكهي. تحقيق محمود نصار. منشورات محمد على بيضون طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط(١٢) ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ٦٠- الكافية في علم النحو. ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر. المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر. الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- ٦١- الكتاب . سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .شرح وتحقيق عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط ١ .
- ٦٢- كتاب الحدود في علم النحو. أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبي. المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: العدد ١١٢ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- ٦٣- الكناش في فنى النحو والصرف. عماد الدين إسماعيل بن علي. تحقيق د /علي الكبيسي ، د. صبرى إبراهيم ، أ. د عبد العزيز مطر. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية الدوحة ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
- ٦٤- لباب الإعراب . تاج الدين محمد بن أحمد الإسفراييني. دراسة وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع. ط١. ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- ٦٥- اللباب في علل البناء والإعراب . عبد الرحمن بن الحسين العكبرى. تحقيق غازي ظلمات. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان/ دار الفكر دمشق سورية. ط١. ٤١٦ هـ ١٩٩٥.
- ٦٦- اللوحة في شرح الملحمة. محمد بن حسن بن سباع ، المعروف بابن الصائغ. المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- ٦٧- اللمع في العربية . عثمان بن جنى. تحقيق.فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٦٨- المحرر في النحو. عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة د. منصور علي عبد السميع . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . ط ٢ . ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ٦٩- المسائل الحلييات. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. المحقق: د. حسن هندأوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٠- المسائل المنثورة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي. تحقيق مصطفى الحدرى، ط مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٧١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك. بهاء الدين بن عقيل تحقيق د . محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي السعودية. ١٤٠٠ هـ ١٩٨٩ م
- ٧٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك ،محمد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر - دمشق. الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.

- ٧٣- المفصل في صنعة الإعراب. محمود بن عمر الزمخشري. المحقق: د. علي بو ملحم. الناشر: مكتبة الهلال بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- ٧٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٧٥- المقدمة الجزولية في النحو. عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري. تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة. طبع ونشر: مطبعة أم القرى.
- ٧٦- المقرب ومعه مثل المقرب. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور. تحقيق وتعليق ودراسة. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١ . ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٧٧- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي. عبد القادر الجرجاني. دار المجلد العربي.
- ٧٧- المقتضب. محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥ - هـ ١٩٩٤ م.
- ٧٨- الموجز في قواعد اللغة العربية. سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني. الناشر: دار الفكر بيروت - لبنان. الطبعة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٧٩- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى المعروف بالوقاد. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. الناشر: الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ٤١٥ هـ ١٩٩٦ م.
- ٨٠- النحو المصفي. محمد عيد. الناشر: مكتبة الشباب.
- ٨١- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة. علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المعروف بسيد مير شريف. المعرب عن الفارسية: حامد حسين. وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر. ضبط: مجاهد صغير أحمد صودهوري. الناشر: مكتبة الفيصل، شاهي جامع مسجد ماركيت اندرقلعة. شيتاغونغ. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٨٢- النحو الوافي. د عباس حسن. طبعة دار المعارف القاهرة.
- ٨٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد الحميد داوي. الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ١٥ | * المقدمة : |
| ١٨ | * التمهيدي: (الاسم مركباً) ، وفيه ما يلي : |
| ١٨ | المبحث الأول : الاسم المركب بين التمام وعدمه . |
| ٢٢ | المبحث الثاني: الاسم المركب بين الإضافة وعدمها . |
| | ثم جاء البحث في خمسة فصول ، وهى كما يلي : |
| ٢٧ | <u>الفصل الأول: المركب المزجى</u> |
| ٢٧ | المبحث الأول: نوعا المركب المزجى . |
| ٣٥ | المبحث الثاني: : المركب المزجى مثنى ومجموعاً . |
| ٣٥ | المطلب الأول: التثنية والجمع وشروطهما |
| ٣٩ | المطلب الثانى: موقف النحاة من تثنية وجمع المركب المزجى |
| ٤٢ | المبحث الثالث: المركب المزجى منادى ومرخماً |
| ٤٨ | <u>الفصل الثانى: المركب الإضافى</u> |
| ٤٨ | المبحث الأول: نوعا المركب الإضافى |
| ٥٢ | المبحث الثانى: المركب الإضافى مثنى ومجموعاً |
| ٥٦ | المبحث الثالث المركب الإضافى منادى ومرخماً |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٦٠ | الفصل الثالث: المركب الإسنادي |
| ٦٠ | المبحث الأول: من الأعلام المنقولة المركب الإسنادي ، وما يمتنع فيه. |
| ٦٥ | المبحث الثاني: موقف النحاة من ترقيم المركب الإسنادي |
| ٦٨ | الفصل الرابع : المركب الظرفي والحالي |
| ٦٨ | المبحث الأول : المركب الظرفي |
| ٧٥ | المبحث الثاني: المركب الحالي |
| ٧٥ | المطلب الأول : نوعا المركب الحالي. |
| ٨٠ | المطلب الثاني : المركب الاسمي من غير الظروف والأحوال. |
| ٨٦ | الفصل الخامس : المركب العددي |
| ٨٦ | المبحث الأول : المركب العددي بين البناء والإعراب |
| ٩٤ | المبحث الثاني: الأمور المتعلقة ببعض المركبات العددية. |
| ٩٤ | المطلب الأول: حركة الشين من عجز العدد المركب لمعدود أنثى. |
| ٩٦ | المطلب الثاني: اللغات الواردة في العدد المركب (ثمانية عشر). |
| ٩٧ | المطلب الثالث: العدد المركب مسمى به، و مضافاً إلى غير مميزه. |
| ١٠١ | المطلب الرابع : العدد المركب مقترناً بأل. |
| ١٠٥ | المطلب الخامس: مجئ صدر العدد المركب على زنة (فاعل) . |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------------|
| ١٠٨ | * الخاتمة. |
| ١١٥ | * ثبت المصادر والمراجع. |
| ١٢٦ | * فهرس الموضوعات. |

تمَّ بعون وتوفيق من الله